الشباب والسياسات العامة في العراق: إرساء السلام والامن

اوراق السياسات المقدمة الى ورشة العمل الموسومة

(ادماج منظور الشباب في صنع السياسة العامة لإحلال السلام والامن في العراق وفق القرار ٢٢٥٠)

تأليف مجموعة باحثين

تحرير مركز حوكمة للسياسات العامة

Governance Center for Public Policies (GCPP)

الكتاب: الشباب والسياسات العامة في العراق: إرساء السلام والامن

المؤلف: مجموعة باحثين

الصنف: دراسات

الطبعة: الاولى

سنة الطبع: 2022

الترقيم الدولي: ISBN: 978-9922-9913-0-6

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٦٠٧) لسنة 2022

تصميم الغلاف: علي الشويلي

الاخراج الداخلي: فاطمة خضور

الناشر: دار المقداد للطباعة والنشر والتوزيع

العنوان: بغداد – شارع المتنبي – مجمع الميالي – الطابق الاول

الهاتف: 009647714343692 \ 07729247088

alwarsha2018@gmail.com

الشباب والسياسات العامة في العراق: إرساء السلام والامن

اوراق السياسات المقدمة الى ورشة العمل الموسومة

(ادماج منظور الشباب في صنع السياسة العامة لإحلال السلام والامن في العراق وفق القرار ٢٢٥٠)

تأليف مجموعة باحثين

تحرير مركز حوكمة للسياسات العامة

Governance Center for Public Policies (GCPP)

أ.د. فلاح خلف كاظم الزهيري
أ.م.د. شفان أحمد محمد
م. دلين سردار زهدي النوري
أ.د.مثنى فائق مرعي
د. علي عبد الكريم حسين
هيام علي عبد الهادي
أ.م.د.حسين أحمد السرحان
د. نيران عدنان كاظم
أ.م.د. محمود عزو حمدو
د. طالب جبار حسن

دراسات

دار المقداد للطباعة والنشر والتوزيع

الشباب والسياسات العامة في العراق: إرساء السلام والامن

تأليف مجموعة باحثين الطبعة الأولى 2022

جميع حقوق النشر محفوظة لمركز حوكمة للسياسات العامة، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا المؤلف، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي.

All rights reserved, is not entitled to any person or institution or entity reissue of this book, or part thereof, or transmitted in any form or mode of modes of transmission of information, whether electronic or mechanical, including photocopying, recording, or storage and retrieval, without written permission from the rights holders.

مركز حوكمة للسياسات العامة

Governance Center for Public Policies (GCPP)

+964 (0) 7819880701

governancecenter@yahoo.com, governancecenter82@gmail.com, muntasser@iqgcpp.org

الآراء الواردة في هذا المؤلف تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

نبذة تعريفية عن مركز حوكمة للسياسات العامة (GCPP)

مركز حوكمة للسياسات العامة، مؤسسة بحثية ومركز من مراكز التفكير في العراق (Think Tank)، يركز نشاطه في مضمار صنع السياسات، بالاعتماد على مقاربات تحليلية تسعى لفهم عملية صنع السياسات، وتطوير القدرات على كشف المشاكل السياساتية، وتحديدها، وتحليلها، ووضع الحلول والمعالجات وفقاً لمنهجية أعداد أوراق السياسات.

يسعى مركزنا للإسهام في تلبية متطلبات التحول الديمقراطي بما يكفل الارتقاء بالبنى والمؤسسات على الصعيدين الحكومي والمجتمعي، اعتمادا على مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة، وخلق وعي مجتمعي تجاه القضايا الاستراتيجية في العراق، يرتكز على الحقوق والحريات المدنية، والديموقراطية، وتعزيز دور القطاع الخاص، ومناصرة قضايا المرأة، والفئات المحرومة، وتحقيق مقومات السلم الاجتماعي، وسيادة القانون، وتحقيق إدارة مؤسسية رشيدة.

عمل مركزنا على اقامة مؤتمرات وورش وندوات بؤرية عديدة في بغداد والعديد من المحافظات العراقية حول مختلف القضايا الوطنية كالسلم الاهلي، والمصالحة الوطنية، وقانون الاحزاب، والنظام الانتخابي في العراق، والسياسات التربوية. الخ، وقدم اوراق سياسات أعدت بالشراكة مع اصحاب المصلحة وصناع القرار، بغية التجسير بين من يملكون الأفكار الإبداعية، وبين اصحاب المصلحة، وصناع السياسات، وفي إطار ذلك نرعى جهود الإبداع الفكري – التطبيقي التي تخدم توجهات التحول الديموقراطي.

للاطلاع على نشاطاتنا زيارة الموقع الالكتروني: http://www.iqgcpp.org ومراسلتنا على البريد الالكتروني: governancecenter82@gmail.com

نبذة عن مؤسسة كونراد أديناور: مؤسسة كونراد أديناور هي مؤسسة سياسية ألمانية تهدف برامجها التربوية المدنية إلى تعزيز الحرية والعدالة والسلام. ويتناول مكتب سوريا / العراق الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلدين، والمسائل التي تتمحور حول الأمور الآتية: استقرار المنطقة وأوضاع اللاجئين، والآثار الأمنية الناجمة عن الحرب الأهلية في سوريا، وظهور تنظيم داعش، فضلاً عن تعزيز الحوار السياسي داخل المنطقة، وما بين الدول الأوروبية والشرق الأوسط، وتسلط المؤسسة الضوء على المصالحة، ودعم المجتمع المدني، والحكم الرشيد، وحكم القانون والبحث والتحليل.

ملاحظة: إن الآراء الواردة في هذا المؤلف لا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمؤسسة كونراد أديناور، وعليه، فإن مسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيها تقع على عاتق الكاتب وحده.

مقدمة:

لاشك ان الشباب يمثلون أهم عنصر من عناصر تقدم الشعوب والمجتمعات، وهم أهم عوامل التنمية والتحديث والتطوير والتغيير فيها، كما انهم يمثلون مصدر القوة والحيوية وسر التقدم وأساس البناء والنهضة وعماد قوتها، فهم قاده المستقبل وبناة الحضارة والتطور، وهم صناع الامل والمستقبل لأي أمة، وهم من يلبي نداء النهضة على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، لذلك لابد من استثمار طاقاتهم وتطوير قدراتهم وإمكاناتهم، لانهم الشريحة الأكثر طموحاً وقدرة في عملية التغيير والتقدم وهم الأكثر استعداداً لتقبل كل ما هو جديد والتعايش معه بل الإبداع فيه، فلدى الشباب الحماس الفكري والروح الإيجابية والحيوية التي تساهم في التعامل مع كافة المعطيات والمتغيرات في الحياة، فهم مصدر القوة والتغيير، والشباب في العراق (الذين يشكلون ٦٠% من سكانه) كأقرانهم في بعض الدول العربية يعانون من اوضاع ومشكلات مختلفة تحول دون تحقيق طموحاتهم واداء الدور المأمول منهم، وهذه المشكلات والتحديات داخلية كالفقر والامية والبطالة وانعدام الامن والاستقرار وغياب الفرص وعدم وجود اماكن او وسائل الترفيه البسيطة لقضاء الوقت وتطوير النفس بصورة ايجابية، الامر الذي جعل بعض الشباب يقضون الساعات الطويلة في المقاهي، او بعض الحدائق العامة، او البقاء في البيت لمشاهدة التلفاز او مواقع التواصل الاجتماعي ويكونون أسرى لها وربما يستخدمون تلك الشبكات بصورة غير مفيدة وغير مجدية، وقد يدخل الشباب في ارهاصات الثقافات المختلفة وربما يتأثر بها حتى في سلوكياته، او تحديات خارجية كالحروب والازمات الاقليمية والدولية التي تلقي بضلالها على اوضاع الشباب عن طريق اغلاق فرص التواصل والانفتاح على العالم عن طريق الهجرة والسفر وطلب العلم وغيرها .

وتماشيا" مع معاناة هذه الشريحة في بلدان ومجتمعات العالم المختلفة ولا سيما تلك الخارجة من الصراعات والازمات الداخلية تبنى مجلس الامن الدولي قرار ٢٢٥٠ في خطوة نوعية هامة، اذ ركز القرار على **عدة محاور** رئيسية ابرزها **المشاركة** (انشاء

اليات لضمان مشاركة الشباب الفعالة في صنع القرار) **والشراكة** (تفاعل الشباب الايجابي مع الحكومة) **والحماية** (حماية الشباب) **والوقاية** (تنفيذ برامج وتوفير آليات لتعزيز ثقافة السلم والتسامح والحوار)، وفي العام ٢٠١٨، أصدر المجلس قراره رقم ٢٤١٩ مؤكدا على توصياته في القرار ٢٢٥٠ بخصوص الشباب، وهي توصيات يمكن اعتبارها خطة عمل ينبغي على الحكومات أن تأخذ بها، اذ دعا القرار، فضلا عن تأكيد ما ورد في قراره ٢٢٥٠، الحكومات الوطنية إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشباب دون تمييز، وتعديل القوانين التي تقيد مشاركتهم في العمليات الانتخابية وتولي المناصب السياسية الهامة، وحمايتهم من الجرائم التي قد ترتكب بحقهم، مع الاعتراف بأهمية معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والنزاعات، والتأكيد على أهمية مساهمة نهج متكامل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك التكنولوجيا الحديثة، التي يبدو أنها سهلت من فرص تجنيد الشباب وتحريضهم على ارتكاب أعمال إرهابية وتمويلها وتخطيطها، مع الاعتراف بالمساهمة المتزايدة للرياضة والثقافة في تحقيق التنمية والسلام وتعزيز التسامح، فضلا عن توسيع مشاركة الشباب في أعمال الأمم المتحدة، والإقرار بالدور الذي يمكن أن يؤديه الشباب عبر الدبلوماسية الوقائية في منع نشوب النزاعات وحلها والترويج لثقافة السلام والتسامح والحوار بين الثقافات والأديان.

وتأسيسا على ذلك حرص مركز حوكمة السياسات العامة على عقد ورشة عمل في اربيل بعنوان ادماج منظور الشباب في صنع السياسة العامة لإحلال السلام والامن في العراق وفق القرار ٢٢٥٠، تناولت الورشة مواضيع تتعلق باحتياجات وتطلعات الشباب العراقي وآليات التمكين الاجتماعي للشباب العراقي نماذج في ريادة الاعمال الاجتماعية والسياسات الوطنية للشباب في العراق ومأسسة مشاركة الشباب العراقي في عمليات صنع القرار والاطار القانوني والتشريعي للسياسة العامة للشباب في العراق وسبل بناء وتصميم سياسة تعليمية فاعلة للشباب في العراق و آليات الدعم والمشاركة الدولية لصناعة سياسة شبابية عامة في العراق والتنسيق الافقي والعمودي

لسياسات دعم الشباب في العراق وضمان المساواة وعدم التمييز بين فئات الشباب في العراق واقتراح سياسات تشغيل وطنية لتشغيل وتأهيل الشباب العراقي، وتوصلت تلك الاوراق الى تشخيص وبيان الدور المهم للشباب في عملية التنمية لامتلاكهم قدرات ومواهب متميزة، إلا أن غيابهم عن الساحة بسبب قلة الموارد، وغياب الدعم والتشجيع المناسبين لدفعهم نحو مستقبل أفضل، يظهر حاجة الشباب العراقي إلى إشراكهم في صنع القرار لما يمتلكونه من رؤية سياسية واجتماعية واقتصادية واسعة ومعاصرة من شأنها أن تضع حلولاً مختلفة لكثير من المشكلات والازمات، لذلك من المهم جداً إشراك الشباب في عملية صنع القرار لأنهم المستقبل.

د. منتصر مجيد حميد العيداني

رئيس مركز حوكمة للسياسات العامة

احتياجات وتطلعات الشباب العراقي

رؤية في الواقع والطموح

أ. د فلاح خلف كاظم الزهيري*

السياق العام للبلد:

يشكل الشباب أهم وأكثر الموارد أهمية في عملية بناء الدول، وفي العراق الذي يجتاز مرحلة بالغة الأهمية للتنمية بعد عقود من النزاعات والأزمات الاقتصادية، ووباء كوفيد-١٩،فان شعبه البالغ نفوسه اكثر من ٤٠ مليون نسمة نصفهم تحت سن ٢٥ عاما يتطلعون ان يكون لهم دور في هذه العملية، هذا التحول الديمغرافي الذي يمر به الشعب العراقي منذ سنوات فضلا عن الزيادة الهائلة في أعداد الشباب يخلق فرصا وتحديات لم يسبق لها مثيل في العراق، واذا ما علمنا ان كل خطط التنمية الوطنية تؤكد على ضرورة الاستثمار بالشباب من اجل تعزيز قدرات الشباب وتمكينهم لمواجهة التحديات الاجتماعية والمساهمة في تنمية المجتمع المحلي فان تلبية احتياجات هذه الفئة يشكل بوابة النهوض والنجاح

خلفية القضية المختارة:

لا شك ان للشباب دوراً مهماً في عملية التنمية في العراق فلهم قدرات ومواهب متميزة، إلا أن غيابهم عن الساحة بسبب قلة الموارد، وغياب الدعم والتشجيع المناسبين لدفعهم نحو مستقبل أفضل، يظهر حاجة الشباب العراقي إلى إشراكهم في صنع القرار لما يمتلكونه من رؤية سياسية واجتماعية واقتصادية واسعة ومعاصرة من شأنها أن تضع حلولاً مختلفة لكثير من المشكلات والازمات، وأهم ما يمكن أن يفعله الشباب

*) استاذ النظم السياسية - كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

للعراق هو التنمية الذاتية (تطوير ذاتهم) وأن يكونوا على اطلاع دائم ومستمر بكل ما يحيط بهم، لذلك من المهم جداً إشراك الشباب في عملية صنع القرار لأنهم المستقبل.

المنهجية: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع مسار الدراسة والوقوف على ابعاده الآنية والمستقبلية فضلا عن القيام بأجراء استطلاع أراء بعض الشباب عن حاجاتهم الاساسية والثانوية لانهم الاقرب وادرى بتلك الحاجات والمتطلبات.

المؤشرات الدالة على تصاعد اهمية الموضوع الدراسة: من أبرز المؤشرات الدالة على ذلك:

١. ان الشباب هم الأكثر طموحاً في المجتمع، وهذا يعني أن عملية التغيير والتقدم لديهم لا تقف عند حدود، والحزب السياسي أو المنظمة الشبابية أو أية مجموعة اجتماعية تسعى للتغيير السياسي أو الاجتماعي يجب أن تضع في سلم أولوياتها استقطاب طاقات الشباب وتوظيف هذه الطاقات باتجاه أهدافها المحددة.

٢. الشباب الأكثر تقبلاً للتغيير وهذه الحقيقة تعتبر ميزة رئيسية في عالم السياسة الذي هو عالم متحرك ومتغير ويحمل دائماً الجديد، والفكر المحافظ لا يقوى على مسايرة الجديد بل يتعامل معه وفق منظوره المحافظ وبما يعني الفشل المحتوم بينما الشباب وبحكم هذه الخاصية، فإن استعدادهم الموضوعي نحو التغيير وتقبل الجديد والتعامل معه بروح خلاقة ومبدعة، سيضمن المواكبة الحثيثة للمتغيرات والتكيف معها بشكل سلس دونما إرباك.

٣. التمتع بالحماس والحيوية فكراً وحركة، وهذا يشكل طاقة كبيرة نحو التقدم، فالشباب المتقد حماسة وحيوية في تفاعله مع معطيات السياسية ومتغيراتها ومع معطيات المجتمع ومتطلباته، هو الضمانة للتقدم بثبات، فيما الحركات السياسية التي لا تحظى بهذه الطاقة الخلاقة، فإنها مهددة بالانهيار والموت أو على أقل تقدير التقوقع والمراوحة في ذات المكان.

٤. ان الشباب هم المعين الذي لا ينضب وفيهم العطاء دون حدود حين يكون مقتنعاً وواعياً لما يقوم به، وهنا تبدو المعادلة بسيطة لمن يريد أن يدرك معطياتها، اذ لا

تعمل إلا وفق اشتراطين رئيسيين: الاشتراط الأول، الاقتناع بمعنى احترام العقل والتعامل مع الشباب بمفهوم كياني وليس مجرد أدوات تنفيذ، والاشتراط الثاني، الإدراك لما يقوم به الشباب، أي الإلمام بالأهداف والاقتناع بالوسائل والطرق الموصلة إلى تحقيق الهدف. وفي حال تحقق هذين الاشتراطين الضروريين، فإن عطاء الشباب سيكون بدون حدود، وسيدفع بمسارات العمل بكل إخلاص وتفاني.

٥. الشباب قوة اجتماعية هامة بصفته قطاعاً اجتماعياً رئيسياً في المجتمع، وكسب هذا القطاع من قبل صانعي القرار والسياسيين يعني كسب معركة التغيير.

٦. الشباب قوة اقتصادية كبيرة وعظيمة، فالعمال الشباب هم الذين ينتجون بسواعدهم والشباب المتعلم بجهدهم الذهني ينتجون ما يحتاجه المجتمع وهم الذين يبنون صرح الوطن ويضمنون منعته وقوته الاقتصادية، ودور الشباب في التنمية الشاملة، دور أساسي ومحوري وبديهي الافتراض أن التقدم الاقتصادي مستحيل دون تقدم علمي، وعقول الشباب النيرة والمستنيرة هي التي توفر القاعدة العلمية التي تضمن النجاح والتقدم في الجهد الاقتصادي وفي الجهد التنموي أيضاً.

٧. الشباب عنوان للقوة والفتوة، هاتان الميزتان هما من المتطلبات الرئيسية للعمل السياسي. فالحزب الذي لا يضم في صفوفه الشباب، ولا يجدد عضويته بعناصر شابة ودماء جديدة، سيتحول مع الوقت إلى حزب مترهل وضعيف، فيما الحزب المتجدد بدماء الشباب في كل هيئاته ومستوياته القيادية، سيحافظ على شبابه المتجدد.

تطور موضوع الدراسة:

ان ازدياد وتصاعد حاجات ورغبات الشباب العراقي لا سيما بعد ٢٠٠٣ والذي رافقه تجاهل وعدم اكتراث الحكومات المتعاقبة لتلك الاحتياجات اسهم في تصاعد وتيرة المطالبات الشبابية وتصاعدها وبالتالي انفجارها في تشرين اول عام ٢٠١٩ لتخرج التظاهرات المطالبة باستثمار طاقاتهم وتحقيق رغباتهم واشراكهم في عملية البناء والتنمية، ورغم افول حدة هذه المطالبات الا ان استمرار تجاهل حاجات الشباب

واستمرار تردي الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقلة الخدمات وانعدام الفرص ينذر باحتمالية عودة المطالبات من خلال الاعتصامات والتظاهرات وبوتيرة اكبر. **وهنا يطرح السؤال الآتي: ماهي التحديات التي يواجها الشباب العراقي وتحول دون انخراطهم في عملية بناء وتنمية بلدهم؟** هناك العديد من المشكلات التي يعاني من الشباب في العراق ابرزها: التغيير القيمي والفكري الذي بدأ ينتشر ويتوسع في الوقت الحالي بسبب البرامج والأفلام ومواقع التواصل الاجتماعي، تجمع الشباب في المقاهي للتدخين وتعاطي المؤثرات العقلية بسبب البطالة والفقر، الخوف من المستقبل والحياة المقبلة، إحساس الشباب بعدم صلاحيتهم في المجتمع، التعرض للإهانة من قبل الوالدين أو الأهل أمام الآخرين، الابتعاد عن مجالس العلم والعلماء، التفكك الأسري، تأخّر الزواج، الحروب والمشاكل السياسية والفتن الدينية والمذهبية، دخول الثقافات المختلفة ومخرجات (العولمة) إلى ثقافاتنا وبالتالي تأثر الشباب بهذه الثقافات وإحساسهم بالانتماء إليها، رفقاء السوء، قلة إدراك قيمة الوقت، قلة التخطيط الجيد للحياة المستقبلية ومعرفة الشغف والهدف الذي يريده الشاب من هذه الحياة، غلاء المهور، الهوس في المباريات الرياضية بطريقة كبيرة.

هذا الواقع الذي يعيشه الشباب العراقي القى بضلاله على تطلعاتهم واحلامهم التي يسعون الى تحقيقها، فتراكمت المعاناة وازدادت المشكلات وبقدر ذلك ازدادت حاجات الشباب بنفس القيمة،

فماهي حاجات الشباب العراقي وتطلعاتهم في المرحلة الحالية؟ يمكن ان نقسم حاجات الشباب الى قسمين: الاولى عامة تتعلق بالجوانب الفكرية والأيديولوجية للشباب، والاخرى خاصة تتعلق بحاجاتهم كونهم جزء من المجتمع الانساني في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ففيما يتعلق بالحاجات العامة نورد الآتي:

١. الحاجة الى بناء وتنمية القدرات

يحتاج الشباب كي يندمجوا في الشأن العام والسياسة بشكل خاص الى بناء قدراتهم الذاتية والتخطيط السليم لهذه العملية، وبطبيعة الحال هذا يعتمد على: اولا على

الشباب انفسهم عن طريق تطوير وتنمية امكانياتهم وقدراتهم بالاختيار الصحيح لمجال النشاط والعمل الذي يمكن ان يسهم في البناء السليم لثقافة الاختيار وهذا يتطلب التحرر من هيمنة الثقافة التي تثمن المكانة الاجتماعية والقبلية والعرّفية التي تشكل حاجز آخر أمام مشاركة الشباب الحقيقية والفعالة، اذ ما نلاحظه كثيرا عدم اعتراف الشباب بأنفسهم بحجة افتقارهم إلى القدرات والخبرات موزعين ذلك الى تدني المعرفة أساسا وإلى ضعف برامج بناء القدرات وسوء التخطيط من جانب القيادات واصحاب القرار في الدولة، وثانيا يعتمد على السياسات العامة التي تضعها وتتخذها الحكومات فيما يتعلق باستثمار الطاقات الشبابية في مجال الانتاج والبناء الوطني، فالشباب هم بناة المستقبل وعماده وهذا يتطلب وضع البرامج والخطط التي يمكن ان تسهم في تشجيعهم على الانخراط والمشاركة في العمل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بشكل فاعل ومؤثر كي يكون لهم صوت ورأي في تصحيح مكامن الخلل والنكوص في عملية البناء .

ما نخلص اليه هنا هو الحاجة إلى بناء الشخصية القيادية الشابة عن طريق تنمية القدرات القيادية وصقلها للمواهب الواعدة، وهذه العملية لا تتم بقرار إجرائي بقدر ما تحتاج إلى سياسات تربوية مدروسة مقرونة بخبرة عمل ميداني تعزز ثقة الشباب القياديين بقدراتهم وتضعهم أمام الاختيار الجدي.

٢. الحاجة الى البناء الثقافي والفكري وتعزيز قيم المشاركة الإيجابية

في الوقت الحاضر نلحظ استخدام مصطلحات مثل صراع الأجيال والثقافة الموروثة والقيادة الاستبدادية وغيرها من قبل البعض لوصف بعض القيادات التي تمنع الطاقات الشبابية من المشاركة في صنع القرارات الحاسمة في البلد، اذ ان بعض الاحزاب والقوى السياسية خالية تقريبا من الشباب الذين ممكن ان يتولوا او يشاركوا في عملية صنع القرارات بسبب جمودية القيادات الامر الذي يولّد الإحباط الناتج عن طبيعة تلك القيادات، ومن الأمور الوثيقة الارتباط بمشكلة الفجوة الجيلية في الاحزاب والقوى السياسية نقص ثقافة المشاركة الإيجابية. فعلى سبيل المثال، ذكر بعض

الشباب من المتحزبين انه يتم التشاور معهم أحيانا قبل اتخاذ قرار لكن تلك المشاورات تكون غالبا على شكل استطلاع آراء، ونادرا ما تجري في سياق جلسات الحوار والتباحث. ورغم أن استطلاع الآراء وسيلة مفيدة في عملية صنع القرار، لكن المشاركة الإيجابية يجب أن تتضمن تبادل ثنائيا للمعلومات، فالشباب يتطورون في كل مرة يشاركون فيها بنشاط ويسهمون في تحسين القرارات المتخذة، لذلك فان غرس الممارسات الديمقراطية في المدارس والجامعات خطوة هامة لتحسين ثقافة التشاور والمشاركة الإيجابية.

٣. الحاجة الى التشاركية والاندماجية وازالة الحواجز الجغرافية

تتطلب عملية البناء الفكري للشباب في العراق وفي ظل ارهاصات التجارب السابقة التي مرت على العراق تعزيز قيم التشاركية والاندماجية بين ابناء البلد من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه وهذا يتطلب ازالة الحواجز والعوائق الجغرافية التي تعيق انتقال التجارب الشبابية بين محافظات العراق، اذ يتطلب ذلك ان لا تكون العاصمة هي المركز الوحيد الذي يستوعب فعاليات ونشاطات الاحزاب والقوى السياسية بل يجب ان تكون للمحافظات وشبابها حصة من تلك النشاطات وان تكون مركزا لتجمعات ونشاطات وفعاليات شبابية تسهم في ترسيخ قيم الوحدة الوطنية والهوية الجامعة وتعزيز ثقافة التشارك التي تعد اساسا ومنطلقا لتعزيز مشاركة الشباب في القضايا الوطنية، بتعبير أخر نسعى لبناء مواطنا شبابيا يعرف كل شيء عن بلده بثقافته ومكوناته وجغرافيته وعاداته وتقاليده وبذلك وضعنا اللبنة الاولى في البناء السليم لجسد المجتمع المعافى .

٤.الحاجة الى الموارد المالية والامن

من التجارب السابقة لمعاناة الشباب في العراق هناك حاجزين واسعي النطاق أمام إشراك الشباب في الشأن العام والسياسي منه، يتعلق الأول منهما بالفقر والبطالة، فنقص الموارد المالية والبطالة يعد عاملا رئيسيا يقيد الشباب ويحول دون اهتمامهم

بشؤون بلدهم، فكثير من الشباب يشيرون إلى الصراع الذي يواجه الكثير من العراقيين لتأمين لقمة العيش والوقت الضئيل المتاح لهم للتركيز على السياسة فضلا عن تركز السلطة بأيدي أصحاب رؤوس الأموال من التحديات التي تواجه إشراك الشباب وزيادة فعاليتهم، وهذا الامر يتطلب من اصحاب القرار الالتفات الى معاناة الشباب بوضع سياسات عامة تأخذ بنظر الاعتبار هذا الجانب عن طريق وضع سياسات تشغيلية سريعة ومنح قروض ميسرة للشباب وقروض لمشاريع صغيرة والتي ستساعد في ملئ وقت الفراغ لديهم وتفريغ طاقاتهم والاستفادة منها اضافة الى توفير راتب رمزي للعاطلين عن العمل الى حين ايجادهم فرص عمل لتمكنهم من العيش بكرامة واحترام مثل ما تفعل بعض الدول الأجنبية لأن الكلف المترتبة عن عدم دفع رواتب لغير المستخدمين اكبر من الكلف المترتبة على دفعها لهم لان العوز والفقر والبطالة آفة تقتل المجتمع وتهدم الدولة .

والحاجز الاخر الذ يعيق مسالة اشراك واندماج الشباب في الشأن العام هو قضية الأمن، اذ أن التحدي الأمني لا زال يشكل حاجز يحد ويمنع مشاركة الشباب والانطلاق نحو أفق جديد من الاهتمام بشؤون بلدهم لذلك فان استباب الامن ووضع معايير حقيقية لاحترام حقوق الانسان تلتزم بها القوات الامنية في التعامل مع ابناء المجتمع كلها تسهم في توسيع قاعدة مشاركة الشباب في الشأن العام.

وفيما يتعلق بالحاجات الخاصة نورد الآتي: يتفق المتخصصون في العمل مع الشباب على الحاجات التالية باعتبارها حاجات تنطبق على جميع فئات الشباب وهي:

١. الحاجة إلى تقبل الشباب ونموه العقلي والجسمي، حيث يسعى لإدراك ما يدور حوله.

٢. الحاجة إلى توزيع طاقاته في نشاط يميل إليه، وخصوصاً أن الشباب لديه طاقات هائلة وعدم تفريغها في أنشطة بناءة يزيد من حالة الاضطراب والملل والتوتر لديه.

٣. الحاجة إلى تحقيق الذات، بما يعنيه من اختيار حر وواعٍ لدوره ومشاركته المجتمعية وشعوره بالانتماء لفكره، أو مجموعة اجتماعية لها أهداف عامة.

٤. الحاجة إلى الرعاية الصحية والنفسية الأولية، والتي من شأنها أن تجعل من نموه نمواً متوازناً وإلى اعطائه ثقافة صحية عامة تمكنه من فهم التغيرات الجسدية في مرحلة المراهقة كمرحلة حرجة.

٥. الحاجة إلى المعرفة والتعليم، لما لهما من دور أساسي في حياة الفرد، ولكونها توسع الآفاق والمدارك العقلية وهو حق مكتسب وضروري مثل الماء الهواء في عصر ليس فيه مكان للجهلاء.

٦. الحاجة إلى الاستقلال في إطار الأسرة كمقدمة لبناء شخصيته المستقلة، وتأهيله لأخذ قراراته المصيرية في الحياة والعمل والانتماء، بطرق طوعية، بعيداً عن التدخل.

٧. تلبية الحاجات الاقتصادية الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن، والتي بدونها سيصبح مشرداً أو متسولاً.

٨. الحاجة إلى الترفيه والترويح، فحياة الشباب ليست كلها عمل ونشاط جدي، بل يحتاج الشباب إلى توفير أماكن للترويح ومراكز ترفيهية ثقافية (دور سينما، مسرح، منتزهات، معسكرات شبابية).

٩. الحاجة إلى ثقافة جنسية، خصوصاً في بداية تفتح الشباب، ومعرفة المتغيرات الجسدية في مرحلة المراهقة، وتوفير حد أدنى من الثقافة الجنسية لتوفير حماية للشباب من الانحراف وتلقي ثقافة جنسيه مشوشة ومشوهة.

<u>المبادرات الدولية وموضوع الدراسة</u>: دعمت الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها مثل(منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان) التشبيك مع جهات عدة مثل وزارة الشباب والرياضة، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة لإدماج الشباب وتعليمهم القيم المدنية والمهارات الحياتية في برامجها عن طريق إنشاء شبكة من الوزارات والمنظمات غير الحكومية، وإنشاء آلية لدعم وتسهيل نشاطات تعليم الاقران في أوساط الشباب، مثل هذه النشاطات تشتمل على اعداد وتدريب المدّربين وتعميم التدريب على المدربين

الرئيسين ليصلوا إلى اقرانهم في المحافظات الاخرى، وتشمل تعزيز خدمات إعادة التأهيل وإعادة الاندماج وهذا الأمر موجه نحو الأطفال والشبان، والتركيز الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان يكمن في تعزيز الخدمات التعليمية والمهنية والصحية داخل المجتمع.

الاستراتيجيات والاساليب المعتمدة:

تعمل الحكومة العراقية مع المنظمات الدولية لوضع **استراتيجيات لتمكين الشباب** بقصد تعزيز وضعهم وتقديم خدمات ذات جودة على جميع المستويات، لان وضع استراتيجية ملائمة ومطورة بشكل جيد تتعلق بالشباب ستقرر بحكمة مستقبل البلاد، وهذه الاستراتيجية ستمّكن وتوّفر فرصة للشباب لتحديد خياراتهم الصحيحة، وحمايتهم من الاستغلال والإهمال وتضمن مشاركتهم في جميع مجالات المجتمع، وهناك أكثر من استراتيجية من استراتيجيات تمكين الشباب التي تعتمد على طبيعة ومهام التمكين والوسائل التي سوف يتم وضعها من أجل تحقيق تلك الاستراتيجية، مثل:

استراتيجية التمكين الاقتصادي للشباب: وهي الاستراتيجية التي تتبنى العمل على تنمية مهارات العمل والإنتاج لدى الشباب والتعزيز من قدرتهم على تنظيم المشاريع وتوضيح طريقة الحصول على دخل ثابت وعن طريق التشجيع أيضًا على إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

استراتيجية التمكين النفسي: يعد التمكين النفسي أحد أهم مظاهر وصور التمكين للشباب ولكل أفراد المجتمع أيضًا، اذ أنه يعمل على رفع درجة وعي الفرد وتعزيز درجة الثقة بالنفس والإيمان بالقدرات لديه، إلى جانب امتلاك القوة والثقة التي تمكنه من مواجهة الصعوبات والمشاكل التي تعترض طريقه، وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية تُركز بشكل أساسي على زيادة ثقة الإنسان بنفسه وقدراته وإكسابه المهارات الفكرية اللازمة لذلك.

استراتيجية التمكين المجتمعي: وتهدف الى رفع القدرات والمهارات القيادية والعمل على إنشاء شبكات من الدعم المجتمعي التي من شأنها أن تُساعد على تحسين التواصل بين أفراد المجتمع بشكل يحترم رغبات الشباب وتطلعهم الدائم إلى الأفضل.

استراتيجية التمكين التنظيمي: أما التمكين التنظيمي فهو المعني بعملية إنشاء المنظمات التطوعية والنقابات التي تعمل على توجيه طاقة الشباب عامة وشباب الخريجين خاصة التوجيه الأمثل الذي يعود على الفرد وعلى مجتمعه بالخير والازدهار.

استراتيجية التمكين الثقافي: التمكين الثقافي يعد واحدًا من أهم أوجه التمكين لأنه يهدف إلى إرساء أهم القواعد الثقافية التي يجب أن يتعرف عليها الشباب عن قرب والتعّرف أيضًا على ثقافات الشعوب الأخرى وتوضيح الصالح منها حتى لا ينخرطون بشكل خاطئ وسلبي في ثقافات الشعوب الأخرى المتنافية مع الثقافات العربية الاصيلة.

تحليل الدور:

ان تفعيل دور الشباب في النشاط السياسي بمختلف جوانبه، سواء النشاط الوطني العام، أو النشاط عن طريق منظمات وأحزاب سياسية، كان ومازال الهاجس لكل القوى السياسية التي تمتلك مشروع سياسي اجتماعي تغييري، باعتبار الشباب قوة تغيير معتبرة وموازنه في المجتمع، وهناك مجموعة من الاشتراطات والأسس التي إن توافرت ارتفعت ممكنات مشاركة الشباب وهي:

١. وجود أحزاب ديمقراطية التكوين تشكل جاذباً للشباب للدخول الطوعي الحر فيها، وتفتح أمامهم الأفاق للإبداع وإطلاق الطاقات والتقدم في الحياة الحزبية دون عقبات، وتعطي المجال من خلال الديمقراطية الداخلية الواسعة لا المقننة، أو الممركزة بغطاء ديمقراطي كامل الحق في المناقشة وإبداء الرأي والمشاركة في صناعة القرار.

٢. تطوير النظام التعليمي وبناؤه بمنحى ديمقراطي يعطي قيمة كبرى للعقل وينمي من قدرات الشباب في التفكير وصقل المواهب، ويعمل على تشجيع قيم المشاركة في المجتمع لدى الشباب.

٣. صحافة حرة ومستقلة، هدفها البحث عن الحقيقة والشفافية، وإعلام حر يتسع لنقاش حر ومفتوح حول مجمل القضايا التي تهم المجتمع بقطاعاته المختلفة، ويتسع لتنظيم حوار مجتمعي حول الأحزاب ودورها السياسي، وحول السياسات الحكومية والتشريعات التي تحمي الشباب وتضمن حقوقهم ومشاركتهم الفاعلة في مختلف الميادين...

٤. دعم روح الحماسة لدى الشباب، عن طريق إثارة روح الغيرة والمسؤولية وتنويع الأنشطة الثقافية والفنية والفلكلورية والرياضية، وكل ما يثير الحمية والمنافسة الشريفة في نفوس الشباب، ويكسر الروتين والرتابة والملل والضجر الذي يقود إلى البلادة واللامبالاة.

٥. تنفيذ مشاريع محددة قوامها الطاقات الشابة، عن طريق التنمية والاعمار، سواء تنمية الريف أو استغلال المناطق الصحراوية والجبلية، وهذه المشاريع يمكن أن تحدد في فترات العطل الصيفية، ويتم فيها توظيف طلاب المدارس والجامعات في أعمال منتجة مقابل أجور أو مكافآت تحفيزية.

٦. تفعيل دور المنظمات غير الحكومية، بصياغة أولوياتها وبرامجها انسجاماً مع الأجندة الوطنية العامة، بما يكامل في العمل بينها وبين المؤسسات الرسمية، ويجعل من هذه المنظمات منظمات مهنية وجماهيرية لكي تحظى بمصداقيتها أمام الجمهور.

٧. وجود نقابات ديمقراطية تمثل العمال وتعكس مصالحهم وتوجهاتهم ومطالبهم، ويتم تداول المسؤوليات فيها بشكل ديمقراطي على أساس الانتخابات الحرة الديمقراطية.

الدروس المستنبطة من الدراسة:

عند الحديث عن الشباب العراقي نجد أن هناك عقبات كثيرة تواجههم، وهذه العقبات أكدتها تقارير التنمية الإنسانية العربية والدولية، وتشمل هذه العقبات المجالات

الأقتصادية، الاجتماعية والسياسية، كما أكدت هذه التقارير على اهمية التنمية وتوسيع الخيارات أمام الشباب والدفع بهم قدماً لتلبية حاجاتهم، لذا على الدولة البدء بإصلاحات شاملة لخلق فرص أكثر للمواطنين والشباب منهم ليستخدموا قدراتهم في بناء بلدهم، وفي مقدمة هذه الإصلاحات أصلاح النظام السياسي والإداري في مؤسسات الدولة ومن ثم اطلاق الطاقات الخلاقة للشباب وافساح المجال للجميع للبناء وتحري قدراتهم وتحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ان استثمار طاقات الشباب يستوجب إعادة بناءهم ذهنياً وجسدياً ونفسياً منذ الطفولة لترسيخ التربية والتعليم فيهم ليكونوا متكاملين للقيام بالواجبات الملقاة على عاتقهم ضمن العائلة والمجتمع ويكونوا على استعداد لمواجهة اقرانهم الشباب على المستوى الاقليمي والعالمي.

إن اطلاق قدرات الشباب وتنميتهم داخلياً يجعلهم يستوعبون الروح الوطنية والإنسانية لاتخاذ الخيارات الاستراتيجية في الحياة، ولا يجب حرمان الشباب من القيام بالمحاولات والتجارب في مجال عملهم واثناء تنميتهم، من اجل تعميق العلم والمعرفة لزيادة خبراتهم ومن ثم توسيع ذهنيتهم في المحال العملي والتطبيقي، اذ ان اطلاق حريات الشباب يغرس فيهم الاعتماد على الذات للتحكم في حياتهم ويصبحوا عناصر فاعلة في المجتمع وهذا بدوره يؤدي الى تحسن وضعهم منذ الصغر للاستمرار في الدراسة والتحصيل ومن ثم الالتحاق بالجامعات لكسب العلم والمعرفة، وما يحدث اليوم جعل الشباب معرضين لخطر الفقر والركود الاقتصادي والأقصاء بسبب العنف السياسي والمذهبي والاختلافات في الرؤى، بسبب هشاشة الأنظمة السياسية ولاقتصادية والثقافية واداراتها، اذ ان الشباب يستبعدون اجتماعيا وسياسياً بدلاً من خلق بيئة مؤاتية لهم للاستفادة من طاقاتهم الغير محدودة .

أن الشباب اليوم وبسبب التقاعس الحكومي يحاولون خلق فرص عمل ذاتية للوصول الى الموارد التي يحتاجونها في حياتهم اليومية ولبناء مستقبلهم، فالسياسات الحكومية واستجاباتها الرسمية لقضايا تنمية الشباب لا زالت ضعيفة، والقوانين والقرارات الصادرة

من هذه الحكومات بشأن تنمية وتطوير قدرات الشباب لا زالت غامضة ومربكة في المؤسسات الحكومية لانشغال هذه المؤسسات بأمور بعيدة عن التنمية وانشغالها في المجالات الامنية والنفعية للمسؤولين في هذه المؤسسات، فضلا عن ذلك ان الإدارات الحكومية ليس لهم تأثير كبير في تحديد مصير الشباب ولا وضوح في سياساتها لما يجري للشباب الذين هم سر قوة تطور وتقدم المجتمع، ولذلك بات الشباب جزء من خيبة الأمل التي اصابت المجتمع العراقي بسبب حكوماته التي لا تبالي ولا تعير اهمية لعملية التطور والبناء وتنمية وتربية الشباب، وهي حكومات غير قادرة على مواكبة ما يجري على كوب الارض من تفاعلات وتقدم وتطور علمي واجتماعي، ولا تحرص على تربية الشباب كي يكونوا على قدم المساواة مع شباب العالم الذين يشتركون في المؤتمرات الدولية والمنظمات الانسانية الفاعلة في خدمة الانسانية .

المصادر

١- فهيمة كريم رزيج: تمكين الشباب – الفرص والتحديات، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.

٢- سامي فارس: الشباب العراقي الواقع والمعالجات الحوار المتمدن، العدد: ٦٠٩٠ – ٢٠١٨ / ١٢ / ٢١

٣- علي غالب صالح: درجة رضا الشباب الجامعي عن تغطية قضاياهم في المواقع الاخبارية، رسالة ماجستير، كلية الاعلام، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٩.

٤- صاحب اسعد ويس: مشكلات الشباب الجامعي- دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سامراء، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والانسانية، العدد ١٤، ٢٠١٣.

٥- رسول مطلق: الشباب العراقي والتنمية الاجتماعية جدل الطاقات المعطلة والاهداف المؤجلة، وزارة الشباب والرياضة، ٢٠١٥.

٦- عبد العزيز الغازي: مشاكل الشباب في العالم الاسلامي، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (اسيسكو)، ٢٠٠٠.

٧- عزت حجازي: الشباب العربي ومشكلاته، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥.

٨- فيصل محمود غرايبة: العمل الاجتماعي في مجال رعاية الشباب، ط١، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠٠٩.

آليات الدعم والمشاركة الدولية لصناعة سياسة شبابية عامة في العراق

أ.د. مثنى فائق مرعي*

المقدمة:

لا يقتصر دعم فئة الشباب كونها احدى فئات المجتمع المهمة على المؤسسات الحكومية الداخلية باعتبارها مسألة تعد شأناً داخلياً، ولا تتوقف عملية تبني سياسات الشباب على الصعيد الداخلي فحسب على اعتبار ان من يرسمها وينفذها مؤسسات وفواعل صنع وتنفيذ السياسات العامة في الدول، بل ان الاهتمام بالشباب ودعمهم بمختلف الطرق والآليات والعمل على إشراكهم ومشاركتهم في العمليات السياسية والتنموية والتطويرية وحماية حقوقهم والعمل على تبني سياسات خاصة بهم على الصعد المحلية والوطنية والاقليمية والدولية لم يتوقف عند حدود الدول الداخلية وانما تبناه المجتمع الدولي بمختلف منظماته الدولية وفروعها المختلفة التي جاء البعض منها منذ تأسيسه مختصاً بفئة الشباب ودعم وتنمية قدراتهم ليكونوا مؤهلين سواء للمشاركة في الحياة السياسية ببلدانهم او في المحافل الدولية، وقادرين على الدخول في سوق العمل او المساهمة في عمليات بناء السلام والتنمية محلياً وعالمياً .

وتم تبني العديد من القرارات من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن وعدد من المنظمات الاخرى التي تنص على ضرورة دعم الشباب والاقرار بدورهم وتبني السياسات الوطنية والمحلية التي تمكنهم من اخذ دورهم الحقيقي والمساهم في

*) استاذ العلاقات الدولية - كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت

قيادة مجتمعاتهم ودولهم وتحقيق التنمية فيها ولعل من اهم القرارات في هذا الشأن هو القرار ٢٢٥٠ الصادر عن مجلس الامن عام ٢٠١٥. وبالفعل دعمت العديد من المنظمات الدولية والدول برامج سياسات تمكين ودعم الشباب في العديد من الدول ومنها العراق وبخاصة في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ وعبر مختلف الآليات والطرق سواء بشكل مباشر عبر ما تقوم به العديد من المنظمات ومنها بعثة الامم المتحدة في العراق، واليونسيف، وعدد من الدول أيضًا، او بشكل غير مباشر عبر دعم المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية التي تتبنى مبادئ تمكين الشباب وإقرارات السياسات المعنية بهم.

ومن هنا تثار العديد من الاسئلة حول الدعم الدولي لسياسات تمكين ودعم الشباب في العراق ومنها: ماهي الاسس التي ارتكز عليها الدعم الدولي لفئة الشباب عالمياً ووطنياً على الصعيد العراقي؟، ماهي الاطراف على المستوى العالمي التي قدمت الدعم للشباب في العراق؟، وما الآليات التي اعتمدتها في هذا الدعم؟، وماهي العوامل المؤثرة في الدعم الدولي للشباب في العراق.

اولاً – اسس ومرتكزات الدعم الدولي للشباب:

يرتكز الدعم الدولي للشباب بمستوييه (المنظمات، والدول) على توجهات المجتمع الدولي عبر منظماته الاممية والدولية الاساسية مثل الامم المتحدة ومجلس الامن، وترسخت على شكل قرارات ومعاهدات ومنظمات فرعية متخصصة بدعم الشباب محلياً ودولياً.

ويعود الاهتمام بفئة الشباب وأهمية دورهم في تطور المجتمعات من قبل الامم المتحدة الى عام ١٩٦٥ عندما اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة : "اعلان تعزيز المثل العليا للسلام بين الشباب والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب"[١]، وتلاها مناقشات عديدة واجراءات مختلفة في أروقة الامم المتحدة فيما يخص الشباب، فجاء القرار ٧/٣٣ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ الذي قررت فيه العمل على اعلان سنة دولية للشباب، هذا القرار ارتكز عليه القرار رقم ١٥١/٣٤ بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ ونص على ان يسمى العام ١٩٨٥ "السنة الدولية للشباب : المشاركة، التنمية والسلم" على اعتبار ان هذا الامر سيعمل على تعبئة الجهود على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية من اجل التشجيع على توفير افضل الاحوال التعليمية والمهنية والمعيشية للشباب، بهدف تأمين اشتراكهم الفعال في التنمية الشاملة للمجتمع، ولتشجيع اعداد سياسات وبرامج وطنية ومحلية جديدة تتناسب مع ظروف كل بلد وطبيعته واولوياته[٢] .

وبالفعل احتفلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ بالسنة الدولية للشباب التي جاءت بعنوان "المشاركة والتنمية والسلام"، وتم التأكيد على المجتمع الدولي بضرورة الاهتمام بدور الشباب الذي يمكن ان يؤديه في العالم وبشكل خاص مساهمة الشباب في برامج التنمية المختلفة. وفي عام ١٩٩٥ وبالتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب أصدرت الامم المتحدة استراتيجية دولية بعنوان : "برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعد" هذه الاستراتيجية التي

١ – الامم المتحدة، الشباب، الرابط : https://www.un.org/ar/global-issues/youth

٢ – انظر: القرار رقم ١٥١/٣٤، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠.

وجهت المجتمع الدولي للاستجابة للتحديات التي قد تواجه الشباب في الالفية الثالثة[٣].

ويعد "برنامج العمل العالمي للشباب" هو الإطار المرجعي الاساس لتأسيس وإقرار السياسات الوطنية للشباب على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية، وتضمن البرنامج إطار عام ومبادئ توجيهية عديدة وتدابير عمل وطنية والدعم الدولي لتحسين حقوق الشباب. يضاف الى ذلك ان الأمم المتحدة اتبعته بقرارها ١٢٠/٥٤ بتاريخ ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٩ الذي حدد يوم ١٢ آب / اغسطس من كل عام "يوم للشباب العالمي "، والغاية منه تذكير الدول بأهمية الشباب ورعايتهم وتقديم الدعم لهم، ومن ثم جاء القرار رقم ٨١/٥٠ وفي فقرته ١٠٧ في العام ٢٠٠٩ ليتم إنشاء "برنامج المندوبين الشباب" الذي يمثل جزءاً من اهداف "برنامج العمل العالمي للشباب" الذي يهدف بدوره الى زيادة كمية ونوعية فرص الشباب، والذي اجبر الحكومات على دعوة الشباب الى الحضور والمشاركة في المحافل الدولية وضمهم كممثلين ضمن وفود دولهم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة[٤] .

وفي سياق اهتمام الأمم المتحدة بقطاع الشباب فقد اصدرت في عام ٢٠١٣ تقريراً بعنوان "تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية: دليل الممارسات السلمية"، ويمثل أول استعراضات لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لاستراتيجيات العمل على نطاق منظومة الامم المتحدة بشأن الشباب لعام ٢٠١٣. ثم

---

٣ – الامم المتحدة، الشباب، مصدر سبق ذكره.

٤ – علي عبدالكريم حسين، الحقوق الدولية لتعزيز المشاركة الفاعلة لدى الشباب العراقي، مجلة العلوم السياسية، العدد ٩٠، جامعه بغداد، ٢٠٢٠، ص ٣٢٤–٣٢٥.

تبعه وضع اول استراتيجية للشباب للأعوام "٢٠١٤/٢٠١٧" جاءت بعنوان "شباب مُمكّن : مستقبل مستدام"[٥] .

وفي ٩ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٥ أصدر مجلس الامن قراره ذي الرقم ٢٢٥٠ الذي شجع الدول على اعتماد سياسات للشباب واعتماد آليات تساهم في تمكين الشباب من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل فاعل وبنّاء، وحث الدول على النظر في السبل الكفيلة بزيادة التمثيل الشامل للشباب في عمليات صنع القرار على مختلف الصعد في المؤسسات المحلية والوطنية الإقليمية والدولية، كما يحث القرار الدول على تقديم وزيادة الدعم السياسي والمالي والتقني واللوجستي الذي يراعي متطلبات الشباب، وشجع مشاركتهم ولاسيما في جهود السلام اثناء النزاعات وبناء السلام[٦]، وجاء بعده القرار ٢٥٣٥ في عام ٢٠٢٠ الذي تضمن التأكيد على أهمية وضع سياسات للشباب من شأنها أن تسهم إيجابياً في جهود بناء السلام بما في ذلك تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم الدعم للمشاريع الرامية الى تنمية الاقتصاديات المحلية، وتوفير فرص العمل للشباب وتشجيعهم على المشاركة السياسية البناءة . ودعى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة إلى تنسيق وزيادة مشاركتها في تنفيذ القرار ٢٢٥٠ في عام ٢٠١٥، وأهمية إقامة شراكة شاملة مع الشباب وكفالة توافر قدرات مكرسة في ما يتعلق بالشباب والسلام والأمن[٧] .

---

٥ – المشاركة السياسية للشباب، موقع شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة، الرابط : https://bit.ly/3P4W9OX

٦ – انظر: القرار رقم ٢٢٥٠، مجلس الامن – الامم المتحدة، ٩ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٥.

٧ – انظر: القرار رقم ٢٥٣٥، مجلس الامن – الامم المتحدة، ١٤ تموز / يوليو ٢٠٢٠.

ومن هذه التوجهات والقرارات جاءت الأسس والمرتكزات التي اعتمدت عليها المنظمات الدولية المختلفة وكذلك الدول في إطار تقديم الدعم الدولي لقطاع الشباب في العراق وغيره من الدول.

ثانياً- الجهات الدولية الداعمة للشباب في العراق:

جهات دولية عديدة هي التي اخذت على عاتقها تبني توجهات المجتمع الدولي والامم المتحدة والقرار ٢٢٥٠ في مسألة دعم الشباب والسياسات الخاصة بهم، وفيما يخص الدعم الدولي لقطاع الشباب في العراق فتنقسم الجهات الدولية الداعمة على قسمين هما:

١. **المنظمات الدولية:** اذ اهتمت المنظمات الدولية بتطبيق قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الخاصة بدعم الشباب في مختلف دول العالم ومنها العراق، ومن هذه المنظمات والوكالات المتخصصة على سبيل المثال:

- بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق، تضمنت مشاريعها وبرامجها بنوداً خاصة بدعم فئة الشباب وسياسات تمكين الشباب التي تقر من قبل الجهات المعنية في العراق، وكذلك تعاونها مع منظمات المجتمع المدني المتخصصة بدعم الشباب وتنمية قدراتهم وتأهيلهم[٨] .
- برنامج الامم المتحدة الانمائي، الذي يتبنى رؤية ان الشباب هم اكثر الموارد اهمية لبناء عراق مزدهر يضم كل فئات الشعب العراقي، ويشرك هذا البرنامج الشباب من مختلف فئات المجتمع في طيف واسع من البرامج، منها : إعادة الاستقرار وتعزيز

٨ – انظر: الاستفادة من قوة الشباب: اولوية يونامي، مجلة من اجل العراق، بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق – يونامي، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٧.

التماسك المجتمعي وتغيير المناخ وتحقيق الامن والبيئة والابتكار، وكلها مشاريع يدعم البرنامج دور الشباب فيها[٩] .

- صندوق الأمم المتحدة للإسكان، الذي كان له الدور بتقديم الدعم للحكومة العراقية والمؤسسات المختصة بالسكان والشباب في العديد من المشاريع ومنها : دعم وزارة الشباب والرياضة ووزارة التخطيط في إصدار العديد من التقارير والاستراتيجيات والمسوحات الخاصة بالشباب ولاسيما الرؤية الوطنية للشباب ٢٠٣٠ التي اطلقتها وزارة الشباب والرياضة عام ٢٠٢١[١٠] .
- منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، وتعمل في العراق فيما يخص فئة الشباب مساعدة الشباب المهجرين والنازحين وابناء المجتمعات المضيفة، وتطوير مهاراتهم وتمكينهم من المشاركة الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، ولاسيما اشراكهم في عملية صنع القرار، كما تعمل اليونسيف في العراق بالتعاون مع برنامج متطوعي الامم المتحدة ووزارة الشباب والرياضة ومنظمات المجتمع المدني بشكل مباشر لاعمام المشاركة المدنية والتطوع بين اوساط الشباب في جميع انحاء العراق[١١] .
- منظمة العمل الدولية : وتعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان وحقوق العمل المعترف بها دولياً، وعملت في العراق على دعم الشباب عبر العديد من المشاريع والدعم المالي للشباب العراقي ورواد الاعمال والمجتمعات المضيفة

---

٩ – انظر : برنامج الامم المتحدة الانمائي، الشباب هم المستقبل : برنامج الامم المتحدة الانمائي يحتفل بيوم الشباب العالمي، ١٢ آب / اغسطس ٢٠٢١، الرابط : https://bit.ly/3un62ja

١٠ – البنك الدولي، الشباب – ثروة لم تنل القيمة المستحقة.. نحو اجندة جديدة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ٢٠٠٧، ص د.

١١ – بعثة الامم المتحدة في العراق، الحكومة والامم المتحدة يطلقون الرؤية الوطنية للشباب ويجددون الالتزام بتنمية الشباب وتمكينهم، ١٠ ايار ٢٠٢١، الرابط : https://bit.ly/3OB5nCV

والنازحين والشركات التي توفر فرص العمل للشباب، وتتعاون في هذا الاطار مع الجهات المعنية والمهتمة بالشباب في العراق مثل ووزارة الشباب والرياضة والبنك الدولي والبنك المركزي العراقي ومنظمة اليونسيف والدول المانحة[١٢] .

- البنك الدولي، ويؤدي ادواراً متعددة وله قدرته على تحقيق التكامل وذلك بوضع اجندة شاملة للشباب في دول منطقة الشرق الاوسط ومنها العراق، اذ يشارك البنك بشكل اساس في عدة مجالات رئيسة لها تأثيرها فيما يمر به الشباب وبخاصة في المراحل الانتقالية بما في ذلك التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، كما للبنك رؤيته فيما يخص التوظيف والهجرة والتنمية الاجتماعية والتنوع الاجتماعي وكل ما من شأنه ان يؤثر في الشباب، مثلما يساعد البنك في التركيز على اجندة الشباب ودعمها في التدريب والتوظيف والمنح والقروض[١٣] .

٢. **الدول:** لعل اهم الداعمة لسياسات الشباب في العراق ومشاريع دعمهم وتمكينهم تتمثل بما يلي:

- هولندا، دعمت العديد من مشاريع وسياسات تمكين الشباب، مثل دعمها "لمبادرات الوظائف الخضراء" والمبادرة هي في اطار شراكة آفاق لدعم النازحين والمجتمعات المضيفة، وبالتعاون مع منظمة اليونسيف ومنظمة العمل الدولية، وذلك لدعم

---

١٢ – انظر : – كارمن كمال، تمكين الشباب من استخدام البحث كوسيلة لحل التحديات المجتمعية، موقع اليونسيف، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٩، الرابط : https://uni.cf/3a9e2O8 . =– الامم المتحدة تعد مبادرة لدعم لشباب العراقي، موقع pukmedia، ١٢ اب ٢٠٢١ : https://bit.ly/3agBA3x

١٣ – انظر : منظمة العمل الدولية، منظمة العمل الدولية والبنك المركزي العراقي يطلقان مبادرة مالية جديدة لدعم الشباب ...، ٣١ اذار ٢٠٢١، الرابط : https://bit.ly/3yzshE7

ومساعدة الشباب في الانتقال من التدريب الى العمل اللائق بهم[١٤] . ودعمت أيضاً مبادرة للإدماج المالي تستهدف الشباب العراقي ورواد الاعمال والشركات القائمة لتوفير الخدمات المالية والضرورية التي تساعد الشباب في العراق على تأسيس اعمالهم الخاصة وتطويرها[١٥] .

- السويد، دعمت مشاريع تمكين الشباب في العراق، مثل دعمها مبادرة مسح توظيف الشباب الذي أطلقته وزارة التخطيط ووزارة الشباب والرياضة عام ٢٠٢١[١٦]، مثلما مولت السويد "الرؤية الوطنية للشباب ٢٠٣٠" التي اطلقتها وزارة الشباب والرياضة عام ٢٠٢١[١٧] وغيرها من البرامج والمبادرات والسياسات الشبابية التي تتبناها الجهات المعنية بالشباب في العراق .
- اليابان، وقد مولت "مشروع تشجيع ادماج الشباب العراقي المتأثر بالنزاع" بـ ٢،٧٥ مليون دولار عام ٢٠٢٠ وذلك تحت إدارة البنك الدولي[١٨] .

---

١٤ – ميغيل ماتيوس مونوز ونسرين بطحيش، مبادرة مشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونيسيف تدعم المهندسين الشباب للقيام بدور رئيسي في تعزيز الاعمال الخضراء، منظمة العمل الدولية، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢١، الرابط : https://bit.ly/3nEMdAm

١٥ – منظمة العمل الدولية، منظمة العمل الدولية والبنك المركزي العراقي يطلقان مبادرة مالية جديدة لدعم الشباب ...، مصدر سبق ذكره.

١٦ – منظمة العمل الدولية، مسح توظيف الشباب في العراق يظهر احباط متزايد بين الشباب وضرورة الاستثمار في القطاع الخاص، ٢٤ مارس ٢٠٢١، الرابط : https://bit.ly/3NIfxAu

١٧ – بعثة الامم المتحدة في العراق، الحكومة والامم المتحدة يطلقون الرؤية الوطنية للشباب ويجددون الالتزام بتنمية الشباب وتمكينهم، مصدر سبق ذكره.

١٨ – البنك الدولي، العراق واشراك الشباب في اعادة بناء النسيج الاجتماعي في بغداد، ١٢ شباط فبراير ٢٠٢١، الرابط : https://bit.ly/3NF7pAv

- المانيا، دعمت منصة "يو- ريبورت" لتبادل الرسائل الاجتماعية للمشاركة الرقمية للشباب، مثلما دعمت المانيا المرحلة الثانية من "برنامج بناء القدرات بتمكين وتشجيع صناع القرار المحليين في العراق" الذي اطلقه برنامج الامم المتحدة الانمائي.
- الدنمارك، دعمت المرحلة الثانية من "برنامج بناء القدرات وتشجيع صناع القرار المحليين".
- نيوزلندا والتشيك، هما الداعمين مع المانيا لمنصة "يو - ريبورت "[١٩] .
- فرنسا، مساهمة فرنسا في هذا المجال هي عبر وكالاتها التنفيذية في العراق، نفذت الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية مشاريع عدة تهدف الى دعم فئة الشباب وريادة الاعمال، فضلًا عن مساهمة الوكالات الفرنسية للتنمية في تعزيز قدرات سكان المجتمعات المضيفة واللاجئين والنازحين على الصمود في اقليم كردستان[٢٠] .

ثالثاً- آليات الدعم الدولي:

وتتمثل بـــ:

١. دعم السياسات الحكومية، عملت الجهات الدولية على دعم المؤسسات الحكومية العراقية المعنية بفئة الشباب، حيث عملت المنظمات الدولية وفي مقدمتها صندوق الامم المتحدة للإسكان مع الحكومة العراقية على إصدار "الاستراتيجية الوطنية للشباب" التي تهدف الى تمكين الشباب وتوفير الفرص لهم لتحديد خياراتهم

---

١٩ - انظر: -الامم المتحدة - العراق، اكثر من ٧٢ الف اصواتهم انطلاق "اليو روبورت" رسمياً في العراق ١٩ نوفمبر ٢٠٢١، الرابط : https://bit.ly/3R3Fe1n . - الامم المتحدة في العراق، قيادة شجاعة : تمكين الشباب والنساء وصناع التغيير في العراق، ٧ ديسمبر ٢٠٢١، الرابط: https://bit.ly/3ae8VMk

٢٠ - وزارة اوروبا والشؤون الخارجية، فرنسا والعراق، الرابط : https://bit.ly/3yeBAsO

الصحيحة، ويهدف صندوق الامم المتحدة للإسكان من هذه المساعدة الى تطوير استراتيجية وسياسة للشباب طويلة المدى قائمة على التكامل والشمولية[٢١] . ووقع برنامج الامم المتحدة الانمائي مذكرة تفاهم مع وزارة الشباب والرياضة العراقية في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٠، لتمكين الشباب العراقي وتعزيز القيادات الشبابية والمواطنة والمشاركة الفعالة وصنع القرار ومدة المذكرة ثلاث سنوات[٢٢] .

مثلما دعم صندوق الامم المتحدة للسكان وزارة الشباب والرياضة في إطلاق "الرؤية الوطنية للشباب ٢٠٣٠" وذلك بالتعاون مع منظمة اليونسيف، والوكالة السويدية للتعاون الانمائي الدولي، وكان للصندوق دوره الكبير في دعم وتمويل هذا المشروع من خلال تعيين خبراء دوليين مختصين لصياغة السياسات الشبابية، فضلًا عن دعم البرامج التنفيذية المهمة لصياغة هذه الرؤية[٢٣] .

كما كان للدعم الدولي دوره في دعم المسوحات والتقارير التي تصدرها الجهات العراقية فيما يخص الشباب، اذ قدم كل من صندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسيف الدعم والمساعدة لوزارة التخطيط العراقية لتنفيذ المسح الوطني للفتوة والشباب لعام ٢٠١٩، الذي يهدف الى فهم الظاهرة الشبابية في المجتمع العراقي

---

٢١ – صندوق الامم المتحدة للسكان في العراق، تمكين الشباب، الرابط : https://bit.ly/3bS12gl

٢٢ – برنامج الامم المتحدة الانمائي، اتفاقية شراكة جديدة لتمكين الشباب العراقي، ٩ تشرين الثاني ٢٠٢٠، الرابط : https://bit.ly/3yGEoR1

٢٣ – انظر: عدنان درجال، اصدار، رؤية الشباب ٢٠٣٠، وزارة الشباب والرياضة، بغداد، ٢٠٢١.

ويساعد على وضع الخطط والسياسات والبرامج المستجيبة لمتطلبات تحقيق احتياجات الشباب وضمان تمكينهم ومشاركتهم الفاعلة[٢٤] .

٢. التدريب وبناء القدرات، كثيرة هي البرامج والمشاريع التي دعمتها الاطراف الدولية في مجال السياسة الشبابية في العراق، فمثلاً : اطلق برنامج الامم المتحدة الانمائي في الدول العربية برنامج القيادات الشابة في عام ٢٠١٥ من أجل تسخير امكانيات الشباب للمساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقد عمل برنامج الامم المتحدة الانمائي خلال السنوات السابقة في مختلف الدول العربية ومنها العراق على دعم قطاع الشباب ليكونوا مواطنين مشاركين ومساهمين في حل المشكلات، وقادة فعالين، وصانعي تغيير ناجحين[٢٥] .

ودعمت كل من منظمة اليونسيف ومنظمة العمل الدولية والحكومة الهولندية، برنامج مساعدة الشباب المهجرين والنازحين على تطوير مهاراتهم والانتقال بهم من مرحلة التدريب الى مرحلة العمل اللائق، وهذا البرنامج هو جزء من مشروع الشراكة لتحسين افاق النازحين والمهجرين والمجتمعات المضيفة بإعتماد نهج يهدف الى تحول الشباب نحو العمل والفرص الاقتصادية من خلال ربط الشباب المنخرطين في ورش

---

٢٤ – وزارة التخطيط، التقرير التحليلي لمسح الفتوة والشباب ٢٠١٩ – الملخص التنفيذي، بغداد، ٢٠٢٠، ص ١.

٢٥ – برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج القيادات الشابة، الرابط :
https://bit.ly/3AnLOJU

وبرامج بناء المهارات، بشكل مباشر مع مراكز خدمة التوظيف التي تدعمها منظمة العمل الدولية في العراق[٢٦] .

مثلما نظمت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق– يونامي برنامج يتكون من عشر ورشات عمل تشاركية مواضيعية خلال المدة من شهر آب / اغسطس الى كانون الاول / ديسمبر ٢٠٢١، وتهدف الى بناء قدرات ٥٠ شاب وشابة من مختلف انحاء العراق في مجال المشاركة السياسية[٢٧] .

٣. الدعم المالي، تتعدد الجهات الدولية الداعمة لفئة الشباب في العراق ومنها : البنك الدولي وذلك ضمن "اجندة دعم الشباب في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا" وعبر آلية المنح والإقراض، كون البنك يشجع المشروعات المبتكرة واساليب معالجة مشكلات الشباب بواسطة المنح المالية لقطاع الشباب[٢٨]. وقامت اليابان بتمويل "مشروع الادماج الاجتماعي والاقتصادي" عام ٢٠١٧ الذي شمل حوالي ٣٠٠٠ شاب من المتضررين من النزاع، وكان مبلغ التمويل ٢،٧٥ مليون دولار امريكي قدمها صندوق التنمية الاجتماعية الياباني[٢٩]، ومولت السويد المسح الوطني "مسح

---

٢٦ – منظمة اليونيسيف، تعاون منظمة العمل الدولية واليونيسيف لدعم الشباب من الفئات من الفئات الضعيفة في العراق، ٢٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٢١، الرابط : https://uni.cf/3PjThhF

٢٧ – الامم المتحدة – العراق، تعزيز المشاركة السياسية للشباب في العراق : ورشات عمل بناء القدرات، ١٣ ديسمبر ٢٠٢١، الرابط : https://bit.ly/3AqoRGf

٢٨ – البنك الدولي، الشباب – ثروة لم تنل القيمة المستحقة ..، مصدر سبق ذكره، ٢٠٠٧، ص د.

٢٩ – البنك الدولي، الادماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب مفتاح مستقبل افضل للعراق، ٢٥ ايلول / سبتمبر ٢٠١٧، الرابط : https://bit.ly/3yEE7xK

الفتوة والشباب" الذي قامت به وزارة الشباب والرياضة عام ٢٠١٩[٣٠] . كما قدمت فنلندا دعماً مالياً للعراق بقدر ١،٥ مليون يورو لمساعدة الشباب ذوي الإعاقة في محافظة نينوى[٣١] . فضلاً عن مبادرات تمويل متعددة اخرى.

٤. دعم شبكات وتحالفات منظمات المجتمع المدني، إذ قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان وعدد من الأطراف الدولية الدعم لإطلاق "التحالف الوطني للشباب والسلام والأمن" من خلال وزارة الشباب والرياضة في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٠ الذي يضم العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية[٣٢] . ويسعى التحالف إلى إيجاد أرضية مشتركة تدعم الأطراف الفاعلة المختلفة من القواعد الشعبية العراقية، ونشطاء السلام الشباب، وزعماء المجتمعات المحلية، مع دوائر صنع القرار الرسمية في العراق، ويهدف التحالف إلى تطبيق أجندة الشباب والسلام والأمن عبر السياسات والبرامج، ويدعم تمكين الشباب للمشاركة في عمليات بناء السلام وأخذ الأدوار القيادية خلالها[٣٣] .

---

٣٠ – منظمة العمل الدولية، مسح توظيف الشباب في العراق يظهر احباط متزايد بين الشباب ...، مصدر سبق ذكره .

٣١ – علي جواد، فنلندا تدعم العراق بـ ١،٥ مليون يورو لتمكين الشباب ذوي الإعاقة، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١، وكالة الاناضول، الرابط : https://bit.ly/3OGA21R

٣٢ – نور الهدى سعد عبد الله، دور الشباب في عمليات بناء السلام في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١، ص ٢٥.

٣٣ – مبادرة الاصلاح العربي، الشباب والسلام والامن في العراق: تنفيذ اولويات بناء السلام التي حددها الشباب على ارض الواقع، باريس، تشرين الثاني ٢٠٢١، ص ١.

رابعاً- العوامل المؤثرة في الدعم الدولي للشباب في العراق:

تؤثر في عملية الدعم الدولي لقطاع الشباب والسياسات الشبابية العامة في العراق، مجموعة من العوامل منها تمثل محفزات وفرص لزيادة الدعم واخرى تحد منه، ويمكن إنجاز هذه العوامل بما يلي:

١. البيئة الديمقراطية، أدت التحولات السياسية التي يشهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى إيجاد نظام ديمقراطي تعددي يتيح الفرصة لمشاركة الشباب وحرية العمل المدني، إذ أن الفرص المتاحة للشباب للمشاركة في الحياة السياسية تعتمد كثيراً على السياق السياسي والثقافي، فالبيئة الديمقراطية تكون ملائمة لمشاركة الشباب[٣٤]، وتتيح المجال للمنظمات الدولية والدول المهتمة بقطاع الشباب الى التواصل وتقديم الدعم الذي تريده للمؤسسات المعنية بالشباب في العراق من اجل اعتماد السياسات الشبابية المطلوبة وفقاً للقرارات الدولية .

٢. حاجة الشباب في العراق للدعم، يُعد العراق من الدول الفتية في العالم، وهناك زيادة هائلة في أعداد الشباب فهو من أكثر دول المنطقة نمواً في عدد السكان، ويتوقع أن تصل فئة الشباب إلى ما يقرب من ٣١% من إجمالي السكان بحلول عام ٢٠٣٠، الأمر الذي سيؤدي إلى وجود فرص عديدة وتحديات جمة امام المؤسسات الحكومية، وما يتطلبه الأمر من ضرورة استثمار الشباب من قبل الحكومة والجهات الحكومية المعنية بدعم ورعاية فئة الشباب[٣٥] الحال الذي يدفع العديد من المنظمات الدولية

---

٣٤ – برنامج الامم المتحدة الانمائي تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية، ٢٠٢١، ص ١٤.

٣٥ – منظمة اليونيسيف، الاستقرار المالي وفرص العمل أهم ما يشغل العراقيون بحسب المسح الوطني الجديد للفتوة وللشباب، ٣٠ ايار/ مايو ٢٠٢٠، الرابط : https://uni.cf/3IbgX5m

إلى مساعدة العراق في تمكين الشباب انطلاقاً من القرارات الدولية الخاصة بالاهتمام بالشباب وفي مقدمتها القرار ٢٢٥٠ .

٣. العوامل الأمنية، وتشهد البلاد أزمة أمنية تكاد مزمنة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ وتتمثل ببروز الجماعات الارهابية ونشاطاتها المتزايدة ومن بعدها ظاهرة وجود السلاح خارج سيطرة الدولة وتزايد أعداد الميليشيات، وكل ذلك يدل إلى حالة من عدم الاستقرار الأمني الذي يؤثر سلبياً على المنظمات والوكالات الدولية العاملة التي تقدم الدعم للشباب في العراق من جهة، كما تؤثر الأوضاع الأمنية على قطاع الشباب وبشكل سلبي من جهة أخرى، إذ إن ما يقرب من نصف مليون شاب قد تشرد في عام ٢٠١٤ عندما احتلت الجماعات الارهابية أجزاء واسعة من البلاد[٣٦] . وبذلك فإن الاستقرار الأمني حافز لوجود المنظمات الدولية التي تدعم اقرار وتنفيذ السياسة الشبابية وفئة الشباب، والاضطرابات الأمنية تعيق عملها وبرامجها عندما تشعر أن أعضائها العاملين في العراق معرضين للخطر في أي لحظة.

٤. الاهتمام الحكومي، ان عدم الاهتمام الحقيقي من قبل الحكومات المتعاقبة بوضع وإقرار سياسات وبرامج لتفعيل دور الشباب وتمكينهم ووضعها على أرض الواقع، وكذلك ضعف الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب في متابعته لموضوعات الشباب[٣٧] والدعم الذي يقدم لهم من قبل الدول والمنظمات الدولية المانحة والداعمة لبرامج تمكين الشباب .

---

٣٦ – محمد محي محمد وزيدون سلمان محمد، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع بعد العام ٢٠١٤ وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦١، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٣٤٥.

٣٧ – عماد عبد اللطيف سالم، الشباب في العراق اشكالية الدور في اطار عمليه التنمية البشرية (٢٠٠٣– ٢٠١٤)، الحوار المتمدن، ١٧ تموز ٢٠١٥، الرابط : https://bit.ly/3OJzxnC

٥. قلة المسوحات والإحصاءات الشبابية في العراق، تواجه المنظمات الدولية والدول الداعمة لقطاع الشباب في العراق كابحاً يتمثل بقلة وضعف المسوحات والإحصاءات الشبابية في العراق، وكذلك صعوبة التعرف على مواقف وسلوك واتجاهات وممارسات الشباب العراقي في ظل التغيرات الكبيرة في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

٦. عدم وجود استراتيجية او سياسية شبابية عراقية سابقة يمكن الاستدلال بها أو تطويرها[٣٨].

٧. العوامل القانونية، وتتمثل بحاجة البلاد إلى منظومة تشريعية مناسبة تساهم في تمكين الشباب وتحتوي على سياسات شبابية محددة، اذ ان وجود قوانين وتشريعات مناسبة ستعطي الفرصة ومجالاً واسعاً للمنظمات الدولية لتقديم دعمها للشباب وتنفيذه.

٨. أزمة الفساد، تعاني العديد من مفاصل الدولة أزمة فساد مستشري ولم يعد بسهولة معالجته، ولم تكن منظمات المجتمع المدني بمنأى عنه، إذ ان المخاوف من انتشار الفساد إلى المنظمات الدولية الداعمة للسياسات الشبابية في العراق امر وارد، وفي المقابل ان هذه المنظمات لديها الريبة من فقدان ما تقدمه للجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة بالشباب بسبب الفساد.

---

٣٨ – مهند شهيد شمخي، الاستراتيجية الوطنية للشباب في العراق : تحديات الواقع وارادة الانجاز، الرابط : https://bit.ly/3Alo5u1

الخاتمة:

يجد المتتبع لموضوع الدعم الدولي بمستوياته المختلفة لقطاع الشباب والسياسة العامة الشبابية في العراق ان هذا الدعم ارتكز على مجموعة من الاسس والمرتكزات تتمثل بتوجهات المجتمع الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن وفي مقدمتها القرار ٢٢٥٠ لعام ٢٠١٥، وتمثلت الجهات الدولية الداعمة للشباب في العراق بالمنظمات الدولية من جهة الدول من جهة اخرى. واعتمد الدعم الدولي للشباب في العراق مجموعة من الآليات مثل دعم السياسات الحكومية الشبابية والدعم المالي ودعم منظمات المجتمع المدني المعنية وغيرها، من دون تجاهل ان هذا الدعم محكوم بعدد من العوامل التي تؤثر ايجابياً وسلبياً عليه.

التوصيات:

١. ان تتبنى الجهات العليا ومنها السلطتين التشريعية والتنفيذية القرارات الدولية فيما يخص الاهتمام بالشباب واقرار سياسات شبابية عامة تتناسب مع مضامين هذه القرارات.
٢. ان يكون هناك جهة رقابية معينة ترتبط بالسلطة القضائية او بهيئة النزاهة تتولى متابعة الدعم المقدم من الجهات الدولية الى المؤسسات الحكومية او منظمات المجتمع المدني تضمن على اقل تقدير ان هذا الدعم يحقق اهدافه المرجوة.
٣. ان تهتم الجهات المعنية بالمبادرات والقرارات الدولية فيما يخص تمكين الشباب والسياسات العامة المعنية بهم.

٤. ضرورة تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٢٥٠ لعام ٢٠١٥ في العراق ولاسيما ان البلاد تشهد صراعات ونزاعات مستمرة وبذلك سيتم اتاحة الفرصة للشباب في المساهمة بحل ومعالجة هذه الصراعات.

٥. ان تتولى الجهات المعنية مهمة تهيئة الظروف المناسبة للمنظمات والوكالات الدولية الراغبة بتقديم الدعم على مختلف اشكاله لقطاع الشباب في العراق وتوفير الحماية لها.

٦. من المهم وضع ضوابط معينة على الدعم المقدم للشباب في العراق وان يكون متناسباً مع القيم والتقاليد المجتمعية وعدم التعامل مع المنظمات التي تتعارض مع هذه القيم وبخاصة تلك التي تتبنى الترويج لقيم تؤثر على التماسك المجتمعي للمجتمع العراقي او تخالف اسسه وقيمه.

سياسات تشغيل وتأهيل الشباب العراقي

اقتراح سياسة تشغيل وطنية

أ. م.د حسين أحمد السرحان*

العراق: السياق العام للبلد (طبيعة التحدي)

الجدول الزمني للمشكلة موضوع الدراسة:

حددت مدة الدراسة من عام ٢٠٢٢ ولغاية ٢٠٣٠ اتساقا مع رؤية الشباب في العراق ٢٠٣٠.

تأطير موضوع الدراسة:

اشتملت الورقة على ثلاثة محاور اساسية، وهي:

الاول: استعراض واقع ورؤية العراق فما يتعلق بسياسات التشغيل، بعد بيان العدد الاجمالي للسكان، ونسبة الشباب، ومعدل البطالة.

الثاني: الاطار المفاهيمي لسياسات التشغيل والمبادرات الدولية فيما يرتبط بسياسات تشغيل الشباب.

الثالث: اطار عام لسياسات التشغيل الوطنية في ضوء الخطط والرؤى الحكومية، اذ سيتم التركيز على رؤية الشباب في العراق ٢٠٣٠، وبيان متضمناتها، واهم

*) أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية - مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء

المقترحات التي يمكن ان تعزز من سياسات التشغيل بما يتناسب مع الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية (رؤية العراق ٢٠٣٠، استراتيجية تطوير القطاع الخاص، واهداف التنمية المستدامة للألفية).

المؤشرات الدالة على تصاعد اهمية الموضوع الدراسة:

ان سياسات التشغيل الوطنية تأخذ بنظر الاهتمام نطاق كامل من المسائل والجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتؤثر في اغلب مجالات عمل الحكومة، وتصب جميعها في توفير فرص العمل اللائقة التي يتم فيها مراعاة معايير العمل الدولية والحماية الاجتماعية والحقوق الاقتصادية الاساسية للعاملين، جنبا الى جنب مع جهود خلق فرص العمل. [٣٩] والعراق وفق التحدي الديمغرافي الموضح في اعلاه بحاجة الى وضع رؤية الشباب ٢٠٣٠ موضع التنفيذ. اذ تؤكد بعض المصادر الى ان بطالة الشباب في العراق تبلغ (22.7%) وان العراق بحاجة الى استحداث ٥ ملايين فرصة عمل حتى عام ٢٠٣٠.

تطور موضوع الدراسة:

المحور الاول: استعراض واقع ورؤية العراق فما يتعلق بسياسات التشغيل، بعد بيان العدد الاجمالي للسكان، ونسبة الشباب، ومعدل البطالة.

اصبحت مشكلة التشغيل من أكبر التحديات التي تواجهها مختلف الدول في العالم ومنها العراق الذي يشهد اختلالات كبيرة في سوق العمل. فنتيجة الخلل البنيوي في

٣٩- منظمة العمل الدولية، سياسات التشغيل الوطنية : دليل منظمات العمال، جنيف، ط١، ٢٠١٥، ص ٩:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_policy/documents/publication/wcms_480940.pdf

الاقتصاد العراقي، لازال القطاع العام هو الملجأ والحلم بالنسبة لطالبي العمل لأسباب عدة منها، ضعف تطور القطاع الخاص، وبالتالي ضعف قدرته على خلق فرص عمل جديدة، فضلا عن ضعف الضمانات التي يوفرها على عكس القطاع العام. ولهذا نشهد المطالب تتزايد باتجاه الحصول على فرصة عمل في القطاع الحكومي. وبفعل عدم قدرة القطاع العام، الذي يعاني من ترهل في عدد العاملين، على استيعاب كل طالبي العمل، وعجز القطاع الخاص في خلق فرص عمل كافية، تفاقمت مشكلة البطالة في العراق حتى مست كل الفئات الاجتماعية ومنهم الشباب وذوي الشهادات الجامعية والشهادات العليا، وباتت تشكل خطرا كبيرا، وبالتالي لابد من الشروع بإجراءات سريعة للتخفيف من حدة مشكلة البطالة.

الاشكالية تبرز من خلق فرص العمل واستيعاب طالبي العمل ليست فقط سياسات موجهة بشكل مباشر للشباب، بل هي جزء من رؤية وتوجه اقتصادي شامل تؤطره السياسات العامة وبالأخص السياسات الاقتصادية، اذ ان جزء ما تهدف الى تحقيقه هو مواجهة مشكل البطالة.

يخلق التحول الديمغرافي الذي يمر به العراق خلال السنوات العشرين القادمة، فضلا عن الزيادة الهائلة في أعداد الشباب، فرصا وتحديات لم يسبق لها مثيل في العراق. وبلغ عدد سكان العراق اكثر بقليل عن ٤٠ مليون نسمة حسب الاسقاطات السنوية لعام ٢٠٢٠.[٤٠] ويعد العراق من أكثر الدول الفتية في العالم، كما لديه أسرع نمو سكاني في المنطقة. ومن المتوقع أن يصل عدد الفتوة والشباب الى ١٦،٤ مليون نسمة، أي ما يقارب ٣١% من إجمالي السكان بحلول عام ٢٠٣٠.

٤٠ - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية للعراق ٢٠٢٠ – ٢٠٢١، ص ٢: http://cosit.gov.iq/documents/AAS2021/2.pdf

فإن تم تسخيرها بشكل صحيح، ستكون فرصة تاريخية للحكومات لتستفيد من شبابها من خلال الاستثمار في خلق فرص العمل. [٤١]

في ظل تزايد التحدي الديموغرافي في العراق وتزايد اعداد فئة الشباب في العراق، أصبح لزاما العمل الوطني على ايجاد وخلق فرص عمل، وقبل ذلك، لا بد من وضع سياسات تشغيل وتأهيل على المستوى الوطني ضمن جهد مشترك تساهم فيه كل الوزارات والمؤسسات القطاعية، فضلا عن القطاع الخاص والمجتمع المدني.

المحور الثاني: الاطار المفاهيمي لسياسات التشغيل والمبادرات الدولية فيما يرتبط بسياسات تشغيل الشباب، واهداف سياسات التشغيل.

اولاً: الاطار النظري لسياسات التشغيل الوطنية:

أ/ مفهوم سياسات التشغيل

يمكن تعريف سياسات التشغيل بكونها: جميع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق العمل.كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سياسة التشغيل على انها سياسة تغطي كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في مجمل الوسائل المعتمدة من اجل اعطاء الحق في العمل لكل انسان وكذلك تكييف اليد العاملة مع احتياجات الانتاج.

وتعرف ايضا انها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الاطراف (الحكومة، اصحاب الاعمال، العمال الهادفة الى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير

٤١- وزارة التخطيط العراقية، منظمة اليونسيف العراق وآخرين، الملخص التنفيذي التقرير التحليلي لمسح الفتوة والشباب ٢٠١٩، ايار٢٠٢٠، تاريخ الزيارة ١١/ ٦/ ٢٠٢٢، الرابط:
https://iraq.unfpa.org/sites/default/files/pub-p

لأداء سوق العمل، كما انها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية.

سياسات التشغيل لا تعتبر فقط من سياسات الاقتصاد الكلي، كما انها ليست سياسات قطاعية او سياسة لسوق العمل فحسب، وانما هي: "عبارة عن مجموعة من الاجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر، اي انها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي ومن السياسات القطاعية، فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ويكون الهدف من هذه الاجراءات ان تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل. وبالتالي هي اجراءات تتخذ وتنفذ على مستوى سوق العمل وعلى مستوى السياسات الاقتصادية الكلية.

ب/ الابعاد الرئيسة لسياسات التشغيل:

لسياسات التشغيل ابعاد اجتماعية واقتصادية وتنظيمية هيكلية:

١/ البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف المشاكل الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة ولاسيما لدى الشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والتعليمية خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع وابعادهم عن مخاطر اليأس والتهميش والاقصاء.

٢/ البعد الاقتصادي: ويركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية اي راس المال البشري ويقصد به القدرات الانتاجية للأفراد سواء الموروثة او المكتسبة، ولاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات

وقطاعات النشاط سواء منها العامة او الخاصة بما يسمح بأحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ي البلاد.

٣/ يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خصصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة، ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المحلي (التجمعات السكانية سواء كانت مدنا او قرى).

ج/ اهداف سياسات التشغيل:

تهدف كل دولة من الدول الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والامنية وراء السياسة التي تطبقها للتشغيل، فالدول تهتم بالمستوى المعاشي والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتهدف من وراء التشغيل وايجاد العمل اللائق الى حل الكثير من المشاكل الاجتماعية كالجريمة وانحراف الشباب واتجاهاتهم. ويمكن ايجاز اهم الاهداف بالآتي:

١/ توظيف عاملين من ذوي المهارات المناسبة سواء الفنية او الشخصية. والتأكد من العاملين مؤهلين لتنفيذ الواجبات المكلفين بها من حيث التأهيل العلمي والمهني.

٢/ وضع اجراءات تشغيل عادلة وفعالة وبما يتسق مع تشريعات العمل والمساواة والتنويع في السياسات والممارسات، اي ضمان تكافؤ الفرص للأشخاص المؤهلين حسب فرص العمل المتاحة، وتنمية مهارات وقدرات قوة العمل.

٣/ تشغيل قوة العمل ذات الانتاجية العالية لاسيما الموظفين المهرة الذين يتمتعون بقدرات عالية في العمل.

٤/ تقدير احتياجات الاقتصاد من قوة العمل.

٥/ تشجيع اشراك العاملين في عملية اتخاذ القرار وصنع البدائل.

٦/ مشاركة السلطات التشريعية والتنفيذية في سياسة التشغيل فضلا عن الاحزاب والقطاع الخاص والنقابات، والاتحادات الصناعية وغرف التجارة.

ثانيا: <u>المبادرات الدولية:</u>

وصلت سياسات التشغيل الى صدارة اولويات الدول في جميع انحاء العالم واحرزت قضية العمالة تقدما منذ منتصف القرن الماضي. ويمكن ايجاز اهم المبادرات العالمية بالآتي:

١/ اعلان فيلادلفيا لمنظمة العمل الدولية ١٩٤٤ والذي دعا الى دعم البرامج الرامية الى تحقيق العمالة الكاملة ورفع مستويات المعيشة وان يكون ذلك هو الالتزام الاساس للمنظمة.

٢/ في عام ١٩٤٨ اقرت الامم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على ان " لكل شخص الحق في العمل وله حرية اختياره بشروط عادلة، كما انه له حق الحماية من البطالة".

٣/ فيعام ١٩٦٦ اقرت الامم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي ينص على " الحق في العمل ... يشمل حق كل شخص في ان تتاح له امكانية كسب رزقه بعمل يختاره او يقبله بحرية، وينبغي للدول ان تقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق".

٤/ عام ٢٠٠٠ اكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اهمية العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية في التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

٥/ عام ٢٠٠٥، أكد مؤتمر القمة العالمي " العزم على جعل اهداف توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، هدفا محوريا للسياسات الوطنية والدولية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر في الدول.

٦/ عام ٢٠٠٨ وسعت الامم المتحدة نطاق الاهداف الانمائية للألفية لتشمل هدفا جديدا للعمل، عبر الاعتراف بأن العمل اللائق والمنتج للجميع امر محوري في معالجة الفقر. ووضعت اربعة مؤشرات عمل جديدة، ودعت جميع البلدان الى الابلاغ عن التقدم بواسطة بيانات موزعة حسب النوع الاجتماعي والاختلافات بين الريف والحضر.

٧/ عام ٢٠١٣، خصص البنك الدولي تقريره السنوي عن التنمية في العالم لمسألة الوظائف، وصدر عنه ان "الوظائف هي حجر الاساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل ان التنمية لا تتحقق الا من خلال التوظيف او التشغيل".

٨/ صندوق تطوير المشاريع

يُعَّد صندوق تطوير المشاريع (EDF) المُدار من قبل المنظمة الدولية للهجرة نهجاً مبتكراً للمساهمة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتنشيط القطاع الخاص في العراق من خلال توفير الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs). ويهدف هذا الصندوق إلى استعادة البنية الاقتصادية التحتية من خلال توفير رأس المال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتراوح عدد العاملين فيها من ٣ إلى ٥٠ عاملاً في مختلف القطاعات الاقتصادية الاساسية والثانوية، والتي كانت ناجحة قبل النزاع ثم عانت من

الخسارة والأضرار، وتحتاج الآن أعداداً كبيرة من القوى العاملة. وباستهدافه القطاعات الأساسية وتوفيره التمويل اللازم، يشجّع هذا الصندوق على إيجاد فرص عمل سريعة وواسعة النطاق في ذات الوقت.

المحور الثالث: سياسات التشغيل في العراق: العوامل والخطط والاستراتيجيات

فرضت المخاوف المتزايدة ازاء التشغيل على العديد من البلدان صياغة سياسات التشغيل الوطنية وتعزيز بُعد التشغيل في السياسات والخطط والاستراتيجيات التنموية. والعراق أحد هذه البلدان، اذ وضع هدف التخفيف من البطاقة على راس الاولويات في الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية، واصبحت اليات ووسائل هذا الهدف أكثر حضورا في استراتيجيات التنمية الوطنية، بسبب تزايد معدلات البطالة لدى فئة الشباب (١٥ – ٢٤ عام) وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة وما يمكن ان تقود اليه من مشاكل اجتماعية وسياسية.

اولا/ عوامل وضع سياسات التشغيل في العراق:

بدأت الحكومة العراقية بالاهتمام بسياسات التشغيل الوطنية بعد الاحداث الارهابية وظروف النزوح وتوقف الانشطة الاقتصادية في المناطق والمحافظات التي شهدت تلك الاحداث، وبعد تتبع عدة عوامل، اهمها العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل للعاملين بعمر ١٥ سنة فأكثر، اذ وصلت الى (28.8%) عام ٢٠١٤. ورغم انها شهدت انخفاضا قليلا مقارنة بعام ٢٠٠٦ الذي بلغ (38.83%)، الا انه يتوقع ارتفاع معدل العمالة الناقصة بعد العام ٢٠١٤ بسبب احتلال الجماعات الارهابية لعدد من مناطق ومحافظات العراق، وتردي الواقع الاستثماري والمعيشي لهذه المحافظات،

فضلا عن عمليات النزوح التي رافقت الاحداث الارهابية وعمليات التحرير التي ادت الى توقف الانشطة الاقتصادية في هذه المحافظات.

ويمكن ايجاز اهم الاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بشكل مباشر او غير مباشر بالتشغيل بالآتي:

أ/ **سياسات التشغيل الوطنية ٢٠١٨:** وتهدف الى النهوض بواقع التشغيل في العراق لتقليل معدلات البطالة وضمان السلم الاجتماعي من خلال:[٤٢]

– تحقيق معدل نمو اقتصادي يضمن خلق فرص عمل ويؤدي الى رفع مستوى التشغيل وخفض مستوى الفقر عبر تنظيم مساهمة للاستثمار الاجنبي والوطني وتطوير مؤسسات الاعمال.

– منح حوافز للاستثمار الاجنبي والمحلي بهدف توليد فرص عمل جديدة.

– دعم وتطوير القدرات والامكانيات البشرية وتوفير فرص عمل منتجة للعاملين في المناطق الريفية من خلال تطبيق سياسات وتشريعات وتأمين التسهيلات الضرورية للإنتاج بما فيها (التدريب والارشاد، القروض الميسرة، .. الخ).

– ضمان نمو وتأسيس الشركات وتسهيل اجراءات التمويل.

– تعزيز الحوار الاجتماعي بين ممثلي الحكومات واصحاب العمل والنقابات العمالية كأداة لبلوغ الاهداف المزدوجة في العمل اللائق.

٤٢ - وثيقة سياسة التشغيل الوطنية المحدثة ٢٠١٨، ص ٩ -٢١.

– تحقيق الربط الموضعي بين الاجر والانتاجية وربط الحد الادنى للأجر بتكاليف المعيشة بحيث تكون تطورات الاجور متسقة مع نمو الانتاجية ومعدلات التضخم.

ب/ استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨– ٢٠٢٢: أطلقت الحكومة العراقية استراتيجية التخفيف من الفقر وسعت من خلالها الى تقليل معدلات البطالة والعمالة الناقصة من خلال تحسين اوضاع الفقراء وانتشالهم من حالة الفقر من خلال توفير فرص العمل المستدامة والقروض الميسرة. كما اهتمت برفع مستويات التشغيل من خلال الاهتمام بتحقيق اهداف التنمية المستدامة وخصوصا فيما يتعلق بالهدف الاول (القضاء التام على الفقر) والهدف الثامن (تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق للجميع). ومن اجل تحقيق هذه الاهداف تبنت الاستراتيجية ست محصلات (دخل اعلى ومستدام من العمل للفقراء، تحسن المستوى الصحي، تحسين تعليم الفقراء، سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات، حماية اجتماعية فعالة للفقراء، وانشطة مستجيبة للطوارئ).[٤٣]

ج/ خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢: تمثل خطوة الانطلاق في اطار التنمية المستدامة (رؤية العراق ٢٠٣٠) اقتصاديا، سياسيا، واجتماعيا، وثقافيا، وبيئيا، ونفسيا وروحيا. وسعت الخطة الى معالجة احدى مدخلات العمالة الناقصة الا وهو الاختلال الهيكلي. ووضعت الخطة مجموعة من الاهداف وهي:

- دعم خطط وبرامج تنفيذية للتشغيل تستوعب الشباب.
- فتح افاق المستقبل للأعداد المتزايدة من الشباب بما يضمن دورهم الايجابي في التنمية.

٤٣ - استراتيجية التخفيف من الفقر، ٢٠١٨ – ٢٠٢٢، ص ٤٥ – ٧٧.

- متابعة فاعلة للخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تهتم بتشغيل الشباب.
- تطوير البرامج التعليمية من خلال التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- زيادة القروض الممنوحة للشباب بهدف اقامة المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، ولاسيما في مناطق الريف والعشوائيات.
- تفعيل دور القطاع الخاص وانشاء حاضنات الاعمال في المحافظات والاقضية والنواحي لتحتوي على مشاريع للشباب.

د/ استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤ – ٢٠٣٠: تضمنت عدة اهداف تتعلق بمعدل التشغيل في البلاد عبر تطوير القطاع الخاص خلال ثلاثة مراحل، الاولى (٢٠١٤– ٢٠١٧ تقودها الحكومة، المرحل الثانية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ تقودها الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص، المرحلة الثالثة ٢٠٢٣ – ٢٠٣٠ يقودها القطاع الخاص). وتضمنت اهداف من قبل زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي لتصل في المرحلة الثالثة الى (60%) وان يصل معدل البطالة الى (4%).[٤٤]

هـ/ الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للاصلاح المالي

تضمنت هدف اساس وهو منح الاولوية للقطاعات المحركة للاقتصاد والتي تمتلك حاليا مقومات أفضل للنهوض السريع، وتوفير فرص العمل وتعزيز الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي. كذلك تضمنت تمكين القطاع الخاص من اخذ دوره المطلوب

٤٤ - استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤ – ٢٠٣٠، ص ٦-٧.

في الانتاج والنمو وتحقيق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل من خلال تفعيل صندوق دعم القطاع الخاص، وتفعيل الاشغال العامة بهدف توفير فرص عمل سريعة وزيادة انتاجية القطاع العام وامتصاص العمالة الفائضة والبطالة المقنعة. [٤٥]

رؤية الشباب ٢٠٣٠: النتائج المتوقع الحصول عليها

اكد التقرير التحليلي لمسح الفتوة والشباب لعام ٢٠١٥، والذي اهتم بتغطية جوانب مهمة تمس حياة الشباب وتطلعاتهم والتحديات التي تواجههم، ان التحدي الاكبر الذي يواجه الشباب في الفئة العمرية (١٥ – ٢٤) سنة، هو ارتفاع معدل البطالة والذي بلغ (27.5%) وتركز بنسبة (64%) بين الاناث الشابات، و (23%) بين الذكور الشباب. وهذا يتطلب تبني سياسة اقتصادية مولدة لفرص العمل اللائق ومناصرة الشباب بمنحهم دور محوري كشركاء وكمستفيدين دعما لتحقيق اهداف التنمية المستدامة. وترسيخا للدعوة الاممية "**لانترك احدا في الخلف من الشباب**" وبعيون تخطيطية وتنفيذية متكاملة، ناهيك عن تعزيز رغبتهم في العمل خارج مؤسسات الدولة والعمل في القطاع الخاص.[٤٦]

واكد التقرير مسح الفتوة والشباب لعام ٢٠١٩، ان المسح اجري لتشخص الامكانية لفهم الظاهرة الشبابية ويعد بمثابة اعلان واضح عن دخول الراق مرحلة الهبة الديموغرافية، وبما يدعوا الى تجنيد الادوار (دولة، قطاع خاص، منظمات مجتمع مدني، محافظات، مانحين وشركاء) والخطط والبرامج المستجيبة لمتطلبات تحقيق

٤٥- خلية الطوارئ للاصلاح المالي، الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للاصلاح المالي، تشرين الاول ٢٠٢٠، ص ٥٥.

٤٦- وزارة الشباب والرياضة ووزارة التخطيط واخرون، الملخص التنفيذي للتقرير التحليلي لمسح الفتوة والشباب ٢٠١٩، ايار ٢٠٢٠، ص ٣. https://iraq.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/%

احتياجاتهم وضمان مشاركتهم وبما يضمن التأمل الايجابي معهم ليكونوا فاعلين منجزين، مشاركين، مبتكرين. وعد المسح بمثابة قاعدة بيانات تستند عليها رؤية الشباب لعام ٢٠٣٠.

في ايلول ٢٠٢١ اطلقت وزار الشباب والرياضة بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان رؤية الشباب ٢٠٣٠، وتهدف الرؤية في مجملها الى رص صفوف كل الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من أجل تهيئة بيئة مواتية لتنشئة شباب يرفض العنف مؤهل ومستقل ومندمج اجتماعيا واقتصاديا ويرفض العنف والتطرف والغلو. [٤٧] وعلى مستوى العراق لا يوجد تحديدات لعمر الشباب. ففي مسح معارف ومواقف وممارسة الشباب لعام ٢٠٠٤ تم اعتماد الفئة العمرية الشابة بين عمر (١٠ و٢٤ سنة)، في حين اتجهت مسوحات التشغيل والبطالة الى تحديدها عند الفئة العمرية (١٥ و٢٤ سنة)، وتبنى تقرير التنمية البشرية الوطني لعام ٢٠١٤ الفئة العمرية (١٥ و٢٩ سنة)، فما اعتمدت رؤية الشباب ٢٠٣٠ الفئة العمرية (١٥ و٣٤ سنة) وهو التحديد الذي اعتمدته الامم المتحدة وهو الاكثر اعتمادا.

على مستوى العمل والتشغيل، فان الرؤية الوطنية للشباب ٢٠٣٠ هي رؤية قطاعية وتنسجم مع ما جاء في مرتكزات رؤية العراق ٢٠٣٠. اذ من مرتكزات الاخيرة هو التمكين والاستثمار في راس المال البشرية والاجتماعي، والعدالة والانصاف في توزيع

٤٧- وزارة الشباب والرياضة، رؤية الشباب ٢٠٣٠، ايلول ٢٠٢١،ص ٦ : [4]
https://iraq.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/rwy_lshbb_2030_lnskh_lnhyy.pdf

الوارد وعوائد التنمية، واقتصاد متنوع معز لأصول (ما فوق الارض) قادرا على توليد فرص العمل اللائق والمحمي.

السياسة التي وضعتها الرؤية هي: رسم سياسات وطنية لادماج الشباب في الاقتصاد الوطني ولاسيما الشباب الفقراء منهم تتيح لهم اينما كانوا فرصة عمل حقيقية للوصول الى عمالة كاملة ومنتجة على اساس المساواة وعدم التمييز.

الدروس المستنبطة من الدراسة:

من أبرز ما يمكن الوقوف عليه من خلال ما سبق، هو ان هناك مجموعة تحديات تواجه تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية التي اعلنت رسميا. كذلك توجد عدة توصيات او مقترحات يمكن من خلالها رسم سياسات تشغيل وطنية قادرة على مواجهة تحديات الهبة الديموغرافية في العراق.

١/ التحديات

/ البطالة في العراق هي بطالة هيكلية (اجبارية غير طوعية): ان البطالة في العراق هيكلية (Structural Unemployment) وهي بطالة اجبارية او غير طوعية، وهي نوع من انواع البطالة يمتد لفترة زمنية طويلة نتيجة حدوث تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي تؤدي بدورها الى حدوث فجوة بين مهارات العاملين ومتطلبات التوظيف او التشغيل، بعبارة اخرى يحصل تغيير في الطلب على الايدي العاملة بحثا عن مهارات جديدة. وهذا النوع يظهر نتيجة افتقاد العاملين للمهارات اللازمة التي تلبي

متطلبات الوظائف الجديدة المتاحة ويكون من الصعب عليهم اكتساب هذه المهارات، بسبب تخلف النظام التعليمي او ركود بيئة الاعمال.

/عدم توفر الارادة السياسية على المستوى الحكومي والنيابي: لاتزال انعكاسات عدم اهتمام السلطتين التشريعية والتنفيذية بالسياسات الاقتصادية وعدم توافرها على رؤية اقتصادية واضحة رغم وجود الخطط والاستراتيجيات، شاخصة وتجسدت في صور شتى أخطرها السمة الريعية للاقتصاد والتي عززت الاختلالات الهيكلية، والبطالة الناتجة عن ضعف القدرة على توليد فرص العمل وتردي الوضع الامني، فضلا عن ضعف الاداء المؤسسي والفساد المالي والاداري وتأثير الولاءات الفرعية في معايير الكفاءة والانجاز. [٤٨]

/ الاداء المؤسسي الضعيف كان ابرز نتاجات تراخي وهوان السلطات في البلاد وعدم تداركها لتحقيق الاصلاح الاداري وبقيت تلك السلطات والمؤسسات مكان للتناحر والتغانم الحزبي والطائفي بعيدا عن المهنية والوطنية. وكان الفساد احد ابرز صور انعدام المهنية تلك. وبفعل ذلك الاداء الضعيف، وقدر تعلق الامر بموضوع البحث، نلاحظ ان نسبة كبيرة من السكان خارج تغطية برامج الحماية الاجتماعية الامر الذي مازال يمثل تحديا مؤسسيا واقتصاديا واجتماعيا على الصعيدين المحلي والوطني.

/ توظيف المال العام لتوسيع دائرة الطبقة الوسطى لأهداف سياسية، وفي ظل عدم وجود قطاع خاص يستوعب نسبة كبيرة من العمالة، قد زاد من الانفاق التشغيلي في الموازنات الاتحادية حتى وصل الى أكثر من (70%) على حساب الانفاق

٤٨ - وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١، ص٣٥.

الاستثماري مما اسهم في ضعف البنية التحتية في قطاعات التربية والتعليم والصحة والاسكان والخدمات العامة.

/ الارهاب والوضع الامني غير المستقر وتزاحم الاولويات مع القضايا التنموية: اذ شكل الامن اولوية لدى صناع القرار في العراق فيما غابت جزئيا القضايا التنموية والاقتصادية عن السياسات العامة. وعند مقارنة الانفاق الفعلي على قطاع الامن نجده الاعلى بين القطاعات. من جانب آخر، كانت للأوضاع الامنية الهشة اثارها السلبية على الجوانب الاجتماعية، اذ كانت أحد الاسباب في تزايد التسرب من التعليم في مراحله المختلفة، وتوقف بعض المدارس وتهديم بعض الابنية المدرسية. [٤٩]

/ الاوضاع السياسية وعدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية المغذية للفقر

على سبيل المثال، خلال تتبع تنفيذ مشاريع وانشطة استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨– ٢٠٢٢، أظهرت تقارير متابعة تنفيذ انشطة الاستراتيجية ان كثير من تلك المشاريع لم تُحال للتنفيذ او لم تنجز بسبب الاوضاع السياسية وتأخر تشكيل الحكومات التي تقود حتما الى تأخر اقرار قوانين الموازنة بالتالي تأخر التخصيصات المالية وتحويلها، كذلك عزت التقارير الى ان الاحتجاجات الشعبية خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ كانت أحد صور عدم الاستقرار الساسي التي قادت الى عدم تنفيذ المشاريع. [٥٠]

٤٩- المصدر نفسه، ص ٥١.

٥٠- للمزيد انظر: تقارير متابعة تنفيذ انشطة مشاريع استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق الصادرة عن وزارة التخطيط، الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق.
https://mop.gov.iq/office_ministry/view/details?id=47&sub_content=146&id_sub_content=0&sub2content=nothing

ووفقا لتقرير مؤشرات ولوحات المتابعة ٢٠١٩ ظهر ان العراق قد واجه تحديات ملموسة على مستوى الهدف الاول من اهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) من خلال توفير فرص العمل بسبب الاوضاع السياسية والحرب ضد التنظيمات الارهابية، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة وتراكم المشكلات الاجتماعية. كما ان المشكلات الاقليمية والاجتماعية والامنية والسياسية ما زالت قائمة وتشكل حجر عثرة امام مسار تحقيق اهداف التنمية المستدامة او التقدم في مؤشراتها ومنها هدف القضاء على الفقر. [٥١]

/ **عدم اصلاح القطاع العام وفشل الادارة اللامركزية:** بشكل او بآخر، يعد فشل اللامركزية الادارية في العراق أحد أبرز اوجه الاخفاقات السياسية التي مُنيت بها القوى السياسية العراقية بعد ٢٠٠٥. وكانت أبرز المحددات السياسية والادارية لمواجهة ازمة الفقر كونها عرقلت تنفيذ انشطة ومشاريع اقتصادية تنموية لتحقيق عده اهداف منها توفير فرص العمل، بسبب تعارض الارادات التنفيذية الاتحادية وعلى مستوى المحافظات وتعارض الصلاحيات وما تترب علها من تأخير المخاطبات وغيرها.

/ انعدام التنظيم الاقتصادي والقانوني لكثير من مجالات العمل: اذ لا يزال غياب المعرفة بقانون العمل والضمان الاجتماعي وعدم الالتزام به احد ابرز الثغرات التي يستغلها اصحاب الاعمال في عدم تسجيل العاملين لديهم في دوائر العمل ودوائر الضمان الاجتماعي.

٥١- اكاديمية الامارات الدبلوماسية و شبكة الامم المتحدة لحلول التنمية المستدامة، تقرير مؤشر ولوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩: المنطقة العربية، تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ص ٢٠ – ٢٢.
https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2019/2019_arab_region_index_and_dashboards_arabic.pdf

هذه التحديات تنطبق على كل الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية واهداف التنمية المستدامة الاممية التي تهتم بالابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتوفير فرص العمل ومواجهة الهبة الديمغرافية في العراق.

٢/ اقتراح السياسات

١/ إذا ما أردنا التخلص من هذا الواقع المأزوم لقوة العمل. ينبغي الاهتمام بالاتي:

أ/ الطريقة الامثل لمواجهة هذا النوع من البطالة الهيكلية تبرّز ضرورة مراجعة النظام التعليمي وتقييمه على اسس حديثة تتفق ومتطلبات سوق العمل، وكذلك الاستثمار في الموارد البشرية عبر وضع برامج تدريبية تمكن طالبي العمل من مواكبة التطور في المهارات والقدرات التي تتطلبها بيئة الاعمال في البلاد. اي إن سياسات التشغيل التي تعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وضعها بالتعاون مع وزارة التخطيط، يجب أن تركز على مسألتين أساسيتين، وهي:

- تكوين المهارات من خلال موائمة مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل
- إعادة بناء القطاعات الاقتصادية لكي تساهم في استيعاب أكبر قدر من قوة العمل.

على مستوى التدريب المهني والفني – وفي هذا المجال تمتلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ٣٩ مركزاً تدريبياً موزعة على محافظات البلد كافة، ولكنها للأسف شملت بقرارات اللامركزية وهي اليوم تعاني ما تعانيه. أما المعاهد والاعداديات المهنية التابعة لوزارتي التربية والتعليم العالي فهي أيضاً تعاني من عدة مشاكل منها (قلة

الاختصاصات والبرامج التي لا تتجاوز ٢٢ مهنة، شح التخصيصات من المواد الأولية المخصصة للتدريب، تقادم البنايات والمعامل والمختبرات التابعة لهذه المعاهد والاعداديات، السماح لخريجي هذه المؤسسات بالانخراط في مؤسسات التعليم الإنساني وخاصةً كليات التربية الرياضية. وهنا يمكن العمل من خلال:

- إصلاح وتوسيع مراكز التدريب المهني الحكومية والخاصة لكي ترفد القطاعات الاقتصادية بالعمل الماهر
- إعادة بناء القطاعات الاقتصادية بصورة تضمن الارتباطات الأمامية والخلفية بين هذه القطاعات.
- إصلاح مؤسسات العمل وفق متطلبات المنظمات الدولية المختصة: أن يكون سوق العمل منظما ومنسجما مع القطاعات المكونة للاقتصاد بحيث يؤدي دوراً أساسياً في خلق مجتمع متوازن. وأن يتمتع بمنظومة تشريعات وقوانين ساندة له مثل قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥، قوانين الضمان الاجتماعي وقوانين الحد الأدنى للأجور والشروط الصحية في موقع العمل، كل ذلك يجعل من سوق العمل سوقاً جاذباً للعمل الماهر المنتج وبخلافه فإن سوق العمل سيكون طارداً للعمل الماهر.

ب/ نؤكد على هذه السياسة الطموحة ونتفق معها ونذكر بمقترحات العمل ادناه والتي ان تم مراعاتها ستكون بوابة كبيرة لامتصاص البطالة والسير بخطى واضحة وواثقة تجاه بلورة سياسات تشغيل وطنية استراتيجية:

- تحسين جودة برامج التعليم الرسمية والمهنية وغير المهنية بما في ذلك البرامج الجامعية وربط مخرجاتها بمدخلات سوق العمل، وتتولى وزارات التربية والتعليم العالي هذا المقترح.
- تقنين العمالة الاجنبية الوافدة ومراقبة التزام الشركات بنسبة استخدام العمالة الاجنبية.
- وضع خطة عمل وطنية لمكافحة عمل الاطفال وضمان حصولهم على التعليم الاساسي والمتقدم.
- تطوير سياسة وطنية للتشغيل والبطالة
- دعم القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الشباب.
- تطوير مراكز خدمات الشباب وزيادة عددها في المناطق الريفية.
- تفعيل تسجيل الشركات الصغيرة للشباب مع القطاع الصناعي.
- تقديم تسهيلات ضريبية وادارية واجرائية للمصانع الصغيرة.
- تقديم الدعم التقني والفني للصناعات الناشئة الخاصة بالشباب.
- توزيع اراضي زراعية على الشباب الراغب بأنشاء مشاريع زراعية مجانا او بقروض دون فوائد.
- تخصيص بند خاص في قانون الموازنة للقروض الخاصة بالشباب.
- رفع نسبة الشباب العراقي العامل في قطاع النفط بكل اشكاله الى ٥٠ %.
- تنظيم سوق العمل للعمال غير العراقيين.
- الزام اصحاب المشاريع والمصانع والورش بالالتزام بقانون الضمان الاجتماعي و قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ .

- تفعيل المناطق الاقتصادية والصناعية في جميع المحافظات العراقية.

ج/ صندوق تنمية المشاريع (EDF) إن صندوق تنمية المشاريع نهج مناسب جداً بالنسبة لوضع العراق، حيث تبلغ نسبة العمالة في القطاع الخاص ٦٠%، تتمثل معظمها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تعرضّت إلى دمار وأضرار جسيمة، فضلاً عن افتقارها إلى التمويل اللازم لإعادة اعمارها. ويعّد هذا الأمر تحدياً من نوع خاص. هذه المبادرة بحاجة الى اهتمام حكومي عبر امرين اساسيين: الاول، توفر التمويل الازم ووضع ضمانات لتشغيل المشاريع، والثاني: توافر الاطر القانونية اللازمة والضامنة لحقوق العمال.

التنسيق الافقي والعمودي لسياسات دعم الشباب في العراق

أ.م.د محمود عزو حمدو*

السياق العام لوضع الشباب في العراق:

يشكل العراق من بين البلدان التي تاثرت كثيرا بمجريات العنف الداخلي، فضلا عن التدخلات الخارجية التي أسهمت في اضعاف هياكل الدولة العراقية، وعملت على ان تكون هشاشة الفئات الاجتماعية ولا سيما الشباب هم الأكثر تعرضا لموجات العنف فضلا عن تزايد نسبة البطالة وغياب فرص العمل الإنتاجية بشكل كبير جدا، مع وجود زيادة سكانية سنوية كبيرة وواضحة اذ زاد عدد سكان العراق خلال عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ بما يزيد على مليونين ومئتان وخمسون الف نسمة، وبمجموع سكان يزيد عن واحد واربعون مليون نسمة في نهاية ٢٠٢١ وذلك وفق ما اعلن الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية .

تفاقمت الحالة العراقية كما يصح تسميتها في التحليل السياسي منذ عقود لتنتج جيوش من الفقراء والعاطلين عن العمل، مع وجود نسبة كبيرة ممن هم اميون لا يمكنهم القراءة والكتابة فضلا عن عسكرة المجتمع العراقي خلال ثلاثة عقود مع خوض أربعة حروب اثرت كثيرا على الاقتصاد والمجتمع العراقي، وكان من نتائجها الواضحة الخلل الكبير في المنظومة القيمية العراقية التي بدأت بتفضيل قيم العنف واستخدام على ما سواها من خيارات للحصول على الحقوق الطبيعية التي يمكن ان يحصل عليها أي مواطن في دولة تمتلك خزين من الموارد الطبيعية النفطية يزيد عن مئة وخمسين مليار برميل .

*) أستاذ الفكر السياسي – كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل

خلفية قضايا دعم الشباب على المستويين العمودي والافقي:

ثمة عملية تجييل واضحة المعالم والأطراف في المجتمع العراقي بين فئاته المختلفة، اذ انه وحسب التصنيفات الإحصائية السكانية فهناك الأطفال والفتيات دون سن ١٥ كما هناك فئة المراهقين/ات من ١٥-١٨سنة، والشباب من ١٩ حتى ٣٠ سنة. ويشكلون حوالي نصف عدد السكان حتى نهاية عام ٢٠٢١ اذ يزيد عددهم عن واحد وعشرون مليون نسمة. ونتيجة للأوضاع التي مرّت على العراق فان اعداد كبيرة منهم بدأت تؤمن بقيم وعادات وتقاليد تختلف جذريا عن المألوف الاجتماعي والديني والثقافي مما أدى الى حدوث ما يمكن وصفه شبه قطيعة قيمية بين الأجيال السابقة والاجيال الحالية، وقسم من ذلك يعود الى تنامي الابتكارات التكنولوجية التي منحت الأجيال الجديدة مساحات عمل وحوار او تقاطع عبر الفضاء الافتراضي بعيدا عن التقاليد السابقة التي اعتادت عليها الأجيال آنذاك، وقد يكون هذا سبب أساسي لعدم وجود مساحات عمل افقية يمكن ان توظف قدرات الشباب بعيدا عن استغلالهم قوتهم وقدراتهم في الخلافات الاجتماعية او الانضمام للجماعات المسلحة . اما غياب سياسات الدعم الخاصة بأجهزة الدولة ومؤسساتها، اذ ان هناك فجوة كبيرة على مستوى التخطيط علاوة على الفشل المتنامي في التنفيذ لبرامج الدعم الحكومي الخاصة بالشباب وقد يفسر ذلك تزايد المطالب الاحتجاجية للشباب نتيجة العجز عن الحصول على فرص عمل نتيجة غياب المشروعات الاقتصادية التي تستوعب اعداد كبيرة من الشباب بمشاريع العمل المنتج، لذلك فان غياب السياسات يعني بطريقة أخرى غياب الاستجابة التي يمكن ان تحقق وتستوعب قدرات الشباب في هذا الميدان. ويعني أيضا فقدان القدرة على اشراك الشباب في صياغة السياسات وعدم القدرة على

وجود مساحة حماية يمكن ان يتعكز عليها الشباب وخاصة حمايتهم من البطالة والعنف المسلح.

المنهجية:

اعتمدت الورقة على منهج تحليل يستفد من مدخلات إحصائية وبيانات حكومية فضلا عن الملاحظات الأساسية التي جمعت من دراسات واراء تخص الأوضاع العامة الخاصة بالشباب العراقي. وقد يشكل تلخيص ذلك تحديا امام عمق المشكلات الموجودة والتي لا يمكن تحديدها في اطار زمني واضح المعالم لا سيما ان حركة الاحتجاج العراقية في ٢٠١٩ لم يمر عليها سنوات كثيرة وقد يشكل سيناريو إعادة تلك الاحتجاجات أداة جديدة تستثمر من اطراف اجتماعية وتحت غطاء سياسي او انعكاس لصراع سياسي عمودي بين الأطراف السياسية والمجتمع المحلي من جهة ثانية. وجميع ما سبق يقع تحت عناوين ثلاثة جاء بها قرار مجلس الامن ٢٢٥٠ في عام ٢٠١٥ وهو الوقاية والحماية والمشاركة.

تأطير سياسات الدعم للشباب العراقي:

تتحدد موضوع ورقة الدراسة عن سياسات الدعم الافقي والعمودي ضمن الأطر المحلية الخاصة بدعم الشباب العراقي فضلا عن الاطار القانوني الدولي في اطار السعي لتنفيذ قرار مجلس الامن وعبر اعداد خطط وطنية كما تقتضي ذلك الشرعة الدولية من اجل تنفيذ متطلبات القرار الخاص بذلك، وقد يكون السعي المحلي العراقي وضمن الفضاء الوطني العام يخطط لمثل هذه المساعي بيد ان هناك بطيء في

التخطيط للاعداد لمثل هكذا متطلبات وضمن الاهتمام بالفئة التي تشكل العدد الأكبر من السكان العراق وهم الشباب.

المؤشرات الدالة على تصاعد اهمية الموضوع الدراسة : من ابرز المؤشرات الدالة على هي الاهتمام الدولي بتنفيذ اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ويقع الهدف السابع عشر ضمن هذه الأولويات، فضلا عن تصاعد النزاعات في مناطق كثيرة من العالم يشكل الشباب جزء كبير من وقودها، في حين يتم اهمال وجودهم في أي اتفاقات للسلام، لذلك فان الهدف الأساسي أيضا ضمن المستوى الوطني العراقي الاهتمام بهذه الشريحة الهامة وجزء من تنفيذ تعهدات العراق في هذا الميدان، علاوة على ان الشباب من الاعمار ثلاثين سنة فما دون يشكلون اكثر من نصف عدد السكان في العراق، فضلا عن تزايد المطالب الخاصة بهم على المستوى المجتمعي بضرورة توفير متطلباتهم واحتياجاتهم الأولية .

تطور موضوع الاهتمام المحلي والدولي بالشباب:

تشير البيانات الأولية بشأن الموضوع محل الدراسة الى ان ثمة اهتمام عالمي بهذا الموضوع خاصة مع الالفية الجديدة ووضع اهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ جعلت من الموضوع يأخذ منحى جديد، اذ انه بعد ان كانت مثل هذه الموضوعات محل اهتمام على المستويات المحلية في القرن الماضي على الرغم من الفاتورة الكبيرة التي دفعت اثناء الحربين العالميتين من قتل حوالي سبعين مليون نسمة، الا ان اهتمام العالم انصب في المرحلة الأولى على إيجاد اطر واليات تساهم فقط نوع من السلطة الدولية للقوة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية . اما على المستوى العراقي فان هذا الموضوع بدأ في الاهتمام به كجزء من سياسات الدولة في

تنظيم المجتمع وفق متطلبات جديدة فرضتها العقائد السياسية قبل عام ٢٠٠٣، اما في المرحلة التي تلت ذلك فثمة زيادة سكانية واضحة بدأت على شكل طفرات سكانية فقد زاد سكان العراق الى الضعف خلال عقدين ونصف فقط. مما يجعل موضوع الاهتمام على اطر عمل لسياسات دعم الشباب ضمن مقترحات العمل ذات الأولوية والاهتمام خلال المرحلة التي سبقت وينبغي ان تكون ضمن التخطيط للمستقبل.

قضايا الدعم للشباب الاطرف الأساسية والمعوقات:

لا تقتصر الرؤى على موضوع دعم الشباب بالمستويين الحكومي والمجتمعي فثمة قضايا تشكل عائقا امام سياسات الدعم ومنها في المقام الأول الدعم المالي لتعزيز أدوار الشباب في المجتمع العراقي، فالأزمات المالية والاقتصادية فضلا عن انتشار السلاح وجماعات الجريمة المنظمة، وتفشي المخدرات التي تستهدف شريحة الشباب في المقام الأول، تجعل من تحقيق اهداف سياسات الدعم غير واضحة المعالم والنتائج، لذلك يمكن القول بان الأطراف الأخرى قد لا تكون الدولة او المجتمع بصيغهم الرسمية، بل ثمة جماعات دون الدولة وهي تسعى الى استقطاب الشباب عبر زجهم في النشاطات المسلحة وتوفير دعم مالي سخي لهم من اجل تنفيذ اجندة تلك الجماعات المسلحة، فضلا عن ان الجماعات الإرهابية منذ عام ٢٠٠٣ سعت بشكل كبير الى استقطاب الشباب العراقي ضمن عناوين دينية وتحت اهداف دينية وفقهية يقتصر تفسير الدين فيها على تلك الجماعة الإرهابية ويمكن الإشارة الى تنظيم داعش الإرهابي في هذا المجال.

المبادرات الدولية وإقرار سياسات الدعم العمودي والافقي:

تمثلت المبادرات الدولية الأساسية بإصدار قرار مجلس الامن ٢٢٥٠ في عام ٢٠١٥ وأعقب ذلك سلسلة من القرارات استكمالا لهذا الموضوع وتنفيذ متطلباته الأساسية، ومن اهم تلك القرارات هي ٢٤١٩ و٢٥٣٥. وقد عملت الأمم المتحدة على بيان أهمية اشراك الشباب في السلام والامن ووضعت خمسة ركائز للقرار ٢٢٥٠ وهي المشاركة، الحماية، الوقاية، الشراكة، التسريح وإعادة الدمج. وهذا يعود بجزء كبير منه كما ترى المنظمة الأممية الى تاثير النزاع على الشباب، فهو يؤثر عليهم من خلال تدمير مصادر الاستقرار والانتماء فضلا عن تعطيل عمليات الانتقال الى مرحلة البلوغ من خلال انقطاع التعليم وتدمير هياكل الدعم الاجتماعي وفرص سبل العيش. ومع ذلك حتى في السياقات غير العنيفة فان التعليم غير الملائم وهشاشة الوظائف والخدمات الاجتماعية يمنع الشباب من التمتع الكامل بالاستقلالية الاقتصادية والفاعلية المرتبطة بمرحلتهم العمرية.

من هنا فان المظالم الأساسية لا تتعلق فقط بالعنف ولكن أيضا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي تتطلب استجابات تعالج قضايا أوسع مثل الدمج والثقة والمساواة والانصاف، كما تعمل على تجسير طبيعي لركائز السلام والتنمية وحقوق الانسان.

عملت العديد من الدول في هذا الشأن على إقرار استراتيجيات لدعم الشباب وضمن اهداف القرار ٢٢٥٠، ومن بين تلك الدول هي المملكة الأردنية، اذ اقرت الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠١٩ –٢٠٢٥.

العوامل المؤثرة في سياسات الدعم العمودي والافقي

تتأثر سياسات الدعم الافقي والعمودي بمجموعة من العوامل ومنها تزايد نسب العنف وقلة مشروعات الحماية للشباب، فاستعراض اولي لتعرض الشباب الذي خرج للاحتجاج نتيجة غياب فرص العمل واستشراء الفساد الحكومي بشكل كبير، تظهر ان عدد قتلى تلك الاحتجاجات كان بالمئات فضلا عن الاعداد الكبيرة للجرحى والمصابين، والأكثر الما هو الاختفاء القسري الذي تعرض له بعض المحتجين، ويمكن أيضا عرض ما تتعرض له الشابات من التزويج القسري دون السن القانوني، وتزايد حالات التحرش الكبيرة حتى داخل مؤسسات الدولة مع تزايد حالات العنف الاسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي مع غياب منظومة التشريعات التي تحد من صور العنف تلك، كلها عوامل بدأت تفرض وجودها ورهاناتها على أي مبادرات لتطوير سياسات الدعم، هذا إضافة الى امتلاك العديد من الأحزاب العراقية اذرع عسكرية مسلحة يمكن ان تعتقل وتطارد خصومها السياسيين من الشباب .علاوة على ان الشباب العراقي يشعر ان مساحة العمل الافتراضي عبر مواقع التواصل الاجتماعي هي الأكثر امانا اذا ما قورنت بمساحات حوار أخرى . اما على المستوى المجتمعي فثمة قطيعة قيمية بين الأجيال الجديدة من الشباب وكبار السن مع وجود حالات البطالة الكثيرة التي تزيد عن ثلاثين بالمئة وخط الفقر يزيد أيضا عن ذات النسبة مع وجود جيوش من الخريجين سنويا تدفع بهم الجامعات الى المجتمع او كان يفترض الدفع بهم الى سوق العمل.

أدوار الشباب العراقي على المستوى العمودي والافقي:

يعمل الشباب العراقي وفق فضاء افتراضي في اغلب الأحيان وذلك يعود في جزء كبير منه الى عدم وجود مساحات عمل محددة المعالم والأطراف، لذلك فان الأدوار التي يمكن ان يقوم بها الشباب يفترض ان تنسجم مع فحوى وركائز القرار ٢٢٥٠، خاصة في موضوع الشراكة اذ يمكن ان يؤدي الشباب أدوار عالية المستوى في هذا المجال، اذ يشكلون نسبة لا تقل عن نصف عدد السكان فضلا عن حوالي ٤٠% من الناخبين ممن يحق لهم التصويت يوم الانتخابات، وقد ساعد خفض سن الترشيح في قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ لترشيح عدد كبير من الشباب وفاز عدد قد يصل الى حوالي ٢٠% من النواب الجدد من الشباب والشابات .وهذا يمكن ان يكون عامل مساعد من اجل إقرار كل السياسات والبرامج التي تراعي المنظور الشبابي في الموازنات والبرامج الحكومية فضلا عن إقرار سياسات الحماية من العنف والتحرش والابتزاز .كذلك تتمثل أدوار الشباب في موضوعات الشراكة ومبادرات السلام في مرحلة ما بعد النزاعات والتسريح وإعادة الدمج المجتمعي لمن يعمل ضمن اذرع عسكرية وفق برامج تضمن إعادة تأهيل مدنية تضمن عودتهم للحياة المدنية بما يضمن استدامة الاستقرار والسلام .

اما على المستوى الافقي المجتمعي يلعب الشباب أدوار هامة في ضمان حيوية المجتمع عبر مجموعة من المبادرات التي يقوم بها الشباب لا سيما خلال الازمات والكوارث، اذ تشكل المبادرات عامل ازدهار واستقرار مجتمعي، ويمكن الاسترشاد بمجموعة من الأمثلة عن مجموعات الشباب في مدينة الموصل بعد التحرير وخلال جائحة كورونا اذ تميزوا بسرعة الاستجابة وتغطية احتياجات المرضى او تقديم

الإغاثة خلال حرب التحرير، او النهوض بالمبادرة التطوعية المدنية والعمل على تحفيز الشباب.

ويمكن بيان ما الذي يمكن ان يقوم به الشباب العراقي عبر الاطلاع على الجدول الاتي:

تقديرات سكان العراق حسب الفئات العمرية الخمسية والبيئة والجنس لسنة ٢٠٢١

الفئة العمرية	حضر			ريف			مجموع		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
4-0	2,075,034	1,963,130	4,038,164	1,027,555	977,906	2,005,461	3,102,589	2,941,036	6,043,625
9-5	1,909,774	1,817,261	3,727,035	985,748	908,480	1,894,228	2,895,522	2,725,741	5,621,263
14-10	1,710,130	1,599,231	3,309,361	877,616	816,531	1,694,147	2,587,746	2,415,762	5,003,508
19-15	1,541,120	1,471,953	3,013,073	729,376	673,284	1,402,660	2,270,496	2,145,237	4,415,733
24-20	1,412,094	1,320,158	2,732,252	571,207	510,218	1,081,425	1,983,301	1,830,376	3,813,677
29-25	1,130,838	1,085,926	2,216,764	424,724	426,554	851,278	1,555,562	1,512,480	3,068,042
34-30	986,385	996,744	1,983,129	375,725	404,965	780,690	1,362,110	1,401,709	2,763,819
39-35	840,611	878,473	1,719,084	320,390	345,571	665,961	1,161,001	1,224,044	2,385,045
44-40	787,620	804,310	1,591,930	307,193	305,131	612,324	1,094,813	1,109,441	2,204,254

49-45	606,217	619,577	1,225,794	202,885	213,544	416,429	809,102	833,121	1,642,223
54-50	379,608	456,438	836,046	97,458	137,649	235,107	477,066	594,087	1,071,153
59-55	412,861	427,692	840,553	129,479	139,858	269,337	542,340	567,550	1,109,890
64-60	279,665	306,350	586,015	93,831	101,872	195,703	373,496	408,222	781,718
69-65	190,097	197,599	387,696	55,766	58,526	114,292	245,863	256,125	501,988
74-70	124,612	125,204	249,816	35,778	36,213	71,991	160,390	161,417	321,807
79-75	65,093	77,148	142,241	19,395	24,658	44,053	84,488	101,806	186,294
80+	72,326	107,922	180,248	32,268	44,103	76,371	104,594	152,025	256,619
مجموع المحافظة الكلي	14,524,085	14,255,116	28,779,201	6,286,394	6,125,063	12,411,457	20,810,479	20,380,179	41,190,658

تشير الأرقام التي تم الاعتماد فيها على ما أعلنه الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط، بان العدد الأكبر من سكان العراق هم من العمرية دون سن ٣٠، فهو يشكلون مجموع ٢٦ مليون نسمة. وهذا ما يؤكد الحاجة الأساسية الى ان يكون لهم أدوار هامة، كما ان الاعمار من ١٩– ٣٠ يشكلون حوالي ربع سكان العراق مما يعني انه يشكلون النسبة الأكبر من عدد السكان ويمكنهم أيضا القيام بادوار كثيرة ومتعددة ومتنوعة تبعا لعملية التخطيط لسياسات تشكل مسارا ونهجا لدعمهم بدلا من استغلالهم في مشاريع سياسية عشوائية او وقوعهم في شراك جماعات التطرف والجريمة المنظمة.

نتائج أولية لسياسات الدعم العمودي والافقي للشباب العراقي:

تظهر ادبيات الأمم المتحدة حول الشباب، الإمكانيات الكبيرة التي يمكن ان تتحقق عبر إقرار خطط الدعم والاستجابة لمتطلبات الشباب واحتياجاتهم سواء من حيث توفير بيئة تعلمية تعمل على بناء قدراتهم ومهاراتهم او مراعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بإيجاد فرص عمل واحترام القيم التي يؤمنون بها.

وإذ تظهر الأرقام البيانية والاحصائية في العراق ارقام تشير الى حيوية المجتمع بوصف تان اكثر من ثلاثة ارباع السكان يمكنهم العمل، وبالامكان التخطيط للمشروعات الاقتصادية والعمرانية عبر استثمار هذه الاعمار في النهوض الاقتصادي والاجتماعي في العراق، فان البطالة والعنف المستفحل في المجتمع العراقي تظهر مؤشرات سلبية عن الحالة العراقية في طبيعة التعاطي مع ملف الشباب، علاوة على عدم إقرار حتى استراتيجية وطنية للشباب العراقي يمكن الاعتماد والتعويل عليها في تنظيم مبادرات الشباب في اطار السعي لتحقيق ما دعا اليه قرار مجلس الامن ٢٢٥٠ من الحماية والوقاية والشركة والمشاركة والتسريح وإعادة الدمج .

نحو بناء وتصميم سياسة تعليمية فاعلة للشباب في العراق

أ.م. د شفان أحمد محمد*

١. مقدمة

على الرغم من وجود تخطيط للتعليم والتدريب التقني والمهني في العراق مثل خطة التنمية الوطنية للعراق 2013-2017 ثم خطة التنمية الوطنية الجديدة 2018-2022 والتي تتضمن خطط التنمية الوطنية بعض الأهداف المتعلقة بإصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني. وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق للفترة 2012-2022 تخطيط آخر للتعليم والتدريب التقني والمهني (المدارس المهنية) .هناك ايضا استراتيجية التعليم والتدريب التقني والمهني (2014-2023) للعراق وإقليم كوردستان –العراق، وهي عبارة عن خطة استراتيجية مدتها عشر سنوات طورتها مجموعة مشتركة بين الوزارات بتمويل من الاتحادً الأوروبي وبدعم من المجلس الثقافي البريطاني. توفر استراتيجية التعليم والتدريب التقني والمهني تحليل للتحديات والفرص وتحدد أهدافا لثمانية محاور تشمل مجالات التركيز التالية:

- الإطار القانوني والحكم
- البنية التحتية والمعدات
- الالتحاق ومشاركة القطاع الخاص
- جودة العاملين والاعتراف بمهارات الخريجين
- مرصد سوق العمل والمعايير المهنية
- البحث والابتكار

---

*) أستاذ مساعد – جامعة دهوك، دكتوراه إدارة اعمال (إدارة مالية وأسواق مالية)،المدير التنفيذي لشركة (**Peshdari**) للاستشارات الإدارية والتدريب ودراسات الجدوى الاقتصادية

- الجودة والاعتماد

الا انه أن تخصيص التمويل من الوزارات لمؤسسات التعليم والتدريب التابعة لها يستند إلى تكاليف التشغيل التاريخية، مع عدم وجود آليات للأخذ بنظر الاعتبار، من ناحية الميزانية، التغيرات في عدد الطلبة، أو التكلفة الجارية الناتجة عن تقديم برامج جديدة أو معدلة. لا توجد صيغة معادلة لتكاليف الطلاب بدوام كامل توفر خط الأساس لأنواع وتخصصات ومستويات التعليم والتدريب المختلفة. لا توجد رسوم لتمويل التعليم والتدريب التقني والمهني في العراق أو إقليم كوردستان – العراق. في العديد من البلدان، يتم تمويل التعليم والتدريب جزئياً من خلال فرض رسوم على أعمال القطاع الخاص. طورت بلدان مختلفة طرق مختلفة، ويمكن أن تستند الرسوم إلى نسبة مئوية من الدخل الخاضع للضريبة أو كشوف رواتب أو رخص العمل.

يمكن للمساهمين في تمويل الرسوم ايضا الحصول على التعليم والتدريب لعمالهم المحليين (تقييم سوق العمل وتحليل المهارات، 2019).

مما لا شك فيه ان الاهتمام بالشباب والخريجين الجدد ودعمهم سيساهم في زيادة كمية ونوعية منظمات الاعمال الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها ستحرك القطاعات الاقتصادية المختلفة وبما تساهم بالنهاية في تطور اقتصاد الدولة، اي المشاركة الفعلية للقوة العاملة من فئة الشباب في التنمية الاقتصادية. واستنتجت العديد من الدراسات السابقة بأن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تأسيس وفتح وادارة مشاريع الاعمال من قبل الشباب في مختلف البلدان النامية والمتطورة، الا ان الاهتمام بمثل هذه المشاكل قد كان نادرا في دول الشرق الاوسط، وبشكل خاص في اقليم كوردستان والعراق.

ومن أحد الدراسات التي ركزت على هذا الموضوع في حالة اقليم كوردستان – العراق هي دراسة (Heshmati, 2008) حيث اوصت حكومة اقليم كوردستان بضرورة وجود سياسة واستراتيجية ملائمة لدعم الشركات المحلية الصغيرة من خلال برامج

الدعم والضمان وتسهيل عمليات البدأ وفتح الاعمال الصغيرة لانها ستساهم في بناء البنية التحتية التابعة للشركات الكبيرة.

وايضا أظهرت نتائج دراسة (الدوسكي وعلي، 2014) بأن انعدام وجود برامج وسياسات تمويلية لدعم مشاريع الاعمال الصغيرة كانت احدى المعرقلات في انشاء الاعمال الصغيرة في اقليم كوردستان. بينما اتفق ٩٠% بان التعليمات والقوانين المتعلقة بالمشاريع الصغيرة غير ملائمة مع الوضع الحالي في الاقليم وأن قانون الاستثمار الحالي لسنة ٢٠٠٦ وتعليماتها في الاقليم غير مشجع للمشاريع الصغيرة. تبين من نتائج الدراسة بأن قلة مراكز تنمية وتطوير لمهارات الموارد البشرية وبالاخص الطلبة في المراحل النهائية كان من أحد اهم المعوقات. وتبين ايضا من نتائج دراستهم بأن قانون العمل واللوائح الحالية قد تخلق قيودا على تنمية روح المبادرة وخاصة عند بدأ المشروع الخاص الصغير.

على الرغم من ان مؤشر تنمية الشباب في محافظات الاقليم كانت أفضل مقارنة ببقية المحافظات العراقية كما موضحة في الشكل التالي والتي تم اعدادها ونشرها في (تقرير التنمية البشرية في العراق لسنة ٢٠١٤) من قبل منظمة UNDP. الا ان الفوضى التي خلقتها تعدي المنظمة الارهابية داعش على بعض المناطق المتاخمة لحدود الاقليم في منتصف سنة ٢٠١٤ اثرت بشكل كبير على كافة المؤشرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وغيرها في الاقليم. واوضحت هذا التقرير بأن ٤٠% من الشباب في اقليم كوردستان – العراق يعتبرون التعليم اول اهتماماتهم، بينما الوصول لفرص العمل كانت بالدرجة الثانية ثم بعدها الاسكان والزواج.

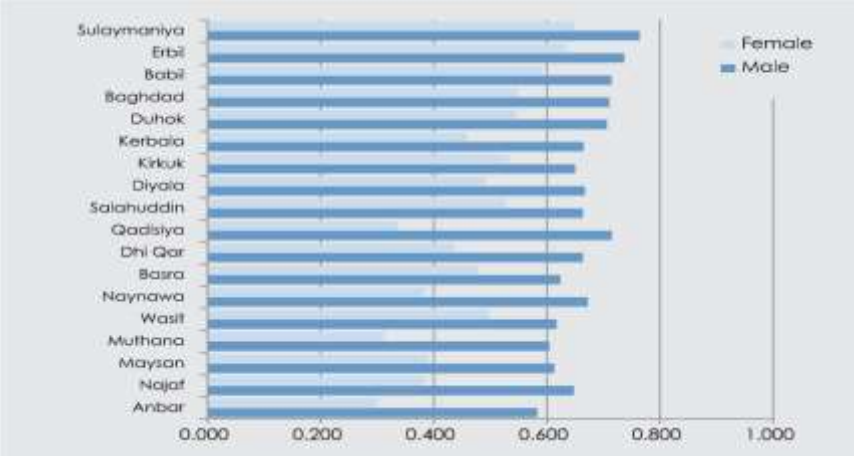

الشكل رقم (1) مؤشر تنمية الشباب في العراق لسنة 2014

المصدر: تقرير فرص وتهديدات شباب العراق لسنة ٢٠١٤ من قبل منظمة UNDP

على الرغم من التطور والتنمية الملحوظة في اقتصاد الاقليم في الفترة ما بين 2008-2013 الا انها تعد جزءا من العراق لذلك فأن أحد التحديات الرئيسية للاقتصاد العراقي هي تهيئة وخلق بيئة لتطوير القطاع الخاص ومن ضمنها المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) وخلق الوظائف بتركيز خاص على الشباب حسب دراسة (European External Action Service, 2013). أظهرت بعض تجارب التنمية الاقتصادية الناجحة أن مشاريع الاعمال الصغيرة هي المحور الأساسي في توسيع إنتاجية الدولة او الاقليم وزيادة الصادرات وخلق فرص عمل جديدة خاصة في المناطق النائية والريفية، بالاضافة على أنها تعمل على تحويل المناطق الريفية إلى مناطق صناعية والعمل على تخفيف عدم التوازن بين الأقاليم المختلفة في الدولة (Latha& Murthy, 2009).

أولا: اسباب قلة مشاركة الشباب في بناء إقتصاد اقليم كوردستان – العراق

1 . قلة وجود برامج تنمية ورعاية الشباب والخريجين الجدد.

نظرا للزيادة الكبيرة في عدد سكان اقليم كوردستان – العراق في السنوات الاخيرة جراء الزيادة الطبيعية للسكان الاصليين والزيادة الغير طبيعية بسبب قدوم حوالي ملونين من النازحين واللاجئين من مناطق عراقية، سورية، ايرانية، وتركية. لذلك فان عدد البرامج تنمية وتدريب الشباب لم تزداد بنسبة ملائمة مع نسبة الزيادة في نسبة السكان وهي ما ادى الى عدم القدرة في استغلال فرص العمل المتوفرة في الاقليم.

وهي ما تم استنتاجها في أحد الدراسات القليلة على موضوع معوقات انشاء الاعمال من قبل الشباب والخريجين الجدد، حيث أظهرت نتائج دراسة (الدوسكي وعلي، 2014) بأن انعدام وجود برامج وسياسات تمويلية لدعم مشاريع الاعمال الصغيرة كانت احدى المعرقلات في انشاء الاعمال الصغيرة في اقليم كوردستان. بينما تعد دراسة (Heshmati, 2008) من أحد اولى واهم الدراسات التي ركزت على كيفية دعم انشاء وتطوير مشاريع الصغيرة والمتوسطة في أقليم كوردستان – العراق والتي وضحت فيها بأنه ينبغي على المؤسسات الداعمة تقديم المبادئ التوجيهية والسياسات حول كيفية دعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أقليم كوردستان – العراق.

ويؤثر مشاريع الاعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم SMEs على اقتصاديات الدول بشكل ايجابي وبنسبة كبيرة، لذلك إزداد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم لدورها المهم في التنمية الاقتصادية للبلدان، بحيث ازدادت البرامج والسياسات والاستراتيجيات العامة من قبل العديد من الهيئات الإقليمية والمؤسسات الوطنية في جميع أنحاء العالم مثل استراتيجية الاتحاد الأوروبي ٢٠٢٠ التي تقر بأهمية المشاريع الصغيرة والمبادرة والعمل الحر في تحقيق النمو المستدام والشامل (Lamblin, Siweris & 2014).

بينما في العراق ينحصر نشاط الاعمال الصغيرة على مستوى المشاريع القبلية والعائلية والمحلية لوجود درجة ثقة عالية فيها لحد الآن (Desai, 2009). حيث تجاوزت نسبة مشاريع الاعمال التي يتم ادارتها من قبل الافراد في العراق عن اكثر من ٨٤% في مسح عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم Small and Medium Enterprises SMEs من قبل (White, 2012)، وحوالي ١٢% كانت شركات مشاركة (تضامن)، وحوالي ٣% كانت مشاريع فردية، بينما كان اكثر من ٩٣% من المستجيبين المشمولين بالمسح يستعملوا حساب مصرفي لاعمالهم، واقل من ١% من المستجيبين قد افتتحوا ارصدة اعمال (حساب لاعمالهم) في المصارف.

لذلك أخذت أغلب الدول النامية تركز جهودها لتشجع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكال الرعاية والمساندة سواء كانت من القطاع العام او الخاص لمساهمتها الكبيرة في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الصناعة، فعلى سبيل المثال تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٩٠ % تقريباً من المنشآت في العالم وتوظف من (٥٠% – ٦٠%) من القوى العاملة في العالم. لذلك فقبل توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه المشاريع الحيوية، يجب دراسة أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة التخلص منها (المحروق ومقابلة، ٢٠٠٦). تساهم هذه المشروعات على تعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها في الاقتصاد القومي (النجار،١٩٩٩).

تم نشر تقرير مسح القوى العاملة في اقليم كوردستان – العراق في سنة ٢٠١٣ من قبل هيئة احصاء الاقليم التابعة لوزارة التخطيط من خلال توزيع استمارة المسح كأداة رئيسية لجمع البيانات عن حجم القوى العاملة في الاقليم ولقياس نسب البطالة، حيث تم تصميمها اعتمادا على توصيات منظمة الامريكية RAND وبالاعتماد على المعايير والمقاييس المتبعة في منظمة العمل الدولية International Labor Organization. حيث كانت نسبة المشاركين في القوى العاملة الاقليم كانت ٣٩%

(٣٦% في دهوك، ٤٠% في اربيل، و٤١% في السليمانية) وكان توزيع العاملين حسب نوع قطاع العمل على مستوى الاقليم لمسح القوى العاملة لسنة ٢٠١٣ بالنسب الموضحة في الشكل التالي.

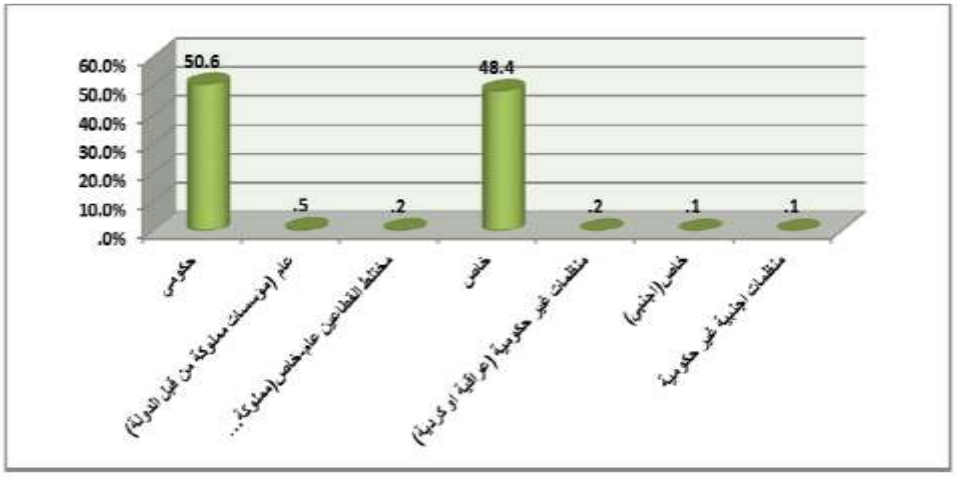

الشكل رقم (2) نسبة مشاركة القوى العاملة في الاقليم لسنة 2013

المصدر: تقرير مسح القوى العاملة في الاقليم لسنة 2013، هيئة الاحصاء العام، وزارة التخطيط، حكومة اقليم كوردستان – العراق.

وبصورة عامة فان فئة العاملين بأجر هم الاغلبية حسب نتائج المسح حيث بلغت النسبة ٧٥%، بينما اظهرت نتائج المسح بأن نسبة الاناث غير النشطين في الاقتصاد كانت حوالي ٨٧%، وهي نسبة كبيرة جدا، وان معدل المشاركة الاقتصادية الخام كانت ٢٥%.

٢. صعوبة الوصول لمصادر التمويل

يعد سهولة الحصول على التمويل اللازم للمشاريع التي يدار من قبل الشباب وحديثي التخرج من اهم عوامل نجاح اعمالهم التجارية، وبما اننا في الوقت الراهن (نهاية سنة 2016) نواجه مشاكل ومخاطر نظامية مثل مخاطر الحرب على المنظمة الارهابية (داعش) ونواجه ازمة السيولة وتواجه الدولة العراقية وحكومة الاقليم الازمة المالية،

فبالتالي قد اثرت على الحياة التجارية والمالية في القطاعين الحكومي والخاص وبالتالي خلق ازمة الثقة بين الدائنين والمدينين وهي من اخطر مشاكل عمليات الاقراض والاقتراض بين الجهات المانحة للقروض والاطراف التي تطلب القروض.
حيث أكدت دراسة (Klapper, Laeven, & Rajan, 2006) بأن سهولة الحصول على التمويل اللازم لانشاء وفتح المشروع الصغيرة يعد من أحد اهم العوامل التي تساعد في زيادة عدد المشاريع الصغيرة في الدخول الى السوق المحلية. كما واظهرت الدراسة بان توفر الائتمان التجاري والائتمان النقدي تساعد في زيادة عدد المشاريع الصغيرة ذات الاستقلالية المالية وتعمل على زيادة الترويج للابداع وممارسة الانشطة الريادية< Entrepreneurships .

اظهرت في تقارير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن أكثر من ٩٥ ٪ من الشركات العاملة في الدولة المدرجة في منظمة OECD هي الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتساهم في توفير فرص العمل للدول ذات الدخل الفردي GDP per capita فوق المتوسط Upper-Middle Income Countries مثل العراق بحوالي ٥٩% (Dalberg Global Development Advisors, 2011).

اوضح تقرير لمراقبة ريادة الأعمال العالمية Global Entrepreneurship Monitoringفي سنة ٢٠١٣ بأن الحصول على التمويل يعد واحدا من العوامل الدافعة لبيئة اقتصادية مواتية من خلال القدرة للعمل للحصول على الائتمان. في حين فأن توافر الموارد المالية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شكل ديون وملكية (الحصول على التمويل) يساعد جميع المشاريع لتنمو.

٣. الادمان على وسائل التواصل الاجتماعي.

استخدام الانترنت بكثرة وخاصة التصفح والتواصل الاكتروني من خلال مواقع التواصل الاجتماعي قد يؤدي الى التعود على استخدامها وبالتالي اهمال بعض او اغلب الواجبات والاعمال الشخصية والعائلية وبالتالي الادمان على استخدامها لساعات كثيرة في اليوم الواحد ايا كانت الغرض من استخدامها. وحسب دراسة

لمؤسسة الصحة الامريكية National Institutes of Health في سنة ٢٠١٢، فإن الاستخدام المتكرر لمواقع التواصل الاجتماعي آثار سلبية على الجملة العصبية للانسان والتي بدورها تخلق مشاكل نفسية واجتماعية كثيرة وهي ما أطلق عليها بمرض الادمان على الانترنت Internet Addiction Disorder (IAD) (www.cbsnews.com).

٤. تبني عادات وتقاليد غريبة ومضرة بالشاب وبعائلته

يعد الاختلاط بالشعوب الاخرى امرا مهما كما اوصى بها الاديان السماوية، ولكن جلب وتبني وتطبيق عادات غريبة ومضرة للشباب ولعوائلهم (ماديا، صحيا، اجتماعيا، نفسيا وغيرها) امرا لها عواقب مستقبلية خطيرة للدولة والمجتمع.

تدخين النرجيلة (الأرجيلة او الشيشة) اصبحت ظاهرة متفشية في المقاهي والنوادي في اغلب مدن اقليم كوردستان – العراق، اثبتت الدراسات العلمية الطبية بأن اضرار تدخين النرجيلة أخطر بعشرات المرات من تدخين السيجارة صحيا. اما من الناحية المادية، فإن المدخن للنرجيلة يصرف مبالغ ليست بقليلة على تعاطيها وتدخينها والتي تؤثر سلبا على القوة الشرائية للمدخن ولعائلته. حيث أثبتت دراسة سويدية من قبل فريق من الباحثين من معهد كارولينسكا في ستوكهولم والتي نشرت في صحيفة طب الفم (Journal of Periodontology)، وفحصت العلاقة بين امراض اللثة وعادات تدخين الشيشة "الارجيلة" والسجائر، ان اضرار الشيشة تنسحب على صحة الفم والاسنان ايضا. واظهرت النتائج ان خطر تسوس الاسنان وامراض اللثة لدى مدخني الشيشة اعلى بخمس مرات بالمقارنة مع غير المدخنين، في حين انه لدى مدخني السجائر كان الخطر اعلى باربع مرات بالمقارنة مع غير المدخنين. www.webteb.com

وأكدت جمعية مكافحة السرطان ان نتائج دراسة الباحثين السويديين التي فحصت اضرار الشيشة على المدى القصير، تعزز المعلومات السابقة التي جمعت في السنوات الاخيرة عن اضرار الشيشة على صحة المتعطي. ولا نخفي ان المدخن يصرف اموالا ليست بقليلة على تعاطيها وقد تصل في بعض الاحيان الى حوالي 15% من دخله الشهري، وبالتالي يؤثر على نوعية الحياة Life Style الشخصية والعائلية للمدخن.

٥. قلة وجود المؤسسات الوسيطة بين قوى العمل والطالبين للقوة العاملة

على الرغم من وجود عدد من المواقع التي تنظم فرض العمل في الاقليم مثل موقع Kurdistan Works (kw.krg.org) المدعوم من قبل مجلس الوزراء في حكومة اقليم كوردستان – العراق ومعرض Kurdistan Careers للتوظيف والتدريب، ومعارض مراكز التدريب والتطوير في بعض المؤسسات التعليمية مثل جامعة دهوك، وعدد قليل من الشركات مكاتب التوظيف المحلية مثل موقع Aweza.com وصفحة الوظائف في اربيل على الفيس بوك (Jobs in Erbil Facebook)، و Erbil Manpower، و(F–Jobs)، (Karox)، (Kodo Jobs)، و (Mselet) الا انها تعتبر قليلة كجهات وسيطة بين جهات عرض وجهات طلب العمل مثل (شركات العمالة، غرف التجارة والصناعة والنقابات المتعلقة والمنظمات غير الحكومية) لتنمية انشطة الاعمال الصغيرة او ضعف الدور الحيوي لهذه المؤسسات في تخفيف الضغوطات على المتعاملين في مشاريع الاعمال الصغيرة وخاصة من قبل الشباب.

تبين من دراسة (Rahmawati, Hasyyati, & Yusran, 2012) بأن قلة وجود رجال اعمال يحتذى بهم، قلة الدعم المالي وقلة وجود شبكة من الاطراف الداعمة لصاحب المشروع (الشباب) تمثل من معوقات ادارة وتنظيم اعمال المشاريع الخاصة.

٦. التعقيد الاداري وعدم وضوح بعض التعليمات الخاصة بإنشاء الاعمال

مما لا شك فيه بأن الروتين الاداري حالة لها عواقب خطيرة وخاصة لذوي التجارب القليلة مثل الشباب او الخريجين الجدد لذلك فإن الافتقار إلى دراسات الجدوى السليمة والموضوعية، واستمرار وجود بعض التعقيدات التنظيمية والبيروقراطية من اهم العقبات التى تحد من نمو SMEs (www.alexbank.com). وبشكل عام تواجه المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا صعوبات في الحصول على الأموال المطلوبة لادارة اعمالها بسب ضعف الثقة في مستقبلها (عبد المطلب، ٢٠٠٩).

تبين من دراسة (White, 2012) في مسح عن SMEs بأن اقل من ١% من المستجيبين عن المسح الذي شمل المئات من اصحاب الاعمال في العراق بانهم قد حاولوا تسجيل مشاريعهم في دائرة تسجيل الشركات، بينما الغالبية العظمى بنسبة ٩٩% من المشاريع التي شملت المسح اكدوا بأنهم لم يشاركوا ولم يحضروا في اي اجتماع او منتدى مع الحكومة المركزية في بغداد، وهذا دليل واضح بوجود فراغ بين سلطات اصحاب القرار واصحاب الاعمال الخاصة، اي لا يوجد تنسيق وتفاهم بينهم.

٧. عدم توافق المناهج الدراسية لواقع سوق العمل

تم التوصية بضرورة التوافق بين ما يطلبه سوق العمل من مهارات ومعلومات ومعرفة للشباب والخريجين الجدد وبين ما توفره المؤسسات التعليمية في ةالاقليم من قبل عدد قليل من الندوات والمؤتمرات، ويؤكد ذلك ما تم كتابته في التقرير الذي تم نشره من قبل مؤسسة RAND الامريكية في سنة ٢٠١٤ تحت تسمية (تقييم سوق العمل الحالي والمستقبلي في إقليم كوردستان العراق، الآثار المتعلقة بالسياسات المستخدمة لزيادة التوظيف في القطاع الخاص) حيث وافق حوالي ٤٠% من أصحاب الأعمال الذين شملهم المسح بتقييم خريجي المدارس الثانوية والمدارس الفنية المهنية باعتبارهم ذوي إعداد ضعيف أو ضعيف جدا، في حين أن حوالي ٢٥ % من أصحاب الأعمال الذين شملهم المسح قاموا بتقييم خريجي المؤسسات التي تمتد

الدراسة بها لعامين أو لأربعة أعوام فيما بعد الثانوية بأنهم ذوو إعداد ضعيف أو ضعيف جدًا.

تلعب المعرفة العلمية للطلبة بكيفية تأسيس وإدارة المشاريع دورا اساسيا في نجاح افكارهم التجارية في عرقلة فرصتهم لبدأ المشاريع الشخصية الصغيرة بعد تخرجهم بسبب عدم وجود برامج وآليات التنسيق بين الجامعات والمراكز التعليمية مع قطاع الاعمال والشركات المحلية والاجنبية، ولعدم وجود خطط طويلة الاجل لتطوير وتحديث المناهج الدراسية في الجامعات والمعاهد وخاصة كليات الادارة والاقتصاد بما تلائم وبيئة الاعمال الخاصة في أقليم كوردستان – العراق وبما تواكب ما تعمل به الجامعات ومراكز التعليم الاكاديمي والمهني في العالم.

٨. قلة وجود الاحساس بالمسؤولية بسبب عدم وجود نظام التجنيد الالزامي في البشمركة والجيش.

اثرت ادارة الجيش على مر العصور القديمة على العديد من العلوم الانسانية والتطبيقية، ففي العلوم الانسانية اثرت على علم الادارة وخاصة ادارة الاعمال التجارية (القطاع الخاص) لما لها من سياسات واستراتيجات جيدة والتي تساهم في الاحساس بالمسؤولية والتعرف على كيفية زيادة الالتزام والانضباط وزيادة القدرة على الصبر والتحمل.

لانه لا يوجد مثل هذه الانظمة ولو بشكل مؤقت في اقليم كوردستان – العراق، لذلك فظهرت مشكلة التراخي والاهمال وقلت الشعور بالمواطنة للاقليم، على الرغم من المحاولات الكثيرة التي تقوم بها بعض الاحزاب السياسية في الاقليم، بالاضافة الى بعض الجهود المضنية من قبل بعض المنظمات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الخاصة بتنمية الشباب والمرآة).

٩. المعوقات القانونية

يمثل التعقيد وعدم الوضوح في الإجراءات الحكومية من احد اهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة، وتمثل مشكلة متعاظمة خاصة في الدول النامية من حيث الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المحروق ومقابلة، ٢٠٠٦). ويعد القواعد واللوائح التي وضعتها الحكومة للاعمال التجارية الخاصة كحاجز أمام نمو روح المبادرة في مجال الأعمال التجارية الصغيرة (٢٠٠٢ ,Lamie).

اظهرت تقرير لوكالة الولايات المتحدة الامريكي للتطوير الدولي United States Agency for International Development (USAID) بان المستثمرين (الأجانب والعراقيين) يواجهون العقبات عند الحصول على الممتلكات والتطوير، وكذلك الامتثال للمعايير والأنظمة البيئية عند الاستثمار في اقليم كوردستان العراق حسب قانون الاستثمار في الاقليم لسنة ٢٠٠٦. لذلك فقد تمت التوصية بتقليل الحواجز الإدارية والإجرائية (USAID, 2008).

اظهرت الاحصاءات الرسمية المنشورة من قبل دائرة الاحصاء العام في اقليم كوردستان العراق في مسح للمشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) Micro, Small & Medium Enterprises، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية The United Nations Industrial Development Organization UNIDO، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي The United Nations Development Programme UNDP، ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية FAO The Food and Agriculture Organization، بأن اكثر من ٨٠% من المشاريع المشمولة بالمسح مشاريع اعمال صغيرة جدا، بينما كانت ٤% مشاريع اعمال متوسطة، والباقي ١٦% مشاريع اعمال صغيرة، بينما بينت النتائج بأن ملكية المشروع حسب الجنس كانت كل المشاريع مملوكة من قبل الرجال (حيث لم

تكن أي مشروع مملوك من قبل النساء)، بينما توزيع المشاريع حسب البيئة (حضر، ريف)، فاظهرت النتائج بأن اكثر من ٩٦% منها تعمل في الحضر. وبينت ايضا بأن أكثر من ٤٢% منها قد باشرت بالعمل قبل سنة ٢٠٠٣.

بينما حسب القطاع الاقتصادي التي تنتمي اليها التصنيف الصناعي المعياري الدولي التابع للامم المتحدة International Standard Industrial Classification ISIC، فإن حوالي ٥٥% منها تعمل في قطاع التجارة، بينما لم يزيد حصة القطاع الزراعي عن ٤%. بينما اظهرت نتائج المسح بان فقط ٣% منهم يستخدمون الانترنت والايميل في انشطة اعمالهم، وبينت نتائج المسح ايضا بأن فقط ٧% منهم يحتفظون بسجلات حسابية لتسجيل انشطة اعمالهم. مع الاسف فإن اغلب الاحصاءات تركز على محافظة اربيل فقط كما في مسح للمشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في سنة ٢٠١١، حيث شملت العينة على ٣٤٤ مؤسسة في اربيل كما تم ذكرها سلفا.

وفي مسح للقوى العاملة في اقليم كوردستان–العراق تحت اشراف هيئة احصاء الاقليم وبالتعاون مع مؤسسة Rand الامريكية في سنة ٢٠١٢ بأن معدل البطالة كانت ٧,٩% في الاقليم (محافظة اربيل ٧,٥%، محافظة السليمانية ٨,١%، ومحافظة دهوك ٨,٣%) بينما كانت في العراق حوالي ٩%.

١٠. تراجع تصنيف العراق والاقليم في التصنيفات الدولية المتعلقة بالاعمال

توجد هناك بعض المؤسسات الدولية التي تهتم بتقييم ودراسة المال والاعمال على مستوى الدول، الا ان بعض منها لم تصنف العراق والاقليم اليها ولم تقييمها لعدم وجود معلومات واحصاءات حقيقية عنها. اما ما يتم تصنيفها فهي البنك الدولي World Bank ومؤسسة التمويل الدولية International finance corporation IFCلانها تنشر تقارير سنوية عن ممارسة انشطة الاعمال World doing business reports والتي تبين درجة الانفتاح الاقتصادي ومستوى سهولة ممارسة

الاعمال حول العالم من حيث العديد من الجوانب مثل تسهيل ممارسة انشطة الاعمال الخاصة Ease of Doing Business ، الحصول على التمويل والائتمان Credit Getting، حماية المستثمرين Investors Protecting، وتسوية حالات العسر الماليResolving Insolvency، وتطبيق بنود العقود المبرمة Enforcing Contracts وغيرها كثيرة.

ففي آخراربعة سنوات، كان ترتيب العراق في مؤشر البدأ بالأعمال يتذبذب نحو الاسوء، وايضا كان ترتيب العراق في تصنيف الحصول على التمويل والائتمان نحو الاسوء بشكل مستمر، وكذلك الحالة في مؤشر حماية المستثمرين فكان ترتيب العراق يتجه نحو الاسوء ليحل في سنة ٢٠١٥ المرتبة ١٤٦، بينما المشكلة الاكثر اهمية كانت بحصول العراق في مؤشر تسوية حالات العسر المالي في آخر القائمة على مستوى العالم وبذلك تمثل احدى اهم المعوقات التي تؤثر سلبي على الجانب المعنوي لمن لديهم طموحات او افكار لمشاريع اعمال خاصة، وكانت المشكلة الاكبر بحلول العراق في مؤشر تسهيل ممارسة انشطة الاعمال الخاصة بالمرتبة ١٥٦ في سنة ٢٠١٥ وهي الاسوء مقارنة مع السنة السابقة ١٤٦ (تقرير ممارسة الاعمال، ملف العراق، ٢٠١٥).

ثانيا: دور الحوكمة المؤسساتية في خلق فرص العمل وتطوير الاطار المؤسساتي للشركات العراقية

يعد موضوع حوكمة الشركات أحد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية والمدنية ذات الصلة وخاصة في الدول المتقدمة واستحوذت مؤخرا على الاهتمام الواسع ايضا في الدول النامية، ويرجع ذلك الى سلسة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية في الدول المتقدمة والاسوية عل حد سواء، حيث اهتمت معظم الجهات والهيئات الدولية التي لها علاقة بسوق الأوراق المالية بمفهوم حوكمة الشركات على أساس أن الحوكمة تحقق المنفعة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة. وقد بدأ الاهتمام بموضوع حوكمة

الشركات كنتيجة منطقية لحدوث حالات الانهيار المالي في دول شرق آسيا خلال العقد الاخير من القرن العشرين ثم تزايد هذا الاهتمام بعد ظهور حالات من الإخفاقات والفضائح الأمريكية والدولية.

نظرًا لأهمية موضوع حوكمة الشركات في جميع أنحاء العالم، تصفح الباحث سريعا مصطلحات "حوكمة الشركات" Corporate Governance معا باللغة الإنجليزية فقط في الإنترنت حتى 11 نيسان 2022:

- حوالي 69 مليون نتيجة في محرك البحث جوجل العام.
- حوالي 1.95 مليون في مكتبة كتب جوجل.
- ظهر ما يقرب من 7 آلاف كتاب على اكبر موقع للتجارة الالكترونية http://amazon.com
- ظهر أكثر من 928 ألف نتيجة على افضل موقع للبحث الأكاديمي والدراسات العلمية في https://scholar.google.com
- وتُشر حوالي 1.65 مليون مقطع فيديو حول كل ما يتعلق بموضوع CG.

أن المفاهيم التي تستند إليها نظرية الوكالة تعود إلى الاقتصادي المعروف Adam Smith عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة (الإدارة) في كتابه "ثروة الأمم "الذي نشر في عام ١٧٧٦ ميلادي، والتي ركزت على التخصص الوظيفي.

حيث يلعب موضوع حوكمة الشركات دوراً فعالاً في مجالات الإصلاح المالي والإداري للشركات، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الاستثمار وجذب الاستثمارات، وتدعيم الجهاز المصرفي وزيادة قدراته، وتفعيل سوق الأوراق المالية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بقوة. بينما ان التشوهات وعدم التطبيق السليم لحوكمة الشركات تؤخر أو حتى توقف تحول أي بلد إلى اقتصاد ابتكار حديث.

الآثار الإيجابية للحوكمة

اكدت العديد من الدراسات بان هناك العديد من الآثار الإيجابية لتطبيق حوكمة الشركات بغض النظر عن النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وبغض النظر عن مدى التطور الاقتصادي للدولة، التالي مجموعة من هذه الآثار الإيجابية:

١. تضعف الفساد
٢. تجلب الاستقرار إلى الأسواق
٣. تساعد على مكافحة الفقر
٤. ترفع من إمكانية درء المخاطر
٥. تعزز التنافسية (للشركات والاقتصادات)
٦. تساعد على خفض الفساد الإداري والمالي
٧. تعزز الإقراض
٨. تشجع الاستثمار وتخفض من تكلفة رأس المال
٩. تبني علاقات شفافة بين مجتمع الأعمال والدولة
١٠. تشجع على إصلاح المشاريع او المؤسسات المملوكة للدولة
١١. تشجع على الخصخصة الناجحة
١٢. تحقق وتضمن النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءاً من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والتنفيذيين إلى أدنى عامل في الشركات.
١٣. تزيد القيمة السوقية للشركات المساهمة وتزيد من أرباحها السوقية

زيادة السكان تزيد من الحاجة الملحة لتطبيق مبادئ الحوكمة

لتلبية متطلبات السكان بتهيئة النظام التعليمي بالشكل الذي يضمن ويعطي الحق بالتعليم لابد من التعداد السكاني لمعرفة عدد المدارس والجامعات الواجب تهيئتها ومن ثم توفير فرص العمل حيث كلما زاد عدد السكان لابد من وجود التخطيط السليم للاستثمار في قطاع التعليم حسب احتياجات كل محافظة. لبناء جيل قوي وراس مال بشري جيد ومنتج ليكواكب تطورات سوق العمل لابد من وجود نظام التعليم القوي.

حيث ان زيادة نسبة السكان مع توفر التعليم العام، والبحث العلمي ستساهم في زيادة الايدي العاملة الفنية والماهرة والقادرة على المساهمة الفاعلة في ادارة المشاريع التنموية التي يحتاجها البلد والتي تتطلب ايدي عاملة فنية.

إن سوء الحوكمة في مجال التعليم يسيء إلى المجتمع بأسره، ولكن عبأها الأعظم يقع دوماً على عاتق الفقراء. والحوكمة الجيدة لا تعني فقط ضمان الشفافية والمساءلة وإنما تقتضي أيضاً الالتزام بتأمين تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين. وخلافاً للأسر الثرية القادرة على أن تختار إلحاق أبنائها بالتعليم الخاص، فإن الأسر الفقيرة تعتمد كلياً على الحكومة لتوفير الخدمات التعليمية. وعندما تكون هذه الخدمات رديئة النوعية أو صعبة المنال بسبب بعد المسافة أو ارتفاع التكاليف، يكون الفقراء هم الخاسرين دوما. ومن المؤشرات على سوء الحوكمة في مجال التعليم عدم قدرة الفقراء على تحمل تكاليف التعليم. والأسر الفقيرة هي أيضاً التي تعاني أشد المعاناة من تبعات الفشل في معالجة مشكلة الفساد. وعندما لا تتلقى المدارس الموارد المخصصة لها، أو عندما تفرض رسوماً غير نظامية، يكون الفقراء هنا أيضاً الأقل قدرة على الدفع.

ويتمثل إصلاح الحوكمة في أوسع معانيه في العمل على تغيير قواعد اللعبة، أي تغيير العمليات الإجرائية المتبعة في اتخاذ القرارات وتنفيذها من قبل أعضاء منظمة أو مجتمع ما. ولكن الحوكمة لا تقتصر على العمليات المؤسسية النظرية أو القواعد الشكلية وإنما تعنى أيضاً بعلاقات القوة في المجتمع. وهي في أبسط معانيها تحدد من هو المسؤول عن اتخاذ القرار في مجال السياسات وكيف توزع الموارد عبر المجتمع وكيف تتم مساءلة الحكومات، لان الحوكمة من مجموعة المؤسسات والقواعد والمعايير التي يتم من خلالها رسم السياسات وتنفيذها وتطبيق المساءلة.

نظرا للظروف التي مرت بها العراق بشكل عام وإقليم كوردستان بشكل خاص في منتصف سنة 2014 من جراء حرب داعش والأزمة المالية، وضعف

الحركة التجارية بسببهما، إلى تراجع وتيرة تسجيل الشركات في السنوات الثلاث الأخيرة" حيث تم حل نحو ٤٠٠ شركة نتيجة لتلك الظروف. https://www.rudaw.net/arabic/business/25042019

حسب إحصائيات المديرية العامة لتسجيل الشركات فإن هناك ٢٥٤٩٩ شركة في إقليم كوردستان (٢٢٢٦٩ محلية و ٣١٨٠ أجنبية). وفي آخر اجتماع للمديرية العامة لتسجيل الشركات مع المجلس الأعلى الاقتصادي لإقليم كوردستان، اقترحت المديرية العامة لتسجيل الشركات، اعتماداً على واحدة من فقرات قانون تسجيل الشركات العراقي، أن تحول المشاريع والوحدات التجارية التي يزيد رأسمالها عن عشرة ملايين دينار إلى شركات، لكي تصبح مصدر دخل للحكومة وتكون هذه المشاريع والوحدات محمية قانونياً.

فلو نفذ هذا المقترح في السنوات القادمة مقارنة بعدد سكان إقليم كوردستان، فإن الإقليم بحاجة إلى 200,000 شركة (بعد تحويل الوحدات التجارية الى شركات) وبالتالي ستوفر عشرات الآلاف من فرص العمل للمتخصصين.

فإذا تم تطبيق هذا المقترح بنسبة 10% فقط (200,000 * 0.10) أي بمعنى 20 ألف شركة جديدة بالإضافة الى 20 ألف شركة محلية قائمة تعمل حاليا فإن الإقليم سيحتاج الى متخصصين في المجالات المختلفة وكما مبينة في الجدول ادناه (على افتراض ان لكل شركة 5 لجان رئيسية وتتكون كل لجنة من 3 أعضاء = 5 * 3) (15، أي بمعنى ان كل شركة تحتاج الى 15عضو لألجأن الخمسة المنبثقة من مجلس ادارتها، وبما ان في اغلب دول العالم تؤكد الى ان تكون عدد الأعضاء المستقلين في اللجان المنبثقة من مجالس الإدارات ان لا تقل عن الثلث، لذلك فان اللجان الخمسة ستحتاج الى 5 أعضاء مستقلين (ليس لهم اية مصلحة في الشركة) أي انهم ليسوا مالكين و ليسوا موظفين.

جدول رقم (1)
عدد الوظائف المتوقعة استحداثها

نوع الوظائف المتوقعة	الشهادات الاكاديمية والمهنية المستهدفة	عدد الوظائف المتوقعة
محاسب (منظم حسابات) (حسب قوانين الشركات يجب ان يكون لكل شركة محاسب واحد بصفة دائمة)	خريجي قسم المحاسبة والحاصلين على الشهادات المهنية مثل CPA من مؤسسات مهنية متخصصة مثل ACCA	40 ألف وظيفة دائمية
قانوني (محامي) (حسب قوانين الشركات يجب ان يكون لكل شركة محامي واحد بصفة دائمة)	خريجي قسم القانون او الإدارة القانونية	40 ألف وظيفة دائمية
مدير تنفيذي عام (حسب لوائح حوكمة الشركات يجب ان يكون هناك فصل بين الإدارة التنفيذية وأكبر مساهم) **Chairman** هو المالك الأكبر **CEO** هو خبير إدارة الشركات	خريجي قسم إدارة الاعمال	40 ألف وظيفة دائمية
مدير مالي CEO الوظيفية الرئيسية الثانية بعد المدير التنفيذي العام	خريجي قسم إدارة الاعمال (تخصص الإدارة المالية) وخريجي العلوم المالية والمصرفية	40 ألف وظيفة دائمية
أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة (الأعضاء المستقلين) بالإضافة الى ان لكل شركة يجب ان يتكون ثلث أعضاءها من الأعضاء المستقلين (حسب لوائح حوكمة الشركات لأغلب دول العالم فإن حجم المجلس يتكون من 7 أعضاء)	خريجي تخصصات مختلفة حسب نوع الشركة والقطاع الذي تعمل فيه (خبراء حوكمة شركات، خبراء إدارة المخاطر، خبراء تدقيق حسابات، خبراء تكنولوجيا المعلومات، خبراء الاستثمار والتمويل، خبراء الإدارة وتقييم الأداء)	5 * 40,000 = 200,000 200 ألف وظيفة مؤقتة
مجموع الوظائف المتوقعة استحداثها		**160ألف وظيفة دائمية 200 ألف وظيفة مؤقتة**

الحوكمة المؤسساتية في العراق

فعلى الرغم من ندرة وجود الدراسات المتلعقة بآليات حوكمة الشركات في العراق بشكل عام وحوكمة المصارف بشكل خاص، حيث ان من البديهي بأن لوائح وقواعد وقوانين حوكمة الشركات لم تكن موجودة بشكل منظم ومنهجي للشركات العراقية (كافة اشكال منظمات الاعمال)، أي لم يتم كتابتها ولم يتم تبنيها من قبل الوزارات والهيئات

المختصة بالقطاع الخاص سواء في العراق من قبل الحكومة المركزية في بغداد ولا من قبل حكومة أقليم كوردستان العراق حتى نهاية سنة ٢٠١٧، وهذا ما أكدته دراسة (Doski, 2015).

ولكن في نهاية سنة 2017 نشر البنك المركزي العراقي قواعد وادلة عمل للمصارف العراقية الخاصة والمسمى ب " *دليل الحوكمة المؤسساتية للمصارف*" بالتعاون مع جهات مؤسساتية متخصصة دولية ومحلية. لذلك تحاول هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية الحوكمة المؤسساتية للمصارف ومعرفة تأثير تبنيها على الاداء المالي للمصارف الخاصة.

بالإضافة الى انه لم يتم لحد الآن انشاء اية آلية لتصنيف الشركات العراقية وخاصة المصارف على مدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة المؤسساتية للمصارف التي تم تحديثها في 8 تشرين الثاني لسنة 2018 والتي تعد النسخة المعدلة الثالثة للدليل (سواءً المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية او التي لم تدرج) لا من قبل الباحثين الاكاديميين ولا من قبل الجهات التنظيمية والرقابية او المهتمة بذلك مثل (البنك المركزي العراقي، مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، الهيئة العراقية للأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية) ولا من قبل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية (الغير ربحية)، لذا تعد اول محاولة لتصنيف مدى تطبيق المصارف العراقية للحوكمة المؤسساتية عن طريق مقياس رقمي محدد معتمدا على مدى توفر البيانات والمعلومات في التقارير المالية الربع سنوية والسنوية لهذه المصارف.

علما بأن هناك دراسات اكاديمية وتقارير تم نشرها لتقييم مدى تبني او تطبيق الشركات العراقية لمبادئ حوكمة الشركات عن طريق قراءة وتحليل محتوى التقارير السنوية والاخبار المنشورة عن كل شركة بشكل وصفي تفسيري وليس بشكل ارقام او

إحصاءات محدد. حيث اعتمدت اغلب هذه الدراسات على عينة من الشركات الصناعية.

المقترحات:

١. ضرورة اللجوء الى الاستفادة من تجارب الدول في معرفة اسباب قلة وجود مشاركة الشباب والخريجين في تنمية الاقتصاد الوطني، واستخدام بعض الحلول التي اوجدوها في زيادة مشاركة الفئة الشابة في رفع مستوى حالة الازدهار الاقتصادي مثل كتاب (The Role of Youth In Nation Building) للكاتب Mohan Rao Bhagwat في سنة 2009 موضحا فيها حالة شباب الهند، وكتاب (Start-up Nation: The Story of *Israel's* Economic Miracle) للكاتب Dan Senor and Sau في سنة ٢٠٠٩ موضحا فيها المعجزة الاقتصادية لدولة اسرائيل.

٢. ضرورة القيام بإجراء دراسات وابحاث اكاديمية للتعرف على الاسباب الفعلية والحقيقية لقلة مشاركة الشباب في القوى العاملة في اقليم كوردستان – العراق، بالتعاون مع المؤسسات التعليمية (الجامعات، المعاهد والمراكز البحثية) في الاقليم والعالم، وايضا بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية NGOs سواءا كانت شبابية، اجتماعية، انسانية او اقتصادية، وبالتعاون مع المؤسسات الاخرى مثل غرف التجارة والصناعة، المؤسسات المهنية والدوائر الحكومية في الاقليم.

٣. العمل على تحليل مشكلة الثقة الموجودة في العمليات التجارية في الاقليم، حيث يؤكد الاحصائات الدولية والعالمية بمشكلة عدم الثقة برجال الاعمال من خلال حصول العراق في اسوء ترتيب على مر سنوات طويلة حسب تصنيف الشفافية والفساد التي تم نشرها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال business report

doing، حيث حصلت العراق على أسوأ ترتيب حسب مؤشر الحقوق القانونية في السنوات الاربعة الماضية، وكانت العراق من أسوأ الدول وفقا لمؤشر حماية المستثمرين في السنوات الماضية.

٤. ضرورة الاهتمام بمواضيع الشفافية والافصاح، وتقليل نسبة الفساد بمختلف انواعه من خلال آليات واستراتيجيات مختلفة مثل البدأ بدراسة وكتابة قوانين ولوائح حوكمة الشركات في اقليم كوردستان –العراق بمعزل عن دولة العراق كما اكدته دراسة (Doski, 2015) بضرورة وجود مثل هذه اللوائح للمساهمة في تنمية القطاع الخاص.

٥. ضرورة تأسيس آليات للتنسيق بين القطاع الخاص ورجال الاعمال من جهة والجامعات (المؤسسات) التعليمية والطلبة في المراحل الاخيرة لدراستهم من جهة ثانية بشكل رسمي ومنظم على الامد البعيد وخاصة في الاقسام العلمية لكليات ومعاهد الادارة والاقتصاد مثل (قسم ادارة الاعمال، قسم العلوم المالية والمصرفية، قسم السياحة وادارة الفنادق).

٦. من الاهمية بمكان دراسة المناهج الاكاديمية الحالية وتعديلها بما تلائم وطبيعة الاعمال الخاصة وبيئة التجارة في اقليم كوردستان– العراق في الوقت الراهن. بالاضافة الى توجيه تقارير ومشاريع التخرج للطلبة في المراحل الاخيرة من دراستهم بالبحث عن مشاكل الاعمال الخاصة في الاقليم بشكل اكثر جدية. وينبغي على المؤسسات الداعمة لمشاريع الاعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم تقديم المبادئ التوجيهية والسياسات حول كيفية دعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Heshmati, 2008).

٧. دراسة الاسباب التي تدفع الجهات الحكومية المتخصصة للتركيز في دعم مشاريع الاعمال في العاصمة بغداد واربيل على حساب المحافظات الاخرى.

٨. دعوة رجال الاعمال واصحاب الاموال ومدراء الشركات المختلفة (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم) لفتح باب المناقشات العلمية والسمينارات في داخل كليات ومعاهد الادارة والاقتصاد واللذي تفتقر أليه الكليات ليتسنى للطلبة لمناقشة اسباب نجاحهم وسبل تقليل المخاطر وكيفية تخطى العقبات وخاصة عند بدأ وتأسيس المشاريع في اقليم كوردستان – العراق ليستفيد الطلبة من خبرتهم ويحاولوا الحصول على الاجابات للاسئلة التي تدور في مخيلتهم قبل الشروع في العمل بالقطاع الخاص.

٩. السعي وراء التعرف على الاسباب التي تحد من امتلاك المرأة لملكية مشاريع الاعمال، او قلة تمركزها في المراكز الادارية العليا في الشركات الخاصة في اقليم كوردستان – العراق.

المصادر

اولا: المصادر العربية:

١. تقارير تقييم سوق العمل وتحليل المهارات في العراق وإقليم كوردستان – العراق، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNISCO وبالتعاون مع وزارة التخطيط العراقية.

٢. تقرير فرص وتهديدات شباب العراق لسنة 2014، منظمة UNDP برنامج الامم المتحدة للتنمية.

٣. تقرير مسح القوى العاملة في أقليم كوردستان – العراق، (2013)، هيئة الاحصاء العام في الاقليم، وزارة التخطيط، حكومة اقليم كوردستان – العراق.

٤. تقرير تقييم سوق العمل الحالي والمستقبلي في اقليم كوردستان – العراق، الآثار المتعلقة بالسياسات المستخدمة لزيادة التوظيف في القطاع الخاص، مؤسسة RAND الامريكية.

٥. تقرير مسح للمشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، (2012)، هيئة الاحصاء العام في الاقليم، وزارة التخطيط، حكومة اقليم كوردستان – العراق.

٦. تقرير ممارسة الاعمال، ملف العراق، (2015)، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية www.doingbusiness.com.

٧. الدوسكي، شفان احمد محمد، علي، آري محمد علي، (2014)، معوقات إنشاء مشاريع أعمال من قبل الخريجين دراسة ميدانية لآراء الخريجين المتوقعين من قسم ادارة الاعمال – فاكولتي الادارة والاقتصاد في جامعة دهوك، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة التنمية البشرية، 16-14 آيار 2014.

٨. الجفيلي، عبدالله بن محمود، (٢٠١٢)، تحديات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، http://www.oea-oman.org/Jufaily.pdf.

٩. اضرار الشيشة عديدة وهي ليست وسيلة ترفيه، (٢٠١٤)، موقع www.webteb.com.

١٠. عبد المطلب، عبدالحميد، (٢٠٠٩)، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

١١. إقليم كوردستان بحاجة إلى ٢٠٠ ألف شركة, Rudaw Newspaper https://www.rudaw.net/arabic/business/25042019

ثانياً: المصادر الإنكليزية:

1. Dalberg Global Development Advisors. (2011). Report on Support to SMEs in Developing Countries Through Financial Intermediaries. Retrieved from http://eudevdays.eu/sites/default/files/dalberg_sme-briefing-paper.pdf
2. Desai, S. (2010). A Tale of Entrepreneurship in Two Iraqi Cities. *Journal of Small Business & Entrepreneurship,* 24(2): 283-292.
3. Doski, S.A.M. (2015). The Necessity of Issuing a Corporate Governance Code for the Kurdistan Region. *Journal of Finance and Accountancy*, 18: 1-19.
4. European External Action Service (EEAS), (2013). Cooperation between the European Union and Iraq, Joint Strategy Paper 2011 – 2013. http://www.eeas.europa.eu/iraq/docs/2011_2013_jsp_nip_en.pdf.
5. Internet Addiction, (2015), www.cbsnews.com
6. Global Entrepreneurship Monitor (2013). GEM 2013 Global Report, retrieved from http://www.gemconsortium.org/docs/3106/gem-2013-global-report
7. Jodyanne, K., (2009). Motivational factors in a push-pull theory of entrepreneurship. *Gender in Management: An International Journal,* 24(5), pp.346-64.
8. Klapper, L., Laeven, L., & Rajan, R. (2006). Entry regulation as a barrier to entrepreneurship. *Journal of Financial Economics*, 82(3): 591–629.
9. Lamblin, M., & Siweris, E. (2014). Entrepreneurship, INTERREG IVC analysis report. Retrieved from http://www.interreg4c.eu/fileadmin/User_Upload/PDFs/CAPITALISATION/Report/Entrepreneurship.pdf.
10. Latha, K. & Murthy, B.(2009),"Problems of small scale entrepreneurs in Nellore district", Journal of Chinese Entrepreneurship, 3(1): 268-278.
11. Programs.Ministry of planning of Kurdistan regional government-Iraq (2013). Kurdistan region of Iraq 2020, a vision for the future. Retrieved from

http://www.mop.krg.org/resources/MoP%20Files/Newsletter/kurdistan_region_of_iraq_2020_new.pdf.

12. Rahmawati, F., Hasyyati, A., & Yusran,H.L. (2012). The obstacles to be Young Entrepreneurs. A research article submitted to the 2012 International Conference on Business and Management 6–7 September 2012, Phuket – Thailand.
13. United States Agency for International Development (USAID), Kurdistan Region Economic Development Report. (2008). Retrieved from ttp://www.mop.krg.org/resources/MoP%20Files/PDF%20Files/DCC/Studies/EDA%20Report_English.pdf.
14. White, S. (2012). Micro, Small and Medium-sized Enterprises in Iraq; A Survey Analysis. Retrieved from http://www.psdc-iraq.org/sites/default/files/ILO%20Iraq%20MSME%20Analysis%20Final.pdf.
15. Heshmati, A. (2008). The Economy Of Southern Kurdistan. Nova Science Publishers, Inc. New York.

مأسسة مشاركة الشباب العراقي في عمليات صنع القرار: قراءة تحليلية

د. علي عبد الكريم حسين الجابري*

المقدمة:

تعد شريحة الشباب من الشرائح المهمة في المجتمع وركيزة اساسية من ركائز تطور المجتمعات، وغالباً ما يقاس مدى تقدم الامم وتطورها بمقدار عدد شبابها، فالشباب هم الامل والحاضر والمستقبل، ولاسيما ان هذه المرحلة العمرية تشكل مرحلة مهمة من عمر الانسان من الناحية البيولوجية والنفسية والعقلية، تستوجب الاهتمام بها ورعايتها بما يحقق الوئام والانسجام والاستقرار في المجتمع.

ان الحديث عن هذه المرحلة العمرية من (١٨- ٣٠) عاماً، تمنح للشخص بموجبها مجموعة من الحقوق وتكون عليه مجموعة من الواجبات انها مرحلة الانطلاق نحو المسؤولية الاجتماعية والتي تمهد للانطلاق نحو المسؤولية والمشاركة والبناء.

ان العراق بإرثه القانوني والحضاري قبل ٢٠٠٣ لم يشهد تضمين الكثير من الحقوق والحريات وفسح المجال امام الشباب في المشاركة السياسية، في ظل عدم توفر اجواء الديمقراطية وغياب التعددية الحزبية ناهيك عن انعدام حرية الرأي والتعبير.

*) استاذ العلوم السياسية – كلية القانون – الجامعة العراقية

اما بعد عام ٢٠٠٣ وفي ظل اجواء التحول الديمقراطي انتظر الشباب كثيراً ان يأخذوا فرصتهم الحقيقية في المشاركة السياسية وان يتمتعوا اسوة بأقرانهم من كبار السن إلا ان اغلب القوانين المنظمة للعمل السياسي والانتخابي قد جاءت مجحفة بحق الشباب.

تأتي اهمية البحث من كونه يلقي الضوء على موضوع الشباب العراقي، ولاسيما ان الشباب اليوم أصبح موضوع الساحة في الاحداث الدولية والإقليمية والمحلية والوطنية، والمشاركة الفاعلة في تغيير المعادلة السياسية في السنوات المقبلة.

اما بالنسبة لمفهوم المشاركة يعد من المفاهيم حديثة التكوين في الادبيات الانسانية، وذلك لأنه اشمل واسع من انحساره في جوانب معينه كالسياسة او الانتخابات، وإنما هو حق لكل مواطن بالمشاركات في جميع فعاليات الحياة العامة، كالمشاركة في الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تكمن المشكلة في طبيعة علاقة الحقوق الدولية التي نادت بها الامم المتحدة عن طرق المواثيق والبرامج الدولية والإقليمية، وبين القوانين المحلية للدول والحقوق القانونية لمشاركة الشباب، فبالرغم من التطورات بالقوانين والتشريعات العراقية، إلا ان الفرص لم تكن تتيح للشباب من المشاركة السياسية والانتخابية، مما انعكس بصورة سلبية على مشاركتهم في التصويت والترشيح بل حتى تقلدهم المناصب والوظائف العامة.

بالرغم من ان الدستور والقوانين العراقية النافذة تضمنت الحقوق والحريات بالنسبة للشباب إلا انها تجد صعوبة في تطبيق تلك الحقوق وذلك لعوامل قانونية وسياسية واجتماعية.

بيان وتعريف مصطلح المشاركة الفاعلة كبديل لجميع المشاركات، لكون المصطلح يشمل جميع الممارسات الحياتية للفرد وهي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، كما تهدف الدراسة الى تحفيز السلطة التشريعية والتنفيذية بالاهتمام الاكبر للشباب وجعل من اولويات البرامج الانتخابية تقدم الدعم لهذه الشريحة.

اولا: القيود القانونية والدستورية والسياسية لمشاركة الشباب العراقي بعد ٢٠٠٣.

هناك قيود في الدستور والقوانين العراقية تحجم مشاركة الشباب باشغالهم الوظائف التنفيذية والتشريعية وايضا الادارية وبهذا المحور سنوجز الحديث عنها.

١: – القيود القانونية والدستورية على اشغال الشباب الوظائف التنفيذية العامة

عند اجراء مراجعة سريعة للمنظومة الدستورية والقانونية التي تنظم آلية اشغال الوظائف العامة في السلطة التنفيذية يتضح ان هنالك منع تام لتولي شريحة الشباب لهذه الوظائف بحكم المواد الدستورية والقانونية التي تضع قيد العمر المطلوب في المرشح لشغل الوظيفة العامة، والذي يتجاوز (٣٠) عام في معظم الاحيان ان لم يكن أكثر من ذلك، وهو ما يتعارض مع سن الشباب الذي يتراوح ما بين (١٨ و٣٠) عام، ونورد بعضها:

- **الشروط الواجب توفرها في رئيس الوزراء والوزراء في السلطة التنفيذية وفقا للدستور**: "المادة (٧٧): اولاً. يشترط في رئيس مجلس الوزراء ما يشترط في رئيس الجمهورية، وان يكون حائزاً الشهادة الجامعية او ما يعادلها، وأتم الخامسة والثلاثين سنة من عمره.

ثانياً. يشترط في الوزير ما يشترط في عضو مجلس النواب، وان يكون حائزاً الشهادة الجامعية أو ما يعادلها.

- **الشروط الواجب توفرها في المحافظ وفقا لقانون المحافظات غير المنتظمة باقليم:**

"المادة (٢٥) اولاً. يشترط في المرشح لمنصب المحافظ تحقق الشروط المطلوب توفرها في عضو مجلس المحافظة، وان يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية او ما يعادلها، وأن لا يقل عمره عن ثلاثين عاماً.

- **الشروط الواجب توفرها في اعضاء الهيئات المستقلة (مفوضية الانتخابات أنموذجا):**

عراقياً مقيماً في العراق إقامة دائمة، وحاصل على الشهادة الجامعية الأولية في الأقل، وأن لا يقل عمره عن خمسة وثلاثين عاماً.

٢: القيود القانونية والدستورية على اشغال الشباب الوظائف التشريعية العامة:

عند اجراء مراجعة سريعة للمنظومة الدستورية والقانونية التي تنظم آلية اشغال الوظائف العامة في السلطة التشريعية نبين ماورد في الدستور العراقي بما يأتي:

- **شروط عضو مجلس النواب في السلطة التشريعية وفقا لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٣:**

مادة (٥) يشترط في الناخب آن يكون، أتم الثامنة عشر من عمره في السنة التي تجري فيها الانتخابات

- **(اما فيما يخص حق الترشيح):**

المادة (٨) يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب إضافة للشروط الواجب توفرها في الناخب ما يلي: أولا: ان لا يقل عمره عن (٣٠) ثلاثين سنة عند الترشيح.

- اما بخصوص قانون **انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠٢٠:**

بينت المادة (٨) يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب اولا: ان يكون علاقيا كامل الاهلية اتم (٢٨) سنة من عمره في يوم الاقتراع. مصدر قانون الانتخابات ٢٠٢٠

- **شروط عضو مجلس المحافظة وفقا لقانون انتخابات مجالس المحافظات النافذ:**

المادة (٥): يشترط في المرشح لعضوية المجالس تحقق الشروط ألآتية اولاً: أن يكون عراقيا كامل الأهلية اتم الثلاثين سنة من عمره عند الترشيح.

٣: القيود السياسية على مشاركة الشباب في العملية السياسية العراقية

بالرغم من ان التجربة الحزبية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ شابها الكثير من الخلل بسبب عدم وجود قانون ينظم عملية تأسيس الاحزاب وهيكلتها ونظامها الداخلي ومصادر تمويلها، وهو ما اثر على مخرجات العملية السياسية إلا ان صدور قانون جديد للأحزاب في السنوات الاخيرة نظم هذه العملية وأتاح لشريحة الشباب فرصة الانتساب والعضوية للأحزاب السياسية بعمر (١٨) عام، إلا انه توجد اعتراضات كثيرة على بعض بنوده ولاسيما ما يخص ادراج شرط العمر بالنسبة للأعضاء المؤسسين بسن (٢٥)، وذلك كما يأتي:

شروط تأسيس الحزب وفقا لقانون الاحزاب السياسية النافذ لسنة ٢٠١٥:

المادة –٩: يشترط من يؤسس حزب او تنظيم السياسي أن يكون، أكمل الخامسة والعشرين من العمر، ومتمتعاً بالأهلية القانونية.

المادة –١٠: يشترط فيمن ينتمي لعضوية أي حزب او تنظيم سياسي أن يكون، أكمل (١٨) الثامنة عشرة سنة من العمر ومتمتعاً بالأهلية القانونية.

افرزت هذه القوانين استغلال شريحة الشباب واقتصارها اثناء فترات التنافس الانتخابي لاغتنام اصواتهم، فضلاً عن مجموعة أسباب ادت الى عزوف الشباب عن المشاركة السياسية الفاعلة داخل هذه الاحزاب ومنها بالآتي:

١. الغياب الديمقراطي داخل الأحزاب الحاكمة
٢. يفتقر المشاركون في هذه الأحزاب إلى حرية التعبير.
٣. هيمنة العلاقة الأسرية في القيادة داخل الاحزاب.
٤. تمسك "زعماء الأحزاب" بالقيادة بشكل بيروقراطي وغير ديمقراطي .
٥. اقتناع أغلبية الشباب بعدم جدوى الانخراط في العملية السياسية، لما يروه واقعاً ملموساً من ممارسات غير مسؤولة، وانتهازية لبعض الزعماء والمناضلين.
٦. غياب برامج حزبية واضحة المعالم ومتميزة تختلف من حزب لآخر .
٧. عدم منح الشباب الفرصة داخل الأحزاب السياسية للترشح للانتخابات التشريعية.

ثانيا: واقع المشاركة الانتخابية للشباب في العراق

تتجه اغلب الدول الى اجراء بعض الاحصاءات الخاصة بمشاركة الشباب او النساء او الرجال لمعرفة نسب اقبالهم على الانتخابات وتحديد الفئة العمرية الاكثر مشاركة، وعموما فان قوانين الانتخابات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تؤكد على ان الانتخاب حق لكل عراقي بلغ من العمر (١٨) عاما في وقت حدوث الانتخابات بشرط ان يكون كامل الاهلية.

وفيما يلي نستعرض موجز لمشاركة الشباب العراقي في الانتخابات النيابية التي شهدها العراق من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٨.

فقد بلغت نسب مشاركة الشباب في انتخابات ٢٠٠٥ (٢٨%)، من مجموع السكان وذلك حسب تقديرات عام ٢٠٠٦، فبلغت عدد شريحة الشباب للفئة من (٢٠ – ٢٩) عاما (٤٧٩٩٨٠١) من مجموع السكان البالغ عددهم (٢٧٩٦٢٩٦٨).

وفيما يتعلق بالهرم السكاني في العراق حسب عام ٢٠٠٩ بلغ مجموع السكان الذين لا يحق لهم المشاركة السياسية للأعمار من (١ – ١٧) عاما بما نسبته (١٣٨٦٠١٩٠) نسمة، أي بما نسبته (٤٢,٨٧%) من مجموع السكان، وان فئة الشباب بلغت حوالي (٥٤,٣٧%)، بينما بلغت فئة كبار السن حوالي (٢,٧٦%)، وهذا الوضع يعكس فتوة المجتمع العراقي وحيويته وسرعة تجدده.

اما في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣ فقد تراجعت مشاركة الشباب في الانتخابات مما ادى الى ان تطلق وزارة الشباب والرياضة عن طريق برلمان الشباب (مشروع الاصابع البنفسجية لعام ٢٠١٣)، وذلك من اجل زيادة نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤، فقد بلغ عدد سكان العراق في انتخابات ٢٠١٤ (٣٤٧٩٤٦٦١) مواطنا، وبلغ عدد من يحق لهم التصويت (٢٠٤٣٧٧١٢) ناخبا، فبلغ العدد الكلي للناخبين الذين صوتوا في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ (١٢٣٨٨٣١٧) ناخبا، نسبة مشاركة المصوتين من مواليد (١٩٧٢– ١٩٩٥) (٧٧٥٨٢٨٩) أي تقدر (٦٢,٦٣%)، ونسبة المصوتين من مواليد ١٩٧١ فما فوق تراوحت (٣٧,٢٢%)، أي بعدد (٤٦١٠٧٩٤).

اما فيما يخص اعمار اعضاء مجلس النواب في الدورة البرلماني الثانية لعام ٢٠١٠ فقد بلغت نسبة النواب الشباب (٢٢%) بمجموع (٧١) من بين ٣٢٥ نائبا، وبلغ متوسط العمر (٣٥) عام، وان اعلى نسبة بين معدلات الشباب في تمثيل المحافظات تركزت في دهوك بنسبة (٥٤%)، تلتها كل من محافظة نينوى بنسبة (٤١%)، ومحافظة كربلاء بنسبة (٣٠%)، تلتها محافظة ميسان بنسبة (١١%)، تلتها محافظة واسط بنسبة (٩%).

اما في الدورة البرلمانية لعام ٢٠١٤ بلغ عدد اعضاء مجلس النواب الشباب التي تتراوح اعمارهم (٣٠ –٤٠) عاما، (٧٠) نائبا من مجموع (٣٢٨) نائبا أي بنسبة (٢٢,٩%) من مجموع اعضاء المجلس، ونبين ذلك في المخطط (١) التالي:

المخطط (١)
اعمار اعضاء مجلس النواب العراقي
للدورة (٢٠١٤-٢٠١٨)

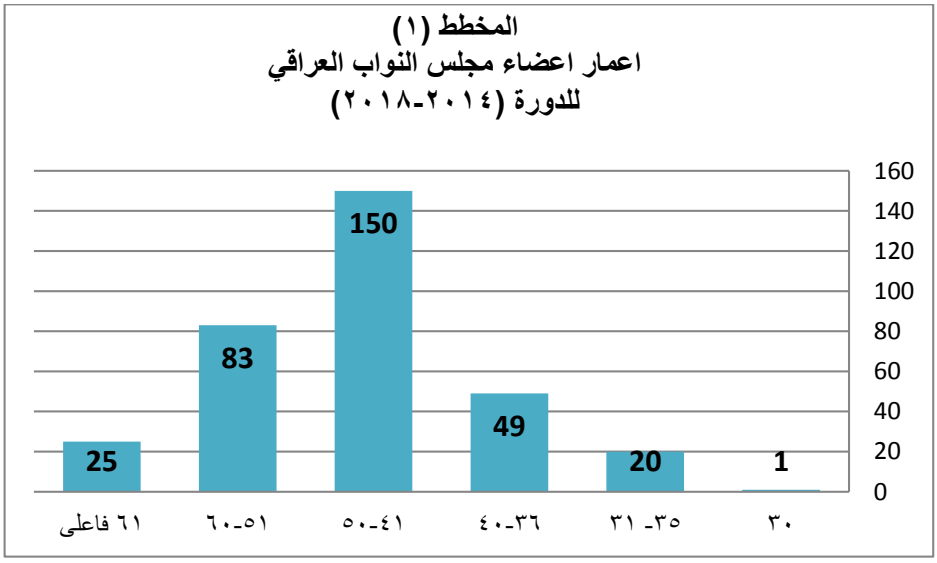

- من اعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لعام ٢٠١٤.

نلاحظ في المخطط اعلاه ان النواب الشباب للاعمار من (٣٠- ٤٠) عاما والذين بلغ عددهم (٧٠) نائبا لم تتخطى نسب النواب الاكبر سنا للفئة العمرية من (٤٠-٥٠) عاما، والذي يبلغ عددهم ١٥٠ نائبا، وقد يكون بمعدل اكبر ايضا من عدد اعضاء مجلس النواب للفئة العمرية (٥٠-٦٠) عاما البالغ عددهم (٨٣) نائبا، ومن خلال هذا المخطط نبين ان اعمار النواب الشباب ضعيفة مقارنة لبقية الفئات العمرية الاخرى.

لقد أظهرت نسبة المشاركة في **الانتخابات التشريعية العراقية** التي جرت يوم ١٣ مايو/أيار ٢٠١٨ عزوفا عن التوجه إلى صناديق الاقتراع في أول انتخابات تشريعية بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

ويبدو أن المقترعين امتنعوا عن تجديد الثقة بالطبقة السياسية التي يتهمونها بالفساد وإنكار الوعود منذ ١٦ عاما، فبلغت نسبة المشاركة ٤٤,٥٢% من أصل نحو ٢٤,٥ مليون ناخب، كما شكك الكثيرون في مصداقية نسبة التصويت المعلنة برغم من انخفاض نسبتها، وان النسبة الحقيقية قد تكون اقل بكثير بما تم الاعلان عنها.

فنواب البرلمان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٨ سنة و٤٠ سنة نسبتهم ٢٥% فقط، وفقا لتخمينات وزارة التخطيط العراقية في العام ٢٠١٨، وبلغ عدد المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ سنة و٣٤ سنة نحو ثمانية ملايين و٨٠٠ شخص والذي يشكل نسبة ٣٤% من سكان العراق البالغ عددهم ٣٨ مليون نسمة.

وحسب تصريح (رزكار حمه) الرئيس السابق للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ان زيادة عدد الذين يحق لهم التصويت تتراوح بين ٨٠٠ ألف الى ٩٠٠ ألف مصوت كل عام، وتعد هذه النسبة ذات أهمية كبيرة للشباب وهم يعولون عليها الكثير

لتعزيز دورهم في الحكومة والبرلمان القادم، اِلا أن هذا الأمر يعتمد على مدى ثقة الشباب بالعملية الانتخابية وثقتهم في جيل جديد يتولى قيادتهم في المستقبل.
ان هذه النسبة المتدنية هي امتداد طبيعي لعدم شرعية الانتخابات مما ادى الى انفجار احتجاجا في اغلب المحافظات العراقية والتي كان يقودها الشباب العازف عن الانتخابات فوصلت هذه الاحتجاجات منذ بدايتها في الاول من اكتوبر ٢٠١٩ الى طريق مسدود بين الحكومة وأبناء الوطن مما ادى الى رفع سقف المطالب وعلى اثرها استقالة الحكومة وإجراء بعض الاصلاحات ومنها تغيير قانون الانتخابات والمفوضية العليا اللانتخابات.

اما بالنسبة الى الانتخابات التشريعية التي اجريت في عام ٢٠٢١ اذ يبلغ عدد سكان العراق ٤٠,٢ مليون نسمة، ٦٠ % منهم دون سن الـ٢٥ وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، ويبلغ عدد الناخبين في هذه الانتخابات ٢٥ مليونا يتوزعون على ٨٣ دائرة انتخابية و٨٢٧٣ صندوق اقتراع، أما عدد الناخبين الذين يمكن لهم نظريا التصويت فهو ٢٣ مليونا كونهم أصدروا البطاقات الانتخابية البيومترية.

وبالإضافة إلى من سوف يشارك لأول مرة في الانتخابات من هذه الفئة العمرية الشابة، فإن الإحصاءات تشير إلى أن فئة الشباب بين الـ ١٨ – ٣٠ عاماً تشكل حوالى الـ ٤٠% من مجموع الناخبين، وإذ ازداد العمر لكي يصل إلى الـ ٤٠ عاماً، فقد تصل هذه الفئة الناخبة إلى أكثر من ٥٠% من مجموع الناخبين.

غير ان نسبة التصويت في الانتخابات الاخيرة بقت في تراجع اذ وصلت الى ٤٤% وهي مقاربة الى الانتخابات السابقة في عام ٢٠١٨، الا ان البرلمان الجديد ضم بين

٢٢٠ و٢٣٠ نائبا جديدا لم يدخلوا البرلمان من قبل، أو لم يكونوا نوابا في الدورة الأخيرة، من مجموع ٣٢٩ هم أعضاء مجلس النواب العراقي.

ولا يقف التغيير عند هذا الحد إذ كشفت الأمانة العامة لمجلس الوزراء عن فوز ٩٧ امرأة بمقاعد نيابية، من بينهن ٥٧ امرأة فزن بالقوة التصويتية للناخبين، من دون الاعتماد على "الكوتا النسوية" التي نص عليها الدستور العراقي، والتي لا تقل عن ٨٣ مقعدا نيابيا للنساء في الحد الأدنى.

وبالرغم من ان المجتمع العراقي يتميز بالفتوة غير ان نسبة كبيرة من الشباب العراقي لم يذهب للانتخابات، وفضل المقاطعة لعدم قناعته بإمكانية حدوث تغيير، فضلا عن اعتقاده بأن هذا يعد نوعا من جلد العملية السياسية التي تركتهم للبطالة منذ سنوات رغم الموارد الكبيرة للبلاد.

اما على المستوى العالمي احتل العراق مراتب متدنية ضمن الترتيب العالمي الذي يصدره الاتحاد البرلماني الدولي الخاص بمشاركة النواب الشباب في البرلمانات الوطنية، في تقريره الصادر في عام ٢٠١٦، احتل المرتبة (٨٨) ضمن مجموع (١٢٨) دولة بنسبة مشاركة (صفر %)، اما اعضاء البرلمان الذين تقل اعمارهم عن (٤٠) عاما احتل العراق المرتبة (٧٧) عالميا بنسبة (١٣,٢%) من مجموع الاعضاء الكلي.

كما أطلقت الامم المتحدة حملة عالمية لدعم المشاركة السياسية للشباب وتضخيم أصواتهم فى الحياة العامة وتسعى الحملة إلى إحداث تغييرات هيكلية طويلة الأمد فى عملية صنع القرار لتكون أكثر شمولا للشباب.

وأكد البيان أن ما يقرب من نصف سكان العالم دون سن الثلاثين، ولكن مع ذلك، فهم لا يشكلون سوى ٢,٦ في المائة من البرلمانيين حول العالم، حيث يبلغ متوسط عمر قيادات العالم ٦٢ عاما، لافتا إلى أنه من جميع البرلمانات في العالم، فإن ٣٧ في المائة منها ليس بها عضو واحد في البرلمان تحت سن الثلاثين وأقل من ١ % من هؤلاء النواب من النساء.

وأضاف البيان أن للشباب الحق في أن يتم إشراكهم في القرارات السياسية التي تؤثر عليهم، ومع ذلك، فإن العديد من الحواجز تمنع مشاركتهم.

ولا شك ان هذا يعود لعدة اسباب ومن أبرزها عدم تخفيض سن الترشيح للانتخابات بالرغم من المطالبة بتخفيض سن الترشيح، وذلك مما ينعكس على المشاركة السياسية للشباب العراقي بشكل فعال ومؤثر وبما ينسجم مع التركيبة الشابة للمجتمع العراقي.

ثالثا: اليات تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار العراقي

تعددت الاليات وتنوعت اغراضها واهدافها كما يتضمن مفهوم الاليات جملة من الفعاليات او الطرق والوسائل والسبل والفعاليات والمؤسسات القائمة التي تمثل من خلالها معالجة المشكلات والتحديات التي تواجه مشاركة الشباب في صنع القرار بعد ٢٠٠٣.

١. الاليات البرلمانية

تعد الاليات البرلمانية والتشريعية من اهم الاليات التي تساهم في حماية وتعزيز حقوق الانسان كما ينبغي عليها صياغة سياسات اجتماعية واقتصادية وسياسية

متعلقة بالشباب وزيادة المشاركة الشبابية في الحياة العامة، كما يتحمل البرلمان مسؤولية كبيرة في هذا الدور من خلال اتباع ماياتي:

أ. السعي الى تصديق الاتفاقيات والمواثيق الدولية وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالشباب وضمان تنفيذها بفعالية مع الحكومة.

ب. سن وتطوير التشريعات والقوانين والبرامج الوطنية التي تتضمن الوسائل والاليات الكفيلة لزيادة مشاركة الشباب في الحياة السياسية.

ت. تقوية العلاقة بين الشباب والبرلمان وتنظيم زيارات طلابية للمدارس والجامعات.

ث. استحداث وتشريع القوانين الخاصة في برامج المحاكاة البرلمانية كنموذج المجلس التشريعي وتدريب الشباب على العمل البرلماني عن طريق برلمان الشباب.

وفيما يتعلق بتفعيل دور لجنة الشباب والرياضة البرلمانية بالمجال التشريعي خلال الدورات البرلمانية المتعاقبة فقد كان الدور الاكبر هو تشريع قانون وزارة الشباب والرياضة رقم ٢٥ لعام ٢٠١١، كما نجد هناك قوانين كثيرة متعلقة بالشباب لكن تقدم من قبل لجان ووزارات اخرى كالتعليم العالي والمالية وذلك لتداخل قضايا الشباب في عمل اغلب اللجان البرلمانية.

وبخصوص تشريع قانون تنظيم عمل الطلبة في الجامعات والمدارس فلم يتم التصويت عليه لحد الان، بالرغم من تقديم لجنة التعليم العالي في الدورة البرلمانية الثالثة قانون ينظم عمل الاتحاد الوطني لطبة العراق في عام ٢٠١٥، اذ تم الاعتراض عليه من قبل بعض الكتل السياسية واللجنة المالية باعتبار ان القانون فيه تبعات مالية، لاسيما ان القانون القديم فيه بعض الممتلكات وبعض المناصب والوظائف التنفيذية العليا.

٢. الاليات التنفيذية

حظت جميع البرامج الحكومية المتعاقبة بمواضيع الشباب وتنميتهم والاهتمام بهم ورعايتهم على كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والامنية، غير ان واجهت تنفيذ تلك البرامج مجموعة من المشاكل والمعوقات حالت دون تنفيذها بصورتها المرسومة، فقد تم تنفيذ بعضها وهي استراتيجية وطنية لتنمية الشباب هدفها تمكين الشباب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وتم تاسيس برلمان الشباب واستراتيجية الحد من الفقر والبطالة، ورفع شعارات تدعم الشباب ودورهم في المجتمع العراقي كـ(شباب العراق هدف التنمية الوطنية ومحورها) وشعار (بالشباب يبدأ التغيير) والذي يعكس جوهر المفاهيم التي يتبناها العراق الجديد تجاه شبابة[٢٢].

كما تم استحداث منصب مستشار رئيس الوزراء لشؤون الشباب، وانشاء اللجنة العليا للشباب في عام ٢٠١٥، وهي مؤسسة تنفيذية عملها التنسيق بين الوزارات، غير ان هذه اللجنة عقدت اجتماع واحد برئاسة رئيس الوزراء الاسبق (د.حيدر العبادي)، وايضا تم استحداث منتدى الشباب العراقي هدفة استضافة مجموعة من الشباب لمناقشة مواضيعهم وتحقيق تواصل مثمر بين الشباب والمسؤول بما يحقق المصلحة العامة للشباب والمجتمع.

وبالنسبة الى وزارة الشباب والرياضة كان لها دورا للنهوض بواقع الشباب وتنمية قدراتهم عبر برامجها التدريبية والفنية والرياضية فقد ساهمت بصدور الاستراتيجية الوطنية للشباب وتعد من أبرز المشاريع والخطط الاستراتيجية تتعلق اهدافها الرئيسة بالنواحي الانسانية والتعليمية والتنموية، غير ان هذه الاستراتيجية لم تطبق بشكل كامل الا القليل منها وذلك للظروف الذي مر بها العراق منها الامنية والاقتصادية والسياسية.

وفي ١١ ديسمبر ٢٠٢٠ أطلق العراق التحالف الوطني للشباب والسلام والأمن، برعاية وزارة الشباب والرياضة وذلك بمناسبة الذكرى الخامسة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٠.

بشأن مشاركة الشباب في عملية بناء السلام وحل النزاعات. وتم اعتماد القرار في عام ٢٠١٥ لتسليط الضوء على دور الشباب في إنشاء مجتمعات صحية تعتمد على منطق حل النزاعات ومنع العنف والتطرف.

بالرغم من إطلاق تحالف الشباب والسلام والأمن، غير ان العديد من النشطاء يشعرون بعدم اجراء تحسينات فيما يتعلق بتحقيق مشاركة الشباب بصورة مجدية، فيما يخص السياسات والبرامج الخاصة بالشباب. وفي حين يسعى التحالف إلى دعوة الشباب للمشاركة في صنع القرار، فإن قرار وزارة الشباب والرياضة باستبعاد فئات معينة من العضوية، يقود شعور بأن الطريقة التي بدأ بها التحالف تُمثل شكلاً من أشكال الاستيلاء والسيطرة وتعكس استمرار هيمنة الحكومة العراقية على الشباب وقدرتهم على أن يكون لهم رأي في عمليات صنع القرار. وهناك أيضاً شعور بأن إطلاق التحالف قد تم بدافع الشعور بالالتزام المفروض، وليس بسبب الإخلاص الحقيقي لروح قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٠. ومن هذا المنطلق، فإن القلق الذي يساور النشطاء المدنيين الشباب هو أن التحالف يواجه خطر أن يصبح مجرد واجهة، إذ يعطي الانطباع بأن الشباب يشاركون مشاركة حقيقية في عمليات صنع القرار ولكن في الواقع يعاني من تدخل الدولة. وكمثال على ذلك، لم يشارك التحالف في وضع استراتيجية مكافحة ومنع التطرف العنيف، على الرغم من الآثار الواضحة لها فيما يتعلق بالاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالشباب.

لكن العنصر الحاسم لضمان تنفيذ القرار رقم ٢٢٥٠ بنجاح يتمثل أيضاً في توسيع أجندة الشباب والسلام والأمن لتتجاوز نطاق التحالف الرسمي بل وحتى النشطاء الشباب. إذ توجد شبكات أخرى تتكون من نشطاء المجتمع المدني الشباب والمجموعات الناشطة، من بينها "شبكة ٢٢٥٠" و"شبكة الشباب"، بالإضافة إلى الشبكات الإلكترونية، من المهم أيضاً استحداث مسارات تضمن إدماجهم. ويجب على التحالف عدم احتكار إمكانية الوصول إلى عمليات صنع القرار والتمثيل، ولا ينبغي أن تتعامل معه الحكومة العراقية أو المجتمع الدولي على هذا الأساس.

بالإضافة لذلك، توجد إجراءات أخرى يمكن اتخاذها لتعزيز قدرات الشباب على نطاق أوسع من أجل المشاركة في عمليات صنع القرار وتنفيذ الأنشطة على أرض الواقع. ويشمل ذلك: تبادل الخبرات فيما بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعزيز قدرات الشباب لِتحسين فهمهم لعملية صنع السياسات وكيفية اتخاذ مواقف وتوصيات سياسية، وتوفير منابر للشباب للتعبير عن أولوياتهم والدفاع عن حقوقهم بأنفسهم.

٣. الاليات الحزبية

شهد العراق بعد ٢٠٠٣ ولادة العديد من الاحزاب السياسية وتنوعت الاحزاب بتشكيلاتها وباسمائها واهدافها لغاية ٢٠١٥ كان العمل الحزبي يسودة الفوضى بسبب عدم وجود قانون ينظم عمل تاسيس الاحزاب السياسية الذي جاءت ولاته متأخرة بسبب الطبيعة الحساسة لهذا القانون وتاثيرة الكبير على البلاد.

ويعد قانون الاحزاب العراقي رقم ٣٦ لعام ٢٠١٥ انتصار ليس للعمل السياسي والديمقراطي في العراق فحسب بل يعد انتصار للشباب ولحقوقهم السياسية لما تضمنه القانون من مبادئ حرية الانضمام والعضوية والانتخاب والتاسيس، حيث وضع القانون مجموعة من المبادئ الاساسية التي لها الدور الايجابي على مشاركة الشباب الحزبية وان القانون قد الزم الاحزاب بتنظيم الحركات والتجمعات التابعة لها وقد كيف بعض الاحزاب التنظيمات الشبابية وحولتها الى حركات صدرت لها اجازات تاسيس كتجمع الامل وحركة البشائر، اما في الانتخابات الاخيرة فقد زاده حجم الاحزاب والتجمعات والحركات الشبابية بشكل ملحوض وذلك لما ولدته انتفاضة تشرين من خلق جيل شبابي واعي سياسيا.

الخاتمة:

ان الحق في الانتخاب والترشيح وتقليد المناصب العامة ليست لوحدها تمثل الحقوق في المشاركة الفاعلة بل هناك مجموعة من الحقوق والحريات ترتبط ارتباطا وثيقا بالحقوق كالتظاهر وعدم الممارسة التعسفية ضد الشباب وحريتهم بالتعبير عن ارائهم، مما انعكس ذلك بشكل ملحوظ بما مارسته الحكومة السابقة ضد المحتجين الشباب بالمطالبة بوطن خالي من الفساد وتقديم الخدمات وتوفير فرص العمل، ومن هنا سنوجز ما توصل اليه البحث من استنتاجات وتوصيات وهي:

١. الاستنتاجات

أ. عدم وجود اتفاقية دولية ملزمة خاصة بشرعية الشباب كاتفاقية حقوق المرأة واتفاقية حقوق الطفل جعلت بعض الدول تتوانى في تطبيق حقوق الانسان للشباب ولاسيما الحقوق السياسية.

ب. عدم نجاح مجلس النواب في سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالشأن الشبابي.

ت. لم يكن للشباب أي نصيب في اغلب الهيئات القيادية للأحزاب والقوى السياسية، مما يشكل قلقا حقيقيا على مستقبل مشاركة الشباب في الحياة السياسية في حال استمرار القوى والأحزاب السياسية على النهج السابق في استبعاد الشباب عن المشاركة الحقيقية.

ث. ان مستوى تمثيل الاعمار الشابة ضمن (٣٠ –٤٠) عاما في مجلس النواب العراقي لا يتناسب مع شبابية المجتمع العراقي.

ج. ضعف الاهتمام بتطبيق البرامج والقرارات والإعلانات الدولية المتعلقة بالشباب وعدم تفعيل بعض القرارات الخاصة ولاسيما بالتمثيل الدبلوماسي وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٠.

٢. التوصيات

أ. تخفيض سن الترشيح من (٣٠ – ٢٥) في مجلس النواب ومجالس المحافظات بما يضمن مشاركة فاعلية للشباب في العملية السياسية.

ب. تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب في متابعة تطبيق القوانين والخطط الاستراتيجية المعنية بالشباب، وتفعيل الاهتمام بمشروعات القوانين المقدمة من قبل اللجان المعنية ولاسيما لجنة الشباب والرياضة.

ت. تفعيل قرار مجلس الامن الدولي ذي العدد (٢٢٥٠) في عام ٢٠١٥، والخاص بدور الشباب في صنع السلم والأمن في المناطق التي تشهد صراع ولاسيما المناطق التي تم تحريرها من داعش.

ث. اعتماد نهج مؤسساتي لتنمية الشباب من خلال وضع سياسات خاصة بالشباب لضمان معالجة الاقصاء والتهميش الذي يعاني منه الشباب من خلال تحسين مستويات التعليم وظروف العمل والخدمات الصحية.

ج. الاهتمام بزيادة التمثيل الشبابي العراقي ضمن المحافل الدبلوماسية الخارجية وتفعيل التنسيق ما بين الوزارات (الخارجية، الشباب والرياضة، التعليم، التربية)، ومنظمات المجتمع المدني.

ح. استحداث معاهد ومراكز خاصة لتنمية وتدريب الشباب ضمن الجامعات العراقية.

خ. زيادة مشاركة الشباب عبر تضمين البرامج الحزبية والانتخابية وفق تطلعاتهم واحتياجاتهم وان تكون معبرة حقيقية عنهم كما ينبغي ان تمتلك اليات عمل واضحة وهياكل تنظيمية تحدد طبيعتها، فضلا عن ذلك يجب ان تسمح للشباب بالقيادة والإدارة.

د. تعديل النصوص القانونية التي تحد من مشاركة الشباب في عملية الترشيح للانتخابات التشريعية على المستوى الاتحادي والمحلي، وكذلك الحال تعديل النصوص القانونية التي تمنع تولي الشباب للمناصب التنفيذية على كافة المستويات وإبدالها بالحد الأدنى لسن التصويت.

ذ. استحداث كوتا لتمثيل الشباب اسوة بالكوتا الموجودة لتمثيل المرأة او الاقليات في القوانين المنظمة للانتخابات او لتولي الوظائف العامة لضمان اشراك الشباب في العمل السياسي، وكذلك الحال ينصرف الى الكوتا داخل الاحزاب السياسية لتمثيل الشباب وتوليهم مهام قيادية في الحزب السياسي.

ر. فسح المجال للطاقات الشابه للتصدي للمواقع القيادية في الاحزاب السياسية من خلال تفعيل الاليات الديمقراطية في الترشيح والعضوية داخل الحزب وتبادل السلطة، وكذلك الترشيح للانتخابات والمناصب التنفيذية، ومغادرة البروقراطية والشخصنة والهيمنة العائلية على قيادة الحزب.

ز. ضرورة ان يبادر الشباب الى خوض التجربة الحزبية والتحلي بالايجابية والمطالبة بالحقوق وعدم العزوف عن العمل السياسي بكل اشكاله والضغط المستمر باتجاه منح الشباب فرص أكثر لإثبات اهليتهم وجدارتهم في ادارة مفاصل الدولة بكافة قطاعاتها.

المصادر

١. دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٠١٢)، بغداد، ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٥، ص ٢

٢. المصدر السابق نفسة، ص ١٦.

٣. المصدر السابق نفسة، ص ١٧.

٤. المصدر السابق، ص ١٨.

٥. قانون الاحزاب العراقية رقم (٣٦) لعام ٢٠١٥، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٣٨٣)، بغداد، ١٢/ ١٠، ٢٠١٥، ص ٢١.

٦. التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤، شباب العراق تحديات وفرص، وزارة التخطيط وبيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٤، ص٢٦.

٧. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق ٢٠١٠، وزارة التخطيط بدعم صندوق الامم المتحدة للسكان، ٢٠١١، ص ٥٨.

٨. قاسم شاكر الفلاحي، نوار جليل هاشم، اثر العامل البشري في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٠، بحث منشور على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ضمن اعمال المؤتمر العلمي الاول، ٢٠١٠، ص ص ٦-٧.

٩. عبد الله فاضل حسين، التطور التاريخي للانتخابات في العراق (١٩٢٠- ٢٠١٤)، مجلة دراسات انتخابية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، العدد الاول، بغداد، ٢٠١٥، ص ١١٤.

١٠. تقرير المرصد النيابي العراقي للدورة التشريعية الثانية لمجلس النواب العراقي (٢٠١٠-٢٠١٤)، مؤسسة مدارك، بغداد، ٢٠١٠، ص ص ٢٧- ٢٨.

١١. عبد الله فاضل حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

١٢. العراق يسجل أعلى نسبة عزوف في أول انتخابات تشريعية بعد دحر الجهاديين، تقرير منشور على شبكة المعلومات على الموقع (https://www.dw.com/ar).

١٣. آرا ابراهيم، شبان العراق أعادوا اللعبة الى البداية، فهل سيضحكون في النهاية؟، تقرير منشور على شبكة المعلومات على الموقع (http://kirkuknow.com/ar/news/61695).

١٤. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، العراق، ٢٠١٨، ص ٤٩.

١٥. آرا ابراهيم، شبان العراق أعادوا اللعبة الى البداية، فهل سيضحكون في النهاية؟، تقرير منشور على شبكة المعلومات على الموقع (http://kirkuknow.com/ar/news/61695).

١٦. فرانس برس، الانتخابات العراقية بالأرقام.. التصويت وأبرز المرشحين، https://www.alhurra.com/iraq

١٧. ن

١٨. أحمد الدباغ، أكثر من ٢٢٠ وجها جديدا فازوا في انتخابات العراق.. الجماهير تعاقب الأحزاب التقليدية، https://www.aljazeera.net/news/politics

١٩. Youth participation in national parliaments , Inter Parliamentary Union, Geneva , 2016, p4.

٢٠. هند المغربي، الأمم المتحدة: ٢,٦ % فقط نسبة تمثيل الشباب فى البرلمان عالميا، https://www.youm7.com/story

آليات التمكين الاجتماعي للشباب العراقي: ريادة الاعمال الاجتماعية نموذجاً

م. د. نيران عدنان كاظم*

السياق العام:

يعد مفهوم التمكين من بين المفاهيم المستحدثة في مجال المواطنة، والتنشئة الاجتماعية والتنمية الذاتية والمحلية، والنوع الاجتماعي ويستخدم بالخصوص لمعالجة قضايا التنمية المستدامة ومشكلات الفئات المستضعفة والمجموعات المضطهدة والفئات العمرية والنوع الاجتماعي والمحرومين من المشاركة في اتخاذ القرار ويُفهم التمكين الاجتماعي على أنه عملية تنمية الشعور بالاستقلالية والثقة بالنفس، والعمل الفردي والجماعي لتغيير العلاقات الاجتماعية والمؤسسات والخطابات التي تستبعد الشباب وتبقيهم في حالة من التهميش، من خلال تطوير الشباب للمهارات الاجتماعية لتمكين الشباب والمراهقين المهمشين ليصبحوا مبتكرين اجتماعيين ورجال أعمال اجتماعيين. ويعتمد ذلك على اكسابهم مهارات التوظيف، والمهارات الحياتية بما في ذلك حل المشكلات، والتفكير النقدي، والتفكير الإبداعي- الابتكار-، ومهارات التواصل، والقيادة والتعاون والمشاركة الهادفة وبناء الروابط الاجتماعية والعمل الجماعي.

*) استاذة العلوم السياسية - كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

خلفية الموضوع:

يُعدّ تمكين الشباب جوهر تحقيق الأمن في العالم عمومًا وفي العالم العربي والعراق خاصة، إذ إن تمكين الشباب وجعله قادرًا على أن يكون فاعلً في مجتمع القرن الحادي والعشري، ضمان لتوازن المجتمع وتطوره على مستويات عديدة، ووقاية له من الاضطرابات والانحرافات والجرائم وكل أصناف التهديدات الأمنية. وفي تمكين الشباب وجعله قادر على الاكتساب والكسب والمشاركة في صنع القرار، ضمان لتماسك المجتمع، وضمان لقرارات، وسياسات ناجعة، ومتوازنة. ومن شأن سياسات التمكين أن تقلّص من هشاشة الشباب ومن عوامل الأخطار لديهم، ومن شأن هذه السياسات أن تعزّز لديهم الصمود النفسي المرن وتجعلهم قادرين على مجابهة التحديات وإيجاد الحلول الملائمة سرعة والإسهام بفاعلية في صمود المجتمع في التاسع من كانون الاول ٢٠١٥، أعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرار مجلس الامن ٢٢٥٠ الذي حث الدول الأعضاء على إشراك صوت الشباب في صنع القرار والمشاركة بشكل هادف وشامل في عمليات السلام وقد مهد القرار الطريق لتمكين الشباب العالمي المتزايد للسعي من أجل السلام والأمن كما وأقر القرار ٢٢٥٠ بأن الشباب غالباً ما يشكلون غالبية سكان البلدان المتأثرة بالنزاع المسلح.

وبسبب الطبيعة الإلزامية للقرار رقم ٢٢٥٠ والذي يعد من أهم القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي والتي لاقت اهتماماً كبيراً من الحكومات والاطراف الفاعلة الوطنية والدولية وايضاً الشباب وبالنسبة للسياق العراقي، كانت وزارة الشباب والرياضة هي الجهة الأكثر استعداداً واهتماماً بتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن، فمنذ عام ٢٠١٥ وهي تعمل على التعريف بالأجندة وتدعم الشروع في تطبيقها وبالفعل أدى الصراع مع تنظيم داعش الإرهابي والنظر في كيفية تأثيره على الشبان والشابات في العراق إلى زيادة اهتمام الوزارة بأجندة الشباب والسلام والامن وأتت الرغبة في تفعيل القرار رقم ٢٢٥٠ ثمارها في كانون الأول ٢٠٢٠ بعد إطلاق تحالف

الشباب والسلام والأمن في العراق، الذي وحد جهود نشطاء بناء السلام الشباب والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين وأعضاء المجتمع المدني وجمعهم سوياً في عام ٢٠١٤ وجدت التقديرات أن (١،٨) مليار من سكان العالم تتراوح اعمارهم بين ١٠ سنوات و ٢٤ سنة وأن الأطفال والمراهقين في ٤٨ من بلدان العالم الأقل نمواً يشكلون أغلبية السكان وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ المذكور، فالشباب المقصودون هم أكثر بكثير إذ تبلغ نسبة السكان دون سن ٢٤ عاماً في الدول الأقل تقدماً نحو ٦٠ %، وستزداد أعدادهم بـواقع ٦٠ % أخرى بحلول منتصف هذا القرن.

كما تؤكد المواثيق والعهود الدولية، على حق الشباب بالفرص المتكافئة والمشاركة بالحياة الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ والسياسة العامة للدولة في سياسة التشغيل الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ وخطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ والاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠١٣-٢٠٢٠

وفي السياق العراقي ومنذ التغيير السياسي الحاصل في العراق في نيسان عام ٢٠٠٣، تعاني فئة الشباب العراقي من ارتفاع نسبة العاطلين الذين لم يسبق لهم العمل ويبحثون عنه بعمر (١٥-٢٤) سنة بنسبة (٢٦،٦%) وفي العام ٢٠٠٦ وطبقاً لمسح بالعينة فإن من بين (٨٩٩٦٥٨) فرداً هناك (١٥٢٢٨) فرداً عاطلاً عن العمل وإن أكثر المتعطلين هم في الفئة العمرية (١٥-٢٩) سنة، وفي العام ٢٠١٧ بلغ معدل البطالة ٢٨% بين الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة وهنا مكمن الخطر إذ تتركز البطالة في فئة الشباب.

وقد أدت تزايد ظاهرة البطالة وشيوعها وشحة فرص العمل مقارنة بنسبة الراغبين بالعمل والتي تعزى في جزء كبير منها إلى النمو السكاني والضغوطات السكانية المتزايدة في ظل عجز سوق العمل للتعامل مع عدد الباحثين عن وظيفة، أدت لانعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية سلبية على فئة الشباب العراقي، وشكلت آثارها خطراً على المجتمع عند ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل وتركهم دون مصدر

رزق وما ترتب على هذه الآثار من انعكاسات اجتماعية أدت إلى سوء العلاقات الاجتماعية، وأخلاقية قادت الشباب إلى الجريمة والانحراف وهناك الفقر وسوء الرعاية الصحية وانخفاض المستوى التعليمي فضلاً عن تحديات وتوترات على النظام السياسي القائم، وبالتالي تظهر الصراعات الاجتماعية وارتفاع نسبة الجريمة والعنف مما نتج عنه عدم استقرار الدولة مما حدى بالشباب العراقي في العام ٢٠١٩، تنظيم احتجاجات ضد الحكومة رفعوا فيها لافتات يطالبون بإيجاد فرص العمل وتعيين الخريجين وتوفير الخدمات

المنهجية:

تم اتباع منهج التحليل النظمي والاستقصائي لدراسة طبيعة الموضوع والمتغيرات ذات العلاقة للوصول الى نتائج وحلول واقعية.

الجدول الزمني لموضوع الدراسة:

تركز الدراسة على موضوع التمكين الاجتماعي للشباب العراقي بعد التغيير السياسي الحاصل في العراق في نيسان ٢٠٠٣.

تطور الموضوع: ريادة المشاريع الاجتماعية كأحد مداخل التمكين الاجتماعي للشباب العراقي

ان بناء الوعي الاجتماعي للشباب وتطوير المهارات من جانب، فضلاً عن تغيير التصورات عن الشباب كعوامل تغيير إيجابية، بدلاً من كونهم مشكلة يجب حلها، ينمي لدى الشباب إحساس أكبر بالمجتمع ويشعرهم بمزيد من المشاركة والاحترام من قبل مجتمعاتهم، مما يمكنهم أن يسهموا في بناء السلام والتماسك الاجتماعي ويتم ذلك من خلال تزويد الشباب بالمهارات والموارد التي يحتاجون إليها لتحديد المشكلات في مجتمعاتهم المحلية وتصميم الحلول لهم.

وتُعد ريادة الأعمال الاجتماعية (Social entrepreneurship) نموذج عمل ربحي يسعى إلى إحداث تأثير إيجابي على القضايا الاجتماعية أو البيئة. في السنوات العديدة الماضية، ظهر نوع جديد من رواد الأعمال: رائد الأعمال الاجتماعي. ريادة الأعمال الاجتماعية هي العملية التي يقوم من خلالها الأفراد والشركات الناشئة ورواد الأعمال بتطوير وتمويل الحلول التي تعالج القضايا الاجتماعية بشكل مباشر. لذلك، فإن رائد الأعمال الاجتماعي (the social entrepreneur) هو الشخص الذي يستكشف فرص العمل التي لها تأثير إيجابي على مجتمعهم أو المجتمع أو العالم. في حين يتم الخلط أحيانًا مع المنظمات غير الربحية، فإن ريادة الأعمال الاجتماعية هي مسعى هادف للربح، على الرغم من التركيز بشكل أكبر على إحداث تغييرات اجتماعية أو بيئية.

زاد الاهتمام بفكرة الريادة الاجتماعية، فلم يعد الشباب في العراق والعالم العربي مقبلين على التطوع وحسب، بل إنّهم بدأوا بالسعي لإنشاء مشاريعهم الخاصة بهدف إيجاد حلول للتحديات التي تواجههم وتواجه من حولهم، ومع إمكانية الحصول على دعم مادي لتنفيذ أفكارك على أرض الواقع، أصبح بإمكانك المساهمة في التنمية والتقدم المجتمعي بشكل فعال. تصفح على موقع فرصة

<u>نماذج لرواد اعمال اجتماعية:</u>

أولاً: معمل حياكة السجاد في كركوك يستكشف فرص عمل للنازحين

عمل هذا المشروع على تمكين عشرين متدربة شابة من تعلم الفن القديم لنسج السجاد على يد الحائكين المهرة ويتضمن المشروع نقل المهارات والحفاظ على التراث والتدريب المهني وخلق سبل كسب العيش وقد تم اختيار المتدربات من مختلف المكونات والنازحين والأشخاص ذوي الإعاقة في كركوك.

تولى تنفيذ المشروع التدريبي معهد القيادات النسائية، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتمويل من الحكومة اليابانية.

إحدى المتدربات في هذا البرنامج التدريبي هي الآنسة هانم، وهي صماء بيد انها ليست إعاقةً على الإطلاق فالآنسة هانم تقوم بنسج قطع جميلة ومعقدة تتكون من ثلاثمائة عقدة دون أن تفقد تركيزها الفائق الدقة على التصميم مما يؤكد بلوغ الانسة هانم التمكين والوصول والحماية.

كما أشار مدير معمل سجاد كركوك إلى أنه تلقى ما يزيد على ٢٠٠ طلب وكان التنافس كبيراً على الشواغر الـ ٢٠ المتاحة، ومن المثير للاهتمام أنه على الرغم من ارتفاع الأجور وظروف العمل الجيدة لم يقدم أي رجل طلب للانضمام الى برنامج التدريب الصناعي.

ثانياً: تجربة التسويق الالكتروني

الانسة (زهراء سالم بجاي)[٥٢] العمر ٢٩ سنة خريجة معهد الفنون النسوية في سوريا / دمشق وخريجة المعهد الفرنسي لتصميم الازياء والخياطة وحاصلة على شهادة البكالوريوس في الفنون الجميلة / قسم التربية الفنية من جامعة بغداد لعام ٢٠١٦، وبعد فشل محاولات كثيرة للحصول على وظيفة ضمن القطاع العام اتجهت الانسة زهراء لفتح مشروعها الخاص في التسويق الالكتروني لتصميم وخياطة الالبسة النسائية وبدعم مادي ومعنوي من الاهل والاصدقاء

بعد أكثر من ثلاث سنوات من العمل استطاعت الآنسة زهراء تحقيق النجاح في مجال عملها لتقوم بفتح بوتيك وعمل براند خاص بها عرف باسم (outfit-Zahraa) فضلاً عن معهد لتعليم مهنة الخياطة للشابات العراقيات إذ اكدت الأنسة زهراء بنقل

٥٢- لقاء شخصي مع الأنسة زهراء سالم بتاريخ ٤ حزيران ٢٠٢٢

تجربتها ومعرفتها للشباب العراقي للاستفادة في فتح مشاريعهم الخاصة والحصول على فرص عملهم بدلاً عن انتظار الوظيفة العامة.

دربت الانسة زهراء العشرات من الشابات العراقيات على مهنة التفصيل والخياطة في بغداد وبأسعار رمزية لا تتعدى كلفة المواد الاولية للتدريب لتتحمل هي العبء المادي الاكبر رغبة منها في نقل تجربة مهارة الخياطة للشباب ومساعدتهم لفتح مشاريعهم الخاصة وتحدثت بكل فخر عن متدرباتها اللواتي استطعن تطوير عملهن والوصول لمستويات عالية من الدقة بالعمل فضلاً عن فتح مشاريعهن الخاصة والتي لاقت قبول كبير في مجال التسويق الالكتروني وليس هذا فقط بل هناك تجربة مميزة لها من خلال تدريب اللاجئين السوريين في العراق بالتعاون مع منظمة آيشو التابعة للأمم المتحدة وحصولها على شهادات تقديرية .

تحدثت مع الانسة زهراء عن المعوقات التي واجهتها بدايات عمل والتي في مقدمتها

١) التكاليف المالية الذي يتحملها الشاب وعدم وجود برامج حقيقية لتقديم المساعدات المالية اذ تحدثت عن مسألة القروض وارباحها العالية والتي تحَمل الشاب اعباء مالية كبيرة يعجز عن الايفاء بها والتي تحتاج سياسات خاصة لمواجهة هذا المعوق

٢) الخوف من الفشل وعدم القدرة على المواصلة بسبب تعامل ونظرة المجتمع للشباب على انهم المشكلة وليس الحل مما يتوجب وجود برامج لتشجيع الشاب على خوض زمام الامور فضلاً عن تغيير نظرة المجتمع للشاب من أنهم أساس المشكلة إلى اعتبارهم هم الحل وهذا ما جاءت به مبادئ القرار ٢٢٥٠ لتمكين الشاب.

ثالثاً: خلق فرص عمل لائقة بتطبيق نهج التشغيل المكثف في أعمال الحفاظ على التراث الثقافي (٢١ شباط ٢٠٢١ – ٢٨ شباط ٢٠٢٣)

أقامت منظمة العمل الدولية مشروع إلى حماية مواقع التراث الثقافي في شمالي العراق وإعادة تأهيلها باتباع نهج التشغيل المكثف في أعمال البناء، ومنها إعادة التأهيل والصيانة والترميم وتطوير الموقع والعرض وتستهدف الوظائف التي أوجدها هذا المشروع كلاً من العراقيين واللاجئين السوريين.

تسعى منظمة العمل الدولية من ناحية أولى إلى اتخاذ تدابير فورية قصيرة الأجل تعزز الكرامة الإنسانية والتماسك الاجتماعي بغية خلق فرص اقتصادية طويلة الأجل، ومن ناحية أخرى إلى التركيز على فرص العمل اللائق المستدامة على المدى الطويل وأنشطة ريادة الأعمال في إطار بيئة سياسات مواتية، كما يتماشى المشروع مع استراتيجيات السلطات الوطنية والمحلية الرامية إلى إحياء مواقع التراث الثقافي في البلاد لتنويع المنتجات والترويج السياحي مع الاستفادة من الأصول المادية والطبيعية للبلاد دعماً لتحسين فرص كسب عيش العراقيين والسوريين على المديين القريب والبعيد، كما نظمت منظمة العمل الدولية بتاريخ ١٤ شباط ٢٠٢١، بالشراكة مع الشركة العراقية للكفالات المصرفية، ورشة لتدريب مدربي مقدمي خدمات الاعمال في العراق على برنامج منظمة العمل الدولية "ابدأ وحسن مشروعك"، لتزويدهم بالأدوات اللازمة لدعم رواد الأعمال المحتملين والحاليين في المنطقة.

يشمل برنامج التدريب على إدارة الأعمال التابع لمنظمة العمل الدولية ثلاثة مجالات رئيسية تغطي مراحل بناء مشاريع الأعمال وتطويرها: صياغة فكرة المشروع، وبدء المشروع، وتحسينه.

يتضمن ذلك مقررات تدريب على إعداد خطة عمل لبدء مشروع جديد؛ دعم رواد الأعمال الجدد لتقييم استعدادهم للبدء بمشروعهم، وتعريف رواد الأعمال الحاليين بمبادئ إدارة الأعمال.

في العراق، يشارك في التدريب شخصياً ٢٠ مدرباً من القطاع المالي، أي الشركة العراقية للكفالات المصرفية، البنوك الشريكة ومؤسسات التمويل الصغير التي تتعاون معها منظمة العمل الدولية، فضلاً عن مدربين من مراكز الشباب التي تدعمها اليونيسف، وجمعيات محلية تقدم خدمات الاعمال لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. بعد انتهاء الورشة، سيقوم هؤلاء المدربون بتدريب المستفيدين المستهدفين، بمن فيهم الشباب النازحون واللاجئون وأفراد المجتمع الذين يخططون لبدء مشاريع أعمال جديدة، وأيضاً اصحاب المؤسسات القائمة التي تريد تطوير منشآتها وتنميتها.

انخراط أطراف أخرى في موضوع الدراسة:

تُعد وزارة الشباب والرياضة هي الجهة الأكثر استعداداً واهتماماً بتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن كما وتسعى المنظمات الدولية من ناحية أولى إلى اتخاذ تدابير فورية تعزز الكرامة الإنسانية والتماسك الاجتماعي بغية خلق فرص اقتصادية طويلة الأجل، ومن ناحية أخرى إلى التركيز على فرص العمل اللائق المستدامة على المدى الطويل وأنشطة ريادة الأعمال في إطار بيئة سياسات مواتية، إذ نظمت منظمة العمل الدولية، بالشراكة مع الشركة العراقية للكفالات المصرفية، ورشة لتدريب مدربي مقدمي خدمات الاعمال في العراق على برنامج منظمة العمل الدولية فضلاً عن تركيز برنامج التماسك الاجتماعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – UNDP في العراق على تمكين الافراد الفاعلين وقادة المجتمع على استخدام الأدوات المنهجية لمنع التوترات المجتمعية وكيفية التعامل معها من خلال بناء القدرات في مجال تعزيز

التماسك المجتمعي، كما بادرت منظمة اليونيدو التابعة للأمم المتحدة وبتمويل من وكالة التنمية النمساوية، بتنظيم برنامج تدريب على ريادة الاعمال للاجئين السوريين في شمال العراق

تحليل الدور :

بغض النظر عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، إن زيادة عدد الشباب وارتفاع نسبة البطالة بينهم في إي مجتمع تنطوي على زيادة في الاضطرابات الاجتماعية علماً أن العمر ليس عامل زعزعة للاستقرار، بل إن عدم الاستقرار يرتبط بالأحرى بالقدرة الاستيعابية المحدودة لسوق العمل على توفير فرص عمل وبالأخص الشباب المتعلم، فكلما زادت البطالة بين الشباب المتعلم ازدادت الميول النفسية نحو عدم الرضا وعدم الاستقرار والعنف وهذا ما يستدعي إيجاد الحلول الناجعة المتمثلة بتمكين الشباب اجتماعياً عن طريق جملة من السياسات وفي مقدمتها تشجيع وتمكين الشاب العراقي في مجال متعددة ومنها ريادة الاعمال الاجتماعية.

تواجه الكثير من المجتمعات ومنها المجتمع العراقي، تحديات كبيرة في جهودها المبذولة لدفع عجلة التنمية بأبعادها المختلفة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) نحو مزيد من تحقيق النمو والاستدامة. وتؤثر الريادة ايجاباً في التنمية والاستدامة من خلال إنشاء منظمات أعمال محلية مما يساهم في التطور المحلي عن طريق توفير فرص العمل للشباب وزيادة العوائد، إذ تلعب المشاريع الريادية دوراً هاماً في الاقتصاديات العالمية كونها من ابرز محركات النشاط والنمو الاقتصادي ومن ثم المساهم الأكبر في توفير فرص العمل وتمكين الشباب، ذلك أن من أبرز ما يميز المشروعات الريادية قدرتها على استيعاب الشباب وكونها تعد ذات كثافة في عنصر العمل وميدان لتطوير القدرات والامكانات البشرية وبالأخص الشبابية مما يجعلها مكاناً مناسباً لاستثمار الطاقات البشرية ويساهم مساهمة فعالة في الحد من ظاهرتي

الفقر والبطالة للشباب، إلا أن هذه المشاريع تواجه مجموعة من المعوقات والمشكلات وهي:

المعوقات التي تواجه المشاريع الريادية:

يواجه نمو وتطور المشاريع الريادية مجموعة من المشكلات التي تختلف من مكان إلى آخر ومن قطاع إلى آخر ومن مدة زمنية إلى أخرى ويمكن تلخيص هذه المشكلات بالتالي:

١) تعاني الأعمال الريادية الاجتماعية الناشئة شحة التمويل، إذ أن جزء كبير من نفقات إنشاء نشاط أو تنظيم ريادي يتحملها رواد الاعمال الاجتماعية، أي أن الاعمال الريادية لاتزال في غالب الأمر جهداً شخصياً.
٢) الخوف من الفشل وعدم قناعة اصحاب المشاريع في التدريب وفي امكانية تطوير المهارات
٣) عدم وجود إطار قانوني وتشريعي ينظم عمل المشاريع الريادية
٤) عوز في الشراكات التي تدعم المشاريع الريادية وفي مقدمتها القطاع الخاص وعدم وجود تنسيق بين عناصر منظومة تمكين الشباب لتخطي التحديات وتجذير الايجابيات لترقى لتحقيق رؤية القرار ٢٢٥٠
٥) افتقار الشباب العراقي الى الوعي والمعرفة الكافية بمفهوم ريادة الاعمال الاجتماعية كمدخل من مداخل التمكين وعلى المستويات كافة
٦) المنطق الكامن وراء الطريقة التي يجب أن تُنفذ من خلالها أجندة الشباب والسلام والأمن في العراق ففي الوقت الراهن، يسود شعور بأن الشباب لا بد وأن يدعموا التزامات الحكومة، في حين يجب أن يكون المنطق عكس ذلك: إذ يتعين على الحكومة العراقية أن تدعم الشباب ومبادراتهم وأفكارهم وتأثيرهم وقدرتهم على العمل باستقلالية.

٧) عدم حدوث تقدم ملموس وأيضاً من النهج غير المنظم الذي تتبعه وزارة الشباب والرياضة. فمن ناحية، ثمة حاجة إلى وجود خطة عمل يتم من خلالها تعميم البرامج والسياسات الموجهة للشباب، وكذلك مشاركتهم في عمليات صنع القرار، في كافة الوزارات. لن يساهم هذا في إفساح مجال أكبر للشباب خلال عمليات صنع القرار وأيضاً تمكينهم من الاضطلاع بأدوار قيادية أكثر فحسب، وإنما سيعكس أيضاً مدى جدية الحكومة العراقية في الالتزام بالتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٠.

ولغرض تخطي المشكلات والمعوقات اعلاه والمضي بتجذير ودعم ريادة الاعمال الاجتماعية كأحد وسائل وآليات تمكين الشباب العراقي اجتماعياً تحت مظلة القرار الاممي ٢٢٥٠، كون الشباب الطاقة الهائلة والقوى المحركة التي تنهض بها الامم إذا حسن إعدادهم وتوجيههم والاستفادة منهم وتأسيساً على كل ما تقدم، نقدم بعض التوصيات للنهوض بواقع ريادة الاعمال الاجتماعية:

التوصيات:

١ – نشر مفهوم ريادة الأعمال في المؤسسات الحكومية العامة والخاصة من خلال اقامة الفعاليات والبرامج المتخصصة بالشراكة مع الجامعات العراقية التي تمتلك مثل هذه الخبرات.

٢– انشاء مجلس اعلى خاص لريادة الأعمال من اجل احتضان المشاريع والأفكار الجديدة ودعمها وتقديم المنح والقروض لهذه المشاريع من قبل بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كوزارة المالية أو رابطة المصارف

٣- تقديم الدعم والتمويل للمشاريع الريادية وتبني الأفكار الجديدة وتحويلها الى مشاريع منتجة.

٤- توفير التدريبات المهنية اللازمة لتلقي التعليم والتدريب المناسب، مما يتيح زيادة فرص العمل.

٥- اجراء البحوث والدراسات المتخصصة ذات العلاقة بريادة الأعمال وتأثيرها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها.

٦- اقامة اسبوع ريادة الاعمال العالمي من اجل تسليط الضوء على القصص الناجحة في ريادة الاعمال وتزويد رواد الاعمال الطموحين بالمعرفة والدعم الذي يحتاجونه للمساعدة في تحويل الاحلام الى الحقيقة.

٧- يمكن للمجتمع الدولي مساعدة الحكومة من أجل اعتماد أجندة وطنية، وفي الوقت نفسه ممارسة الضغط عليها للتأكد من أن الشباب لا يتعرضون للتهميش أو الاستغلال، كما ويمكن إشراك الشباب في وضع هذه الاستراتيجية الوطنية وإشراكهم أيضاً في الإشراف على تطبيقها وإنجاز المراحل المهمة منها والتحقق من تأثيرها.

٨- يمكن لأعضاء المجتمع الدولي أن يدعوا إلى آليات تمويل تدعم أجندة الشباب والسلام والأمن حتى لا تخضع لإدارة تنازلية من قِبل وزارة الشباب والرياضة فقط: مثلاً، على الشباب أن يؤدوا دوراً مهماً في الإشراف على كيفية استخدام التمويل، وأن يُمنحوا درجة من الاستقلالية التشغيلية عندما يُستخدم التمويل من أجل دعم المشاريع والأنشطة.

المصادر

١) قرار مجلس الامن ٢٢٥٠

٢) إيثار عبد الهادي، سعدون محمد سلمان، دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات المنعقد في جامعة ورقلة، ٢٠١١

٣) الامم المتحدة (الاسكوا)، الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، نشرة التنمية الاجتماعية،

المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢٠

٤) أكاديمية فولك برنادوت(FBA) بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، تقرير عن الشباب والسلام والأمن في العراق: تنفيذ أولويات بناء السلام التي حددها الشباب على أرض الواقع، بغداد، العراق تشرين الثاني،٢٠٢١

٥) يزيد عباسي، مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦

٦) فؤاد العوني، الشباب والتنمية المستدامة وسياسات التمكين، المرصد الوطني للشباب، بيروت، لبنان، ٢٠١٩

٧) سليم المصمودي، سياسات تمكين الشباب والمرأة في العالم العربي: الواقع والفرص والتحديات، ورقة تحليل سياسات أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية

٨) التقرير الوطني للمرصد العالمي لريادة الاعمال، الاردن، ٢٠١٩/٢٠٢٠

٩) فهيمة كريم رزيج، تمكين الشباب: الفرص والتحديات، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع

١٠) علي محمد، من القول إلى الفعل: أجندة الشباب والسلام والأمن وتطبيقها في المنطقة العربية "مصر نموذجاً"، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الأنسان، جمهورية مصر العربية،٢٠٢١

١١) UNDP، تقرير عن تمكين الشباب يؤمن المستقبل: نحو نموذج تنمية جديد جدير بالشباب في المنطقة العربية، ٢٠١٦

١٢) مقابلة شخصية مع الآنسة زهراء سالم بجاي، رائدة اعمال اجتماعية، حزيران ٢٠٢٢

١٣) أحمد خضير حسين، واقع الشباب العراقي في مجال البطالة.. ارقام واحصائيات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١.

ضمان المساواة وعدم التمييز بين فئات الشباب في العراق

د. طالب جبار حسن*

السياق العام للبلد: إن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق بعد التغيير الحاصل في عام ٢٠٠٣، نتج عنه صراع طائفي وعرقي، وكذلك وجود تحديات امنية عديدة من الداخل والخارج، وكذلك الخلل الواضح في إدارة العراق من قبل الحكومات بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة لغياب التوافق على برنامج حكومي، وغياب الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لذلك أصبحت العملية السياسية تفتقر إلى القدرة على التجديد والتغيير اللازمين لإنتاج بدائل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

خلفية القضية المختارة: إن عدم الاستقرار في العراق نتج عنه تعرض الاقليات الى اعمال عنف من قتل وتهجير وقسري وانتهاكات عديدة، ولأسباب عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية واهمها غياب الهوية الوطنية الشاملة وغياب ثقافة احترام وقبول الاخر المختلف، اما فيما يخص الاشخاص ذوي الاعاقة فان ضعف أو غياب تنفيذ التشريعات والعمل فيها أدى الى اقصاء واستبعاد ذوي الاعاقة من المشاركة بالحياة العامة والشراكة وحمايتهم بسبب عدم المساواة والتمييز ما بين الاشخاص ذوي الاعاقة والاشخاص من غير ذوي الاعاقة، وكذلك الاقليات وفئات المجتمع الاخرى، ومما زاد القضية تعقيدا تعامل القائمون على السلطة مع تداعيات هذه القضايا وكأنها تخص مصير جزء من المجتمع، بينما القضية هي قضية المجتمع ككل، وأن البحث عن آلية

*) باحث حائز على الدكتوراة في النظم السياسية – كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

لتحقيق الانسجام المجتمعي ليس امرا مقصورا على ذوي الاعاقة وافراد الاقلية، بل هي قضية حساسة لابد من التألف والتكاتف بين الجميع حكومة وشعبا، لإيجاد المخرج المناسب لها ولغرض تحقيق الاندماج الاجتماعي.

المنهجية

اعتمدت الورقة البحثية على منهج رئيسي وهو التحليل النظمي لدراسة حجم التمييز وعدم المساواة اتجاه الأشخاص ذوي الإعاقة والاقليات، وكذلك تم اعتماد المنهج القانوني لذكر ما جاء في المواد القانونية في الإعلانات والاتفاقيات الدولية والدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والاقليات.

الجدول الزمني للمشكلة موضوع الدراسة: حددت مدة الدراسة من ٢٠٠٣ – ٢٠٢٢م

الهيكلية

تم تقسيم خطة الورقة البحثية الى محورين، تناول المحور الأول الضمانات الدولية للأشخاص ذوي الاعاقة والاقليات في العراق، في حين تناول المحور الثاني المعوقات التي تواجه الاشخاص ذوي الاعاقة والأقليات في المساواة وعدم التمييز

المحور الاول: الضمانات الدولية للأشخاص ذوي الاعاقة والاقليات في العراق

لقد بلغت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة حوالي ١٥% من سكان العالم، وفق احصائيات منظمة الصحة العالمية، يواجهون عدم المساواة والحماية والتمييز في الحصول على الموارد الأساسية مثل التعليم والعمل والرعاية الصحية وأنظمة الدعم القانوني؛ لذلك يتوجب كما يؤكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة، أن: (نزيل جميع العوائق التي تؤثر في إدماج ذوي الإعاقة ومشاركتهم في المجتمع، من خلال طرق منها تغيير المواقف التي ترسخ التمييز. فنحن بحاجة إلى العمل بمزيد من الجد على كفالة أن توفر الهياكل الأساسية والخدمات الدعم اللازم للتنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة التي تخدم الجميع).

وتزايد الإدراك في أنحاء العالم في إن حرمان هذا العدد الكبير والمتزايد من حقوقهم الإنسانية لم يعد مقبولا، لذا يكون من المهم التأكيد على أنه للأشخاص كافة

ذوي الإعاقة الحق في عدم التعرض للتمييز السلبي في التمتع بحقوقهم على أي أساس معياري للتمييز.

وعليه صدرت عدة مواثيق ومعاهدات وإعلانات دولية، وكان **أهمها** اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة من الأمم **المتحدة** في عام ٢٠٠٦م، وهي من أهم الاتفاقيات المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ ودخلت حيز النفاذ في ٢٠٠٨/٤/٣٠م ولغرض تعزيز وكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى قدم المساواة لجميع حقوق الانسان بالحريات الأساسية واحترام كرامتهم وانضم العراق إلى هذه الاتفاقية حسب قانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٢م.

هذه الاتفاقية تتكون من الديباجة المؤلفة من خمسة وعشرين فقرة وخمسين مادة وستقدم مساهمة جوهرية في تدارك الحرمان الاجتماعي البالغ للأشخاص ذوي الإعاقة وستشجع مشاركتهم في المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية على أساس تكافؤ الفرص سواءً من البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو.

وأشارت المادة (١) من الاتفاقية ((الغرض من هذه الاتفاقية هو تعزيز وحماية وكفالة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة ويشمل مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين)).

وأشارت المادة (٣) على بعض المبادئ التي تخص مشاركة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة الآتية: -

١. احترام كرامة الأشخاص المتأصلة واستقلالهم الذاتي بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم واستقلاليتهم.
٢. عدم التمييز.

٣. كفالة ومشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع.
٤. احترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية.
٥. تكافؤ الفرص.
٦. المساواة بين الرجل والمرأة.

ونصت المادة (٦) إلى النساء ذوات الإعاقة:

أ تقر الدول الأطراف بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز وإنها ستتخذ في هذا الصدد التدابير اللازمة لضمان تمتعهن كاملاً على قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الاساسية.

ب تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة للتطور والتقدم والتمكين للمرأة بغرض ضمان ممارستها حقوق الإنسان والحريات الأساسية المبينة في هذه الاتفاقية والتمتع بها.

وأشارت المادة (١٢) على الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة أمام القانون وأشارت المادة (١٤) على حرية الشخص وأمنه وأشارت وأشارت المادة (٢٩) على المشاركة في الحياة السياسية والعامة بما في ذلك كفالة الحق والفرص للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لكي يصوتوا وينتخبوا.

وآخر الاهتمامات الدولية هو اهتمام الأمم المتحدة التي دعت إلى بذل مزيد من الجهد لدعم شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية المستدامة؛ وذلك ضمن جدول أعمال التنمية ٢٠٣٠ للأشخاص ذوي الإعاقة جميعاً (عدم التخلي عن أحد)، إن اهداف التنمية المستدامة في مسألة الإعاقة لا تتعلق بالاحتياجات ولكن بالحقوق والتمكين.

أما بخصوص الضمانات المحلية، نلاحظ أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م هو الدستور الأول الذي نص على ضمان حقوق ومتطلبات ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة بصفة خاصة وبذلك تميز عن الدساتير السابقة منذ تأسيس الدولة العراقية،

إذ نصت المادة (٣٢) منه ((ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع وينظم ذلك بقانون)). وتم تنظيم قانون ٣٨ لسنة ٢٠١٣م الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة، وفي عام ٢٠١٣م كان التحول الأهم في القوانين المهتمة بذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة؛ بسبب صدور قانون خاص بهذه الفئة وهو قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم ٣٨ لعام ٢٠١٣.

أما بخصوص الاقليات فلم تكن بمنائ عن اهتمام المواثيق والاعلانات الدولية وكذلك الدساتير العراقية، إذ أشارت المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ بصراحة الى الاقليات[٢]. وفي عام ١٩٩٢ صدرت الوثيقة الاولى الخاصة بحقوق الأقليات بكامل موادها والتي كانت باسم إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وتضمن الإعلان صياغة تقدمية، منها ما يتعلق بمشاركة الأقليات بالحياة السياسية والاقتصادية للدولة، علاوة على ذلك، تعترف ديباجة الإعلان بأن حماية حقوق الأقليات تسهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يقيمون فيها، واهم ما جاء في هذا الاعلان بخصوص المشاركة والحماية: –

١. حق الأقليات في التمتع بثقافتهم الخاصة، وإعلان وممارسة دينهم الخاص، واستعمال لغتهم الخاصة، سراً وعلانيةً، وذلك بحرية ومن دون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز.
٢. حق الأقليات في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعلية.

أما من حيث مسؤولية الدولة اتجاه الأقليات، فإن حماية الأقليات تقوم على أربعة مرتكزات اساسية هي:

١) حماية وجود الأقليات: والمقصود هنا حماية الوجود المادي للأقليات، واستمرار وجودها في الأقاليم التي تعيش فيها، وحماية حقها في الوصول الدائم إلى الموارد المادية الضرورية للاستمرار في وجودها في تلك الأقاليم،

وكذلك تتضمن الحماية أيضاً احترام التراث الديني والثقافي للأقليات وحمايته، وهو أمر جوهري بالنسبة لهويتها الجماعية.

٢) عدم استبعاد الأقليات من المجتمع الوطني: يركز الإعلان بشأن الأقليات مراراً وتكراراً على حقوق المجموعات كافة، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة، في المشاركة فعلياً في المجتمع وعدم استبعاد مجموعات مختلفة من المساواة في المشاركة المتكافئة في المجتمع الوطني عامة.

٣) عدم التمييز ضد الأقليات: يضع الإعلان بشأن الأقليات مبدأ عدم التمييز في الحكم القاضي بأنه يجب ألا تبرر ممارسة الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات أي تمييز في أي مجال آخر وألا ينجم عن ممارسة هذه الحقوق أو عدم ممارستها أي ضرر.

٤) عدم استيعاب الأقليات: يرتكز الاعلان على اعتبار الاستيعاب بالإكراه مرفوض.

وكذلك اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، فإنه يقدم للدول والشعوب الأصلية توجيهاً منتظماً يساعدها على وضع القوانين والسياسات التي تؤثر على الشعوب الأصلية، بما في ذلك وضع أفضل الوسائل لمعالجة المطالبات التي تقدمها الشعوب الأصلية، وتتضمن الحماية التي يقدمها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية طائفة من الحقوق هي:

- الحقوق السياسية للشعوب الأصلية
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية
- حق الشعوب الأصلية بالمساواة وحمايتها من التمييز

أما بخصوص الضمانات الدستورية للأقليات بالرغم من ذكرها منذ القانون الاساسي لعام ١٩٢٥، وكذلك ذكرها في الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥، فقد ضمنت حقوق الاقليات في مواد الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ إذ اشارت المادة

(٢/ثانياً) والتي نصت على حماية الحقوق الدينية وحرية العقيدة للأقليات وكذلك المادة (٣) الى التنوع في القوميات والاديان والمذاهب في حين ذهبت المادة (٤/ اولاً، رابعاً، خامساً) لضمان التعليم بلغة الاقليات إضافة الى أن تكون لغة الاقلية لغة رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام، أما المادة (١٤) فقد وفرت الحماية القانونية والمساواة لجميع العراقيين، وبخصوص المادة (١٥) فقد اكدت على الحق في الحياة والأمن والحرية، والمادة (٤١/ ثانياً) ضمنت حماية اماكن العبادة للأقليات، فضلاً عن المادة (٤٨/اولاً) والتي تشير الى تمثيل سائر مكونات الشعب في تكوين مجلس النواب العراقي.

المحور الثاني: المعوقات التي تواجه الاشخاص ذوي الاعاقة والأقليات في المساواة وعدم التمييز

اولاً: – نلاحظ هناك معوقات تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة الشباب منهم وبالرغم من الضمانات الدولية والمحلية ومن أهم هذه المعوقات هي:

- المجال الدستوري والقانوني:

وتتلخص هذه المعوقات في: –

١. عدم وجود حماية ومشاركة كافية بالرغم من وجود اتفاقية دولية لعام ٢٠٠٦م، وجود دعائم دستورية وقانونية تتمثل في: –

أ. دستور ٢٠٠٥م.

ب. قانون ٣٨ لسنة ٢٠١٣م.

٢. عدم وجود لجنة برلمانية تكون متخصصة بذوي الاعاقة، فضلاً عن عدم وجود أي نائب في البرلمان العراقي من ذوي الاعاقة يمثلهم؛ لذلك تكون القوانين الخاصة بالمشاركة والحماية التي تخص هذه الشريحة قاصرة وضعيفة.

٣. تأخير إقرار القانون الخاص بذوي الاعاقة إلى عام ٢٠١٣م الأمر الذي عرض هذه الشريحة إلى اقصاء وتهميش في المشاركة وحمايتهم وشراكتهم؛ وذلك لعدم تفهم المسؤولين لما تحتاجه هذه الشريحة.
٤. عدم تطبيق المادة القانونية الخاصة بتشغيل ٥% في القطاع الحكومي و٣% في القطاع الخاص مما يؤدي ال غياب الامن الاقتصادي، ويؤثر ذلك على مشاركتهم وحمايتهم في المجتمع.
٥. من المعوقات الأخرى عدم الثقة بالسياسات الحكومية المستقبلية التي من الممكن أن تخدم هذه الشريحة.
٦. تأخير تشكيل هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة حتى عام ٢٠١٦م وهذا بخلاف القانون الذي نص على ذلك عام ٢٠١٣م، وهذا أثر على مشاركتهم في صنع القرار بما يخدم مصالحهم وحمايتهم.
٧. الإكتفاء بمادة دستورية واحدة فقط وهي المادة (٣٢) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥، وفيها صفة الرعاية بدون الالزام من الدولة.

- المجال الاجتماعي والثقافي:

وهناك مجموعة من المعوقات التي تواجه الأشخاص ذوي الاعاقة في المجال الاجتماعي والثقافي في العراق، وتتلخص في ما يأتي:

١. النظرة التي تحمل الشفقة ولا تحمل الثقة بالشخص الذي يكون من هذه الفئة وعدم التشجيع لهم وعدِّهم جزء من المجتمع، الأمر الذي يولد لديهم الشعور الزائد بالنقص أي الشعور بالمستوى الأدنى من المشاركة والاندماج مما يعيق تكيفه الاجتماعي السليم.
٢. عدم الشعور بالأمن وهو احساسهم بالقلق والخوف من المجهول بسبب فشل السياسات الحكومية في توفير الأمن والمشاركة في صنع القرار، الأمر الذي ينعكس سلباً على تكيفهم واندماجهم مع الآخرين.

٣. عدم وجود أبنية ومداخل وطرق في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تتناسب مع نوع الإعاقة وخاصة في المدارس والجامعات وأكثر الوزارات الخدمية.
٤. عدم وجود إعلام وبرامج إعلامية مخصصة تتناول حقوق واحتياجات هذه الشريحة، الأمر الذي ينعكس سلباً على التعريف بهم في المجتمع ودورهم المهم ومن ثم يؤدي إلى تهميشهم وعدم دمجهم بالمجتمع.

أما أهم المعوقات التي تواجه هذه الفئة في المجال التعليمي هي:

أ. عدم وجود مناهج لحقوق الإنسان في المدارس والجامعات توضح حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة في المشاركة بكافة أنواعها والشراكة في صنع القرار وأهمية دمجهم بالمجتمع.

ب. تختلف الدول في وجهة نظرها نحو مشكلة تعليم المعوقين ففي الدول الغربية المتقدمة حرصت على توفير مكان لكل طفل من ذوي الاعاقة مع توفير وسائل نقل خاصة تؤمن وصولهم بسلام إلى أماكن تعليمهم تمشياً مع إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان وصيغت أنظمة لهم كما في الولايات المتحدة الإمريكية وإنكلترا وألمانيا، وهذا الأمر أيضاً مفقود في العراق.

- المجال الاقتصادي: توجد عدة معوقات اقتصادية تواجه حقوق ومتطلبات الأشخاص ذوي الاعاقة في العراق وتتلخص في ما يأتي:

١. عدم وجود فرص عمل كثيرة في القطاعين الحكومي والخاص بالرغم من وجود قانون يلزم بذلك.
٢. عدم كفاية راتب الحماية الاجتماعية وراتب المعين المتفرغ؛ بسبب الاحتياجات والمتطلبات الكثيرة لهذه الفئة.
٣. عدم إدراج هذه الشريحة ضمن جداول التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
٤. عدم توظيف الخريجين من معاهد التأهيل المهني العائدة إلى الرعاية الاجتماعية/وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بنسب كبيرة جداً وهذا يؤثر على توفير الامن الاقتصادي والغذائي.

ثانياً: المعوقات التي تواجه الأقليات وخاصة الشباب منهم

إن اغلب هذه الحقوق الواردة في الاعلانات الدولية والدساتير العراقية وخاصة الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ مجرد نصوص من دون أن تحقق للأقليات المساواة والحماية والشراكة في الواقع العراقي، وهنالك مخاطر في تهديد الاقليات منها ما يرتبط من انتهاكات جسيمة لحقوق الاقليات وقد سجل العالم بأسره ما فعله تنظيم داعش من جرائم وإبادة ضد الاقليات وغير الاقليات، والمادة (٨) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ اشارت على أن يحترم العراق إلتزاماته الدولية، وعلى الرغم من ذلك لا توجد آلية واضحة لتنفيذ المعاهدات الدولية في إطار التشريعات المحلية.

إن استخدام خطاب المكونات الاساس الثلاثة (شيعية سنية، كرد) والذي تم استخدامه مع التغيير السياسي بديلا عن الخطاب الوطني الذي يجمعهم بهوية وطنية شاملة، أشر بداية ازمة لهذه المجموعات على مستوى المشاركة السياسية والشراكة، ولذلك فأن الأقليات في العراق تعاني من التهميش السياسي وعدم المشاركة الفعلية والشراكة الحقيقية، بعد عام ٢٠٠٣ ومنذ تجربة مجلس الحكم الانتقالي وهي اولى مراحل التحول السياسي في عام ٢٠٠٣ مثلت الاقليات بمشاركة من عضو من المسيح، وعضوة من التركمان، وغابت الاقليات الاخرى في المشاركة والشراكة التمثيل السياسي، واستمر التهميش للأقليات في الانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٥ لأسباب عديدة منها القوانين الانتخابية والمحاصصة باستثناء شخصيات ترشحت ضمن ائتلافات حزبية كردية شيعية مما أدى الى ضياع حقوقها ومصالحها بعد أن أصبحت تحت تأثير تلك الكتل التي اندرجت ضمنها، وعلى صعيد المناصب المهمة في السلطة التنفيذية فقد تم اقصاء الاقليات من المناصب المهمة التي تؤثر في تغيير واقعهم نحو الافضل.

وكذلك تعرضت الاقليات الى انتهاكات عديدة بعد عام ٢٠٠٣ مما يؤكد غياب الحماية لهم وكان أبرزها:

١) حوادث القتل
٢) عمليات النزوح والتهجير القسري
٣) الاضطهاد الديني والتهديدات الموجهة ضد الأقليات

ومن الأسباب التي أدت الى إقصاء وتعرض الأقليات للانتهاكات اهمها:

١. ضعف أو غياب الاندماج بين الاقليات والمجتمع الذي يعيشون فيه.
٢. استبعاد الاقليات من المشاركة بالحياة العامة والسياسية أو تهميشها ويعد مؤشرا على الممارسات التمييزية التي تهدد انسجام المجتمع.
٣. ضياع حقوق الاقليات نتيجة عدم حمايتها وهو أحد الاركان الاساسية لتحقيق الديمقراطية وترسيخ مبدأ المواطنة.
٤. ضعف الاستقرار السياسي والاجتماعي وغياب التسامح والتعايش السلمي ادى الى عدم تعزيز وحماية حقوق الاقليات في العراق

وكذلك هناك أسباب أخرى ومنها، أن الاطر المدنية والحقوق للأقليات معدومة في الواقع العراقي وكذلك غياب الهوية الوطنية الشاملة وكذلك التغيير الديمغرافي، أدى الى فقدان الاحساس بالتعايش السلمي وكذلك ضعف سيادة القانون وخطاب الكراهية اتجاه الأقليات، وغياب اجندة الدولة العراقية من تحقيق المساواة وعدم التمييز من طريق التكافؤ في الفرص على أساس الكفاءة والتخصص. وأيضا انتشار الجماعات الإرهابية والعصابات الاجرامية، والتطرف الديني، وانعدام الامن، وتوطن ثنائية الامن والتنمية، وغياب الفهم المتنوع المتعدد والمختلف للمواطنة، وضعف الوعي السياسي والثقافي والقانوني بين فئات المجتمع. وكذلك غياب التمثيل السياسي الحقيقي وهو احدى مرتكزات الديمقراطية لأغلب الأقليات والفساد والإقصاء والتهميش وعدم وجود احزاب لأغلب الاقليات وغياب قيادة واحدة للدفاع عنهم وضعف النخب في الأقليات، وكذلك تشير المادة (٢٦/ثانيا) من قانون البطاقة الوطنية رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ والذي نشر في الوقائع العراقية العدد ٤٣٩٦ في ٢٠١٦/٢/١ الى أسلمة

القاصرين من الأقليات غير المسلمة وهذا يتنافى مع المادة (٤١/ ثانياً) من الدستور العراقي التي نصت على أن تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها.

وبذلك يلاحظ إن السبب الرئيس لعدم المساواة والتمييز للأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات هو غياب أو ضعف الإرادة السياسية والاجندة الوطنية لدعم هذه الفئات عن طريق الالتزام في الإعلانات والاتفاقيات الدولية والتوقيع على البروتوكول الاختياري للاتفاقيات التي تمت مصادقة العراق عليها والتي من الضروري العمل عليها ضمن التشريع المحلي لتتحقق المساواة وعدم التمييز لهذه الفئات في جميع المجالات، نظرا لما تؤديه هذه الفئات من دور رئيسي في استقرار أو عدم استقرار الدولة، فذوي الاعاقة لا تنحصر مطالبهم على فرص عمل لائقة فحسب، لتأدية دورهم الحقيقي في المجتمع، بل تتعداها الى مجالات الحياة المختلفة في التأهيل والتدريب والعمل والانشطة الترويحية والصحة والتعليم والنشاط السياسي، فعدم تلبية هذه المطالب أو تدني مستواها يعود على المجتمع بمخاطر كبيرة تنعكس سلبا على الواقع الاجتماعي، ولا يقل الامر خطورة بالنسبة للأقليات، فعدم ادماج هذه الفئات وعدم حمايتهم وكذلك غياب المشاركة الحقيقية له دور كبير في غياب الاستقرار ودخول البلد في نزاعات داخلية، وما له من دور في أضعاف الوحدة الوطنية وزيادة الولاءات والانتماءات الداخلية على الولاء للدولة، فهذه الفئات تؤدي دورا رئيسا في بناء السلام في العراق إذا توفرت لها المقومات الكافية، إذ إن عملية تمكين ومشاركة وحماية الأشخاص ذوي الاعاقة والاقليات تندرج في إطار عملية التنمية البشرية والتي هي تنمية البشر الفاعل من ناحية وتنمية التفاعل من ناحية أخرى، وهذه العملية لابد أن تشمل تنمية رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي في آن واحد، ويشير رأس المال الاجتماعي إلى النظام المؤسسي والعلاقات والثقافة السائدة والعادات والتقاليد التي تؤثر في أفراد المجتمع كافة ومن بينها ذوي الإعاقة والاقليات، وبما ينعكس على المشاركة في التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ذات التأثير المباشر في عملية التنمية واستمرارها.

النتائج المتوقع الحصول عليها: من خلال الدراسة تم الحصول على النتائج الآتية

١. إن حجم شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام كبيرة جداً في وتزداد نسبهم في العراق؛ بسبب الحروب والأحوال الصحية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة، أما الأقليات فان نسبهم تقل باستمرار بسبب التهجير وعمليات القتل على أساس الهوية أو الدين.

٢. توفر التشريعات الدولية والاتفاقية الشاملة (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) لعام ٢٠٠٦م، وكذلك الإعلانات الخاصة في الأقليات، والتي صادق عليها العراق، فضلاً عن التشريعات الوطنية الدستورية صيغة مناسبة لتنفيذ السياسات الحكومية تجاه هذه الفئات وتحقيق الدعم المطلوب لهم.

٣. عكست اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦م التغيير من نموذج التعامل الطبي مع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى نموذج التعامل الاجتماعي، ومن مقاربة الشفقة إلى مقاربة حقوقية قانونية، وتعد من أول وأهم الصكوك الدولية التي تضمنت أبعاداً تنموية واجتماعية، فضلاً عن أبعادها القانونية والسياسية وكذلك الإعلانات والمواثيق الخاصة بالأقليات.

٤. يواجه الأشخاص ذوي الاعاقة والاقليات في العراق عدة معوقات قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية... الخ، فضلاً عن معاناتهم من نقص كبير في حقوقهم ومتطلباتهم وهذا كله يرجع إلى سياسات الحكومات العراقية التي أهملت هذه الفئات، وهذا كله ينعكس سلباً أمام تمكين وحماية وشراكة هذه الشرائح في رسم السياسة العامة والتي تؤثر على تغيير واقعهم بصورة سريعة وكاملة.

٥. عدم وجود إعلام حقيقي وفعال يسهم في توعية المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة والاقليات، وهذا الأمر يؤثر بصورة سلبية في تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم ودمجهم في المجتمع.

٦. المشاركة السياسية لهذه الشرائح في مجالس المحافظات ومجلس النواب ضئيلة بالنسبة للأقليات بسبب استغلال الأحزاب الكبيرة لها، ومعدومة لذوي الإعاقة في العراق؛ بسبب نظرة المجتمع السلبية تجاه هذه الشرائح وعدم وجود نظام الكوتا الحقيقي الذي يمكنهم من الوصول لهذه المجالس.

الدورس المستنبطة من الدراسة: – تكون الدراسة ذات إيجابية اذا تم العمل من خلال ما ياتي:

١. ضرورة تفعيل المواد الدستورية والقانونية الخاصة بهذه الفئات في العراق، في المجالات كافة، وضرورة وضع استراتيجيات وطنية خاصة بهذه الفئات ترسم اجراءات مسارعمل العناية بها من أجل ادماجهم وتمكينهم وحمايتهم ومشاركتهم في المجتمع.
٢. ضرورة أن تتبنى المؤسسات الاعلامية الحكومية في العراق سياسة اعلامية من خلال القنوات الفضائية والبرامج التلفزيونية والصحف وعقد المؤتمرات والندوات لنشر ثقافة التسامح والحوار والتعايش السلمي وكذلك ثقافة احترام حقوق ذوي الاعاقة والاقليات.
٣. زيادة التمثيل السياسي الحقيقي بالنسبة للأقليات وإقرار الكوتا الإيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة.
٤. مشاركة الأقليات في رسم السياسة العامة وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة من اجل المشاركة في صنع القرار مما يؤدي الى إقرار قوانين تسهم في الحصول على حقوقهم.
٥. بناء الثقة واستعادة الثقة بالحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، من طريق تفعيل التعايش السلمي والحوار في مناطق الأقليات وتحقيق العدالة، وخاصة في موضوع جرائم داعش والنساء الناجيات من الأقليات.

٦. الهوية العراقية المشتركة والشاملة والاعتماد على المواطنة المتكافئة والقائمة على احترام حقوق الانسان لا على الانتماء الطائفي، والهوية الوطنية الشاملة هي الحل الطويل الأجل لمعالجة جميع مشكلات الأقليات وذوي الاعاقة.
٧. معالجة المشكلات الداخلية المتمثلة في فقدان الامن، عدم الاستقرار، العنف، وغياب الحماية وغيرها من المشكلات التي تقف عائقا امام المشاركة السياسية للأقليات وذوي الاعاقة.
٨. إنشاء كانتونات أو وحدات خاصة للأقليات، في حالة فشل الدولة العراقية في إقامة دولة المواطنة، لكي تدير شؤونها السياسية والاجتماعية والثقافية بنفسها.
٩. إن حماية ومشاركة وتمكين الأشخاص ذوي الاعاقة والاقليات في العراق بحاجة الى ثقافة الحوار والاندماج المجتمعي وسياسات حكومية توفر الامن والحماية والمشاركة العامة والتمثيل السياسي والتي تعد من اركان الديمقراطية، لتعزيز حقوق ومتطلبات ذوي الاعاقة والأقليات.
١٠. تغيير الإطار الفكري للنخب الحاكمة من إطار متعصب الى إطار وطني، فضمن هذا الإطار الوطني سيكون هناك مساحة واسعة للفكر الإنساني.

المصادر

١. رسالة أمين عام الأمم المتحدة السابق السيد بان كي مون التي وجهها بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، (الأمم المتحدة: ينبغي أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من جني فوائد التنمية)، 3 كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣م، نيويورك، مركز أنباء الأمم المتحدة، متاح على الرابط الآتي : http://www.un.org

2 . United Nations, History of United Nations and Persons with Disabilities – The World Programme of Action Concerning Disabled Persons. Development and Human Rights for all, available at: – http://www.un.org.

٣. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الوقائع العراقية، العدد ٤٢٥٧، ٢٠١٢/١١/١٢م، ص٤.

٤. المصدر نفسه، ص٤.

٥. المادة (١)، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦. المادة (٣)، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧. المادة (٦) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨. المواد ١٢، ١٤، ٢٩، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ينظر إلى الوقائع العراقية العدد (٤٢٥٧) في ٢٠١٢/١١/١٢م، ص ص٨-٢٠.

٩. أهداف التنمية المستدامة (١٧) هدفاً لتحويل عالمنا، الأمم المتحدة، للمزيد ينظر إلى الموقع الإلكتروني:

www.un.org/sustain.ablede/elopement/ar/2016

١٠. المادة (٣٢)، الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥م.

١١. المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون/ديسمبر١٩٦٦ تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦. للمزيد ينظر الى الشبكة الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني التالي جمهورية العراق مجلس القضاء الأعلى:

https://www.hjc.iq/view.153

١٢. إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الأقليات باسم إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية عام ١٩٩٢. منشور على الشبكة الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني:

https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/GuideMinoritiesar.pdf

١٣. نص التعليق على اعلان الأقليات الصادر عن الامم المتحدة، الجزء الاول من دليل الامم المتحدة بشأن الاقليات الفقرة (٢٣،٢٤،٢٥،٢٦،٢٧). منشور على النت في الموقع الإلكتروني:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/GuideMinoritiesar.pdf

١٤. إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية اعتمدته الجمعية العامة في ١٣ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف ٢٠٠٨ الأمم المتحدة حقوق الانسان مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان.
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/Declaration_indigenous_ar.pdf

١٥. الدستور العراقي النافذ ٢٠٠٥.

١٦. طالب جبار حسن، السياسات الحكومية تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة العراق ومصر انموذجا، ط١، دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص ص٩٤-١٠٠.

١٧. المادة (٨)، الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

١٨. منى جلال عواد، الاقليات وحق المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد /٥ السنة/٥ العدد/١٨، ص ص ٤١٠-٤١١.

١٩. المصدر نفسه، ص ٤١٢،

٢٠. سعد محمد حسن الكندي، المجموعات الاثنية والمشاركة الساسية في المشروع العربي (العراق ولبنان انموذجا)، مركز العراق للدراسات،ط١،العراق، ٢٠١٦، ص١٩٦.

٢١. منى ياقو، المسيحون وعلاقتهم بالدولة في العراق المعاصر، ندوة على منصة meet google، بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٩، مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة بغداد.

٢٢. وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للتخطيط، المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق، (التقرير التحليلي)، ٢٠٢٠، ص ص ٩٩-١٠٠.

٢٣*****. فراس كوركيس، التمثيل السياسي للأقليات بعد عام ٢٠٠٣ الصابئة والمندائيون انموذجا، ندوة على منصة meet google، بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٩، مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة بغداد.

الاطار القانوني والتشريعي للسياسة العامة للشباب في العراق

م. دلين سردار زهدي النوري*

السياق العام للبلد:

يتباين دور الشباب ودرجة تأثيرهم في رسم السياسات العامة للدولة تبعاً لنوعية النظام السياسي للبلد التي تعكس للبنية الشكلية للنظام في المجتمع. وتتميز السياسة العامة او الحكومية في العراق بالصعوبة والتعقيد وخاصة بعد تجربة النظام الديمقراطي الفدرالي التي اتخذته دولة العراق بعد ٢٠٠٣ والإقرار على دستور ٢٠٠٥.

خلفية القضية المختارة:

تختلف طبيعة واجراءات صنع السياسة العامة من دولة الى اخرى تبعاً للنظام السياسي ودور الاجهزة الحكومية والغير الحكومية في كل منها.

وبمعنى اقرب للوضوح يمكن القول ان السياسة العامة هي انتاج تفاعلي ديناميكي معقد تتم في اطار نظام فكري، وبيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي واهم هذه العناصر هي (دستور الحكم في الدولة، الايديولوجية او الفلسفة السياسية للسلطة الحاكمة، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، الاحزاب السياسية، جماعات النفع العام والخاص، الصحافة والرأي العام و الامكانيات والموارد المتاحة، وطبيعة الظروف للبلد).

---

*) أستاذة جامعية/ مستشارة قانونية- جامعة زاخو

ومما تقدم يتبين بأن عملية دمج الشباب في صنع السياسة العامة في العراق ليست عملية سهلة بل هي عملية غاية في الصعوبة والتعقيد لأنها تشمل العديد من المحددات والمؤثرات والمتغيرات وعوامل الضغط التي تؤدي الى تداخلها وتفاعلها المستمران الى تولد سلسلة من ردود الفعل والتي تستهدف بشكل كبير حياة الشباب (حفظ النظام العام والصحة العامة والسكينة العامة وحل الازمات).

المنهجية: تم الاعتماد على المنهج التحليل النظمي باعتبار ان طبيعة النظام السياسي لكل دولة هو الذي يحدد كيفية رسم السياسة العامة في البلدان كافة ويحدد دور الافراد والجماعات الرسمية وغير الرسمية.

الجدول الزمني للمشكلة موضوع الدراسة: حددت فترة الدراسة من ٢٠١٠- الى ٢٠٢٠.

تأطير موضوع الدراسة: تعزيز دور الشباب في صناعة السياسات العامة في العراق ضمن الدستور العراقي والمواثيق الدولية.

في هذا السياق، تهدف هذه الورقة إلى طرح إطار لتحليل أوضاع الشباب في العراق من حيث دورهم في بناء مؤسسات الحكم الجيد وتعزيز الحريات، كفاعل وكمستفيد، كما تتضمن بعض المقترحات لتحسين أوضاع الشباب في مجال المشاركة والمساهمة في عملية صنع القرار وصياغة السياسات.

المؤشرات الدالة على تصاعد اهمية الموضوع الدراسة: من أبرز المؤشرات الدالة على أهمية الموضوع والذي يتعلق بأكثر الأرقام تعقيداً في معادلة الحياة السياسية في العراق وهم الشباب.

السؤال هنا: ماذا نعرف عن الشباب وموقعهم على الخريطة السياسية او اجندة وسياسات الإصلاح السياسي في العراق؟ الى أي مدى يعتبر الشباب جزءاً من المشكلة أو كيف يصبح جزءاً من الحل؟

وعليه ترجع أهمية الدراسة الى:

١- ازدياد نسبة عدد الشباب من سكان العراق والتي تمثل ٣٠٪.
٢- ابراز دور الشباب في مجال النهضة الصناعية والتكنلوجيا خاصة مع التطور الحديث في التكنلوجيا الرقمية
٣- قيام ثورات شبابية للمطالبة بحماية حقوقهم الدستورية والدولية.

تطور موضوع الدراسة:

عملية صنع السياسات العامة

تصنع مشروعات السياسات العامة في مختلف الاقطار والنظم السياسية بعد ان تناقش من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية ثم تقر من قبل السلطة التشريعية، وبعدها تنفذ من قبل الاجهزة التنفيذية، بعد ان مرت بمراحل وخطوات متعددة، فعملية صنع السياسات العامة هي عملية ديناميكية معقدة تشارك فيها أطراف مجتمعية ورسمية مستفيدة منها او متأثرة بها.

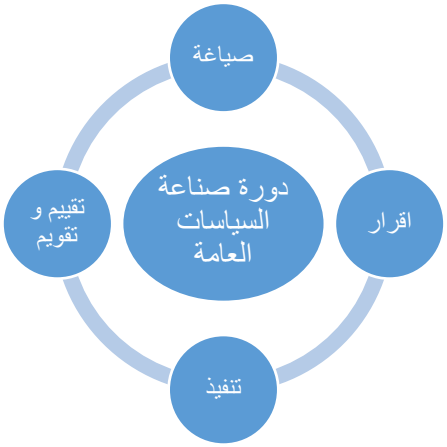

المبادرات الدولية وموضوع الدراسة:

في مناطق النزاع، ويكون الدعم من المجتمع الدولي مطلوب إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن تصميم هذا الدعم يؤثر تأثيرا مباشرا على هياكل السلطة في المجتمعات المتأثرة. ولذلك فإن السؤال الحاسم هو: من يتلقى الدعم من المجتمع الدولي؟ من يذهب للمشاركة في المفاوضات؟ ومن يعتبرونه لاعب مهم وما هي التهديدات الأمنية التي تم تحديدها وتحديد أولوياتها؟

وقد أقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دور المجتمع الدولي في التأثير على هياكل السلطة المحلية من خلال التعرف على أهمية اتباع نهج للسلام والأمن والذي يشمل الشباب.

قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٠الذي تم اعتماده في عام ٢٠١٥ شكل أساس إطار السياسات والبرامج حول الشباب والسلام والأمن، من خلال حث حكومات دول العالم على اشراك الشباب في عمليات صنع القرار، وخاصة في المجتمعات التي تعاني من الصراعات ونزعات مسلحة.

يشمل الشباب وفق قرار مجلس الامن المذكور بمن فيهم الفئة العمرية المقصودة ما بين ١٨-٢٩عاماً ما يقارب ٦٠٪ من نسبة السكان في البلدان النامية ٣٠٪ في البدان العربية وهذا يعتبر مؤشراً خطيراً وبالأخص انه على تزايد

هذا وتم اعتماد قرارين اخرين من مجلس الامن الدولي (قرار مجلس الامن ٢٤١٩لسنة-٢٠١٨) و (قرار مجلس الامن ٢٥٣٥ لسنة ٢٠٢٠) لضمان ان يبقى تنفيذ القرار ٢٢٥٠ أولوية للدول الأعضاء وصناع القرار الاخرين.

اجندة هذا القرار:

١- دمج الشباب في بناء السلام ليس فقط حول وقف الحرب، ولكن عن الحد من العنف في جميع المستويات: مستوى المجتمع المحلي والوطني والمستوى الدولي.

٢- اعتماد منظور الشباب في معالجة الصراعات يعني الالتزام بالمفاوضات والوساطات، والعمل على حل النزاعات غير عنيفة.

٣- منظور الشباب يفهم أن الثقافة حاجة يمكن بنائها، ونستطيع نزعها وإعادة بنائها مرة أخرى..

٤- اعتماد منظور الشباب هو حول استدامة واستمرار السلام لفترة أطول، من خلاله نستطيع إحداث التغيير الاجتماعي للمجتمعات.

حركة الشباب يجب أن تضمن أنه سيتم تخصيص آليات وموارد جديدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠.

الاستراتيجيات والاساليب المعتمدة:

اولاً: الاستراتيجيات المتبعة دولياً ضمن تنفيذ قرار ٢٢٥٠:

تركز القرار ٢٢٥٠ في خمسة محاور رئيسية وهي:

١- **المشـــاركة:** إنشـاء آليـات لضـمان مشـاركة الشـباب الفعالـة فـي صـنع القرار.

٢- **الشراكة:** تفاعل الشباب الإيجابي مع الحكومة.

٣- **الحماية:** حماية الشباب من الانحراف الفكري والتطرف والارهاب

٤- **الوقايـــة:** تنفيـذ بـرامج وتـوفير آليـات لتعزيـز ثقافـة السـلم والتسـامح والحوار.

٥- **نـزع السـلاح وإعـادة دمـج الشـباب:** إبعـاد الشـباب عـن الميليشـيات والجماعـات المتطرفـة بتـوفير فـرص أفضـل لهـم ورفـع المسـتوى الفكـري والثقافي لهم، وإعادة دمجهم داخل المجتمع.

وكان فريق العمل الفني الإقليمي المشترك بين الوكالات المعنية بالشباب التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قد وضع إطارا إقليميا للإجراءات الاستراتيجية المشتركة للشباب في الدول العربية، حيث اشتمل على مجموعة من أربع أولويات، وهي التوظيف، والمشاركة المدنية، والإشراك والشمول، والصحة والتعليم. وعلى هذا الأساس، نلاحظ زيادة مشاريع توظيف وتدريب الشباب في المنطقة العربية ككل وزيادة التمويل من صندوق الأمم المتحدة والمجالس الدولية والإقليمية والمحلية لهذه النشاطات.

ثانياً: الاستراتيجيات المتبعة داخلياً:

في العراق، التي يشكل الشباب فيها حوالي ٣٠% من السكان، اثر عدم الاستقرار السياسي بشكل كبير على التنمية البشرية في المنطقة، وبالمقارنة من عام ٢٠١٠ الى ٢٠٢٠، ارتفع عدد النزاعات المسلحة في المنطقة من ٤ إلى ١١، ما أفرز العديد من الازمات وانشقاقاً كبيرا داخل المجتمعات أثر بشكل قاس على مسيرة التنمية، والتي سوف تتطلب إصلاح النسيج الاجتماعي أولاً واتباع نهج متكامل متعدد الأوجه يجمع بين التنمية السياسية

والاقتصادية والمساعدة الإنسانية وتعزيز المجتمع المدني وبناء السلام، وهذا ما يمكن أن يكون فيه، بل ما يجب أن يكون فيه للشباب، دور كبير وجوهري وذلك من خلال تفعيل القوانين الداخلية فيما يخص بحماية حقوق الشباب ومن ضمنها قانون وزارة الشباب و الرياضة رقم ٢٥لسنة ٢٠١١.

وتماشياً مق القرار رقم ٢٢٥٠ اتخذ العراق مجموعة من الإجراءات الهادفة الى تعزيز دور الشباب وتمكينهم إذ أطلقت الحكومة العراقية رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ التحالف الوطني للشباب والسلام والأمن، تحت رعاية وزارة الشباب والرياضة، وبدعم وتعاون من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة السلام والحرية. وانطلاقاً من التزام الحكومة بتحقيق رؤية قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٠، يسعى التحالف إلى إيجاد أرضية مشتركة تجمع الأطراف الفاعلة على مستوى القواعد الشعبية العراقية، من نشطاء السلام الشباب وزعماء المجتمعات المحلية، بدوائر صنع القرار الرسمية.

ومن هذه الاستراتيجيات:

١- موائمة جميع التشريعات والسياسات والإجراءات المحلية والوطنية مع الشرعة الدولية الخاصة بحقوق الانسان ومع قرار ٢٢٥٠ بشكل يعدل القوانين التمييزية ضد الشباب والمانعة لمشاركتهم ووضع تشريعات وسياسات جديدة يحفز مشاركتهم.

٢- تحسين وحماية مستوى التعليم وكسب المهارات.

٣- وضع اليات لتعزيز مفهوم المشاركة الشبابية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية). بما فيها نظام الكوتا (التمييز الإيجابي)، اشراك الشباب في لجان المصالحة والسلام وحفظ الامن على المستوى المحلي والوطني.

٤- كيفية التغلب على العقبات امام المشاركة والقيادة السياسية للشباب والدور الذي يمكن ان يلعبوه في تنمية استقرار العراق وازدهاره.

٥- بناء قواعد بيانات موثوق فيها: ماذا نريد معرفته عن الشباب؟

من الضروري بناء قواعد بيانات مواتية للغرض من سياسات تمكين الشباب، وكافية لقياس العائد منها من واقع الشباب أنفسهم. ويتضمن ذلك عدة أمور، منها:

أ- نطاق المستهدفين من الشباب: هل نكتفي بدراسة عينات متفرقة أو نحتاج الى مسوح شاملة؟

ب-مجالات البيانات: هل نهتم بآراء الشباب في مرافق أو خدمات محددة (مثل إنشاء قناة تليفزيونية شبابية..) أم نحتاج الى آرائهم في كافة المجالات، الرياضية والاقتصادية والسياسة الخارجية وشئون الدفاع والأمن...؟

ت-توقيت جمع البيانات: هل نحتاج الى معرفة آراء الشباب في مرحلة معينة لعملية اتخاذ القرار (مثل إجراء مسح بالعينة لآراء الشباب في قرار تشكيل اللجنة الأوليمبية) أم طوال مراحل السياسات العامة، من إعدادها وخلال تنفيذها وعند تقييمها وتعديلها؟

العوامل المؤثرة في موضوع الدراسة:

تتمثل العناصر الرسمية المؤثرة في هذا الموضوع، هي كالاتي:

أولا: الدستور:

يعرف الدستور بانه (مجموعة قواعد متفق عليها تصف تنظيم حكومة بلد ما)، او بانه (مجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة تحدد مصادر واهداف وصلاحيات وحدود السلطة السياسة).

وتعد هذه القواعد والتدابير الاساسية التي تحكم طريقة اتخاذ القرار وتصنع ادوار صنع السياسة وتقسيماتها اقليما ووظيفياً وما شابه ذلك. كما ان للدستور اهمية كبيرة فهو يحدد مجموعة من المسائل الرئيسية، مثل العلاقة بين السلطات وحقوق المواطنين وواجباتهم، وضوابط تعديل الدستور واجراءاته، كما للدستور دور كبير في مراقبة اعمال الحكومة والية صنع السياسة العامة.

وتتوضح علاقة الدستور بالسياسة العامة من خلال دراسة العلاقة بين السلطات أي القائمة بين الاجهزة الحكومية وبقية السلطات التي لها حق اصدار القرار في الدولة. أي ان الدستور هو الذي يحدد طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) واستقلالية كل منها وحدود صلاحياتها او اختصاصها. وان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ اشار في المادتين (٧٨ و ٨٠) بان السلطة التنفيذية هي من تقوم بعملية التخطيط والتنفيذ للسياسات العامة و اما السلطة التشريعية فلها حق اقرار اللوائح القانونية والمصادقة على القرارات ومراقبة اداء عمل الحكومة.

ثانياً: السلطة التشريعية:

ويقصد بالسلطة التشريعية الجهة التي تمتلك حق اصدار القواعد العامة الملزمة للأفراد وتشمل القواعد الدستورية العامة والقوانين. وان معظم السياسات العامة والقوانين المهمة التي تحتاج النظر فيها والموافقة عليها رسمياً او شكلياً تتم من قبل لأعضاء المشرعون الذين تتشكل من خلالهم المجالس التشريعية او البرلمانية الذين يتشاورن حول السياسات العامة المعبرة عن القضايا المعروضة عليهم. لذلك تعد السلطة التشريعية من اهم المنظمات الرسمية الحكومية ويختلف دور المشرعين حسب طبيعة النظام السياسي القائم في الدولة في حال كونه ديمقراطياً او غير ديمقراطي. ومن هنا يتبين ان اهمية دور السلطة التشريعية وضع التشريعات والقوانين

والخطـط فـي رسـم سياسـة معينـة او لمواجهـة مشـكلة معينـة، فالسـلطة التشـريعية تقوم بدور مركزي في تشريع القوانين وصنع السياسيات العامة موضع التنفيذ.

ثالثاً: السلطة التنفيذية:

تعد السلطة التنفيذية الاداة المهمة في اقتراح السياسات العامة، واتخاذ قرارات لها قوة القانون، بالإضافة الى كونها اداة لإدارة العمل اليومي ومتابعة التنفيذ من خلال المؤسسات المرتبطة بها والتي تتمثل بالوزارات الحكومية وما تتبعها من مؤسسات القطاع العام وهيئات وادارات محلية على مستوى الاقاليم والمحافظات فهذه الاجهزة بحكم مسؤوليتها مسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة لكونها على اتصال دائم بالجمهور الجهة (المستفيدة) كما انها تبدي رأيها بشأن المشروعات المقدمة من قبل السلطة التشريعية او الاحزاب او الجماعات الغير رسمية لكونها هي المسؤولة عن التنفيذ في حال الاقرار لأي مشروع او سياسة عامة. وهي تختلف حسب طبيعة النظام السياسي.

رابعاً: السلطة القضائية:

تكون السلطة القضائية من الاجهزة والمؤسسات القضائية والقانونية المعنية في مراقبة وتقيم وتنفيذ السياسات العامة، ولها دور كبير ومميز في صنع السياسات العامة من خلال تفسير ما هو مطلوب من هذه السياسات العامة الجديدة وما مطلوب من قبل الناس. ويتباين دور الجهاز القضائي في العملية السياسية من نظام سياسي الى اخر وبحسب اهمية واولوية هذا الجهاز ودرجة استقلاليته. وكذلك حسب صلاحيته ونطاق عمله.

خامساً: الاجهزة الإدارية:

ويقصد به المنظمات الادارية والمؤسسات العامة والادارات الحكومية التي تضم عداداً من الموظفين الحكوميين الذين يمتلكون المهارات والخبرات بتأدية

مهام الخدمات المدنية والمصلحة العامة في المجتمع، وتساهم في رسم السياسات العامة للدولة عبر وضع وتشكيل السياسات من خلال تنفيذها.

اما العناصر الغير الرسمية المؤثرة في صنع السياسة العامة

هناك جهات أخرى تصنف على أنها غير حكومية او (غير رسمية) تمارس السلطة عبر التأثير على بعض المقومات الاساسية في الدولة والمجتمع، ويكون لها تأثير على صانعي السياسات العامة ومنفذيها، ومن هذه الجهات، على سبيل المثال، لا الحصر: (الجماعات الضغط، الأحزاب السياسية، المواطنون (الرأي العام)، مؤسسات المجتمع المدني، ومركز الدراسات والبحوث والجامعات، واصحاب الشركات الكبرى). ومن اهم هذه القوى هي- :

اولاً: الاحزاب السياسية:

وهي احدى القوى المهمة والمؤثرة في صنع السياسة العامة فهي من اهم (متغيرات النظام السياسي كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الأساسية، فهي تؤثر على قنوات المشاركة والتعبير عن الراي وهي تجمع المصالح وتعبئتها وهي ايضاً اداة للتنشئة والتجنيد السياسيين وتساهم في اضفاء الشرعية لنظام الحكم.

وتلعب الاحزاب السياسية دوراً مهماً في النظم السياسية المختلفة لنظراً لما تتمتع به من قدرة على التنظيم وتجنيد الجماهير وتزاد اهمية الاحزاب في النظم الديمقراطية لكونها اداة وسطية بين الجماهير والسلطة السياسية.

رابعا: البنى الاقتصادية والاجتماعية:

تعد البنى الاقتصادية والاجتماعية من العوامل المهمة التي تؤثر على السياسية العامة، وذلك من خلال ما يلي:

١- تركيب الهيكل الاقتصادي او القطاعات الاقتصادية التي تحدد نوعية ومجالات عمل الحكومة ومدى مشاركة فئة الشباب في هذه القطاعات والتي تتباين تبعاً للتوزيع الجغرافي للهيكل الاقتصادي ودرجة تعقيد او بساطة هذا الهيكل ونظام التبادل المتبع في البلد.

٢- مستوى التقدم والنمو الاقتصادي في المجتمع فكلما كان المجتمع متقدماً كلما كان دور الفئات المجمعية ومنهم الشباب واضحاً دوراً في التنسيق والرقابة.

٣- توزيع الثروات داخل البلد فاذا كان المجتمع يعاني من الفقر والتخلف وعدم العدالة في توزيع الثروات وجدت مشاكل تتطلب تدخلاً حكومياً يتخذ اشكال متعددة منها القيام ببرنامج التنمية وتقديم الخدمات للشباب، مما ينعكس بصورة إيجابية على مشاركتهم الفاعلة في العمل الاقتصادي الوطني واشعارهم بدورهم في بناء الوطن واستقراره.

النتائج المتوقع الحصول عليها:

١- يلعب الشباب في رسم السياسات العامة دوراً مهماً باعتبارها نشاط حكومي تشترك فيه الجماعات والافراد الرسمية وغير الرسمية وينطوي على درجة كبيرة من التعقيد والغموض كلما اتسع نطاق العمل الحكومي في خدمة المجتمع حيث كلما ازادت نشاطاتها تعقدت اجراءات واساليب عملها، تتطلب الحاجة الى استخدام مناهج واساليب علمية في صنع السياسات العامة بهدف احداث تغير وتطوير في اسلوب العمل الحكومي.

٢- تفعيل القوانين المتعلقة بالشباب ومنها قانون وزارة الشباب والرياضة العراقي لسنة ٢٠١١ وعلى كافة المستويات بما ينسجم وصنع السياسات العامة في البلد مما يضمن حقوق الشباب وحمايتهم.

٣- ان تحقيق الرفاهية تعتبر مدخلات لعملية صناعة ورسم السياسات العامة، في حين ان مخرجاتها هذه العملية تكون هي قرارات السياسة العامة التي تجري داخل إطار السلطة التشريعية.

الدروس المستنبطة من الدراسة:

نستخلص من خلال هذه الورقة الى

١- تعزيز دور مراكز الشباب والهيئات الشبابية والأندية.

٢- دمج الشباب في بناء السلام وصنع القرار من خلال تفعيل القوانين والتشريعات الداخلية المتعلقة بدور الشباب في مجالس المحافظات والمجالس المحلية.....

٣- العمل على جعل كوتا للشباب كما هو الحال للمرأة حتى لو كانت لفترة زمنية تحدد بعدة دورات انتخابية. وتتبنى ذلك المنظمات المحلية والدولية الداعمة للشباب.

٤- إذا كان الشباب هو من قاد الانتفاضات السلمية في البلد وغيرهم من قطف ثمارها وسبب ذلك إن المجتمع بشكل عام لم يكن لديه فكرة قبول القيادات الشبابية، لذلك على الشباب أن يضطلع بدوره الحقيقي محاولاً التغيير والإصلاح وبشروط جديدة من خلال قيادة الحملات بالاتفاق مع الحكومات. وعلى الحكومات المحلية والوطنية استثمار هذه الطاقات لتحقيق هذا الهدف.

٥- تخصيص ميزانية مالية للمشاريع والمبادرات المتعلقة بإدماج وإشراك الشباب في العملية الإنمائية وتوفير التدريبات المهنية اللازمة والحرص على توفير التعليم الجامعي، من خلال إنشاء العديد من البرامج التعليمية والثقافية التي تلبي هذه الجوانب برامج Erasmus الذي يوفر مئات الفرص لأكبر عدد ممكن من الشباب في قارة أوروبا لتلقي التعليم والتدريب المناسب، مما يتيح زيادة فرص العمل.

٦- العمل الجاد لإنشاء معاهد متخصصة للثقافة الديمقراطية تبدأ بالتدريب من سن الطفولة وكما هو موجود في استراليا وغيرها من الدول وعندما سألتهم عن ذلك كان الجواب بأن الطفل لا بدّ له من

تعلم هذه الممارسات والنشاطات تمهيداً للدور الذي ينتظرهم عندما يتقدم بهم العمر ويسمح لهم بالتصويت أو الترشيح في كيفية اختيار ممثليهم في كل المجالات. الأمر الذي نفتقده بشدة في بلداننا.

٧- انشاء منصات الكترونية تهدف الى إعطاء الشباب التدريبات المتنوعة لتطوير أنفسهم والتعامل باحترافية مع قضايا المجتمع المختلفة. مثال منصة فرص

٨- انشاء منصات نقطة الاتصال الأولى للشباب لأي سؤال أو استرشاد مهما كان بسيطًا، بما في ذلك تقديم إرشادات شخصية حول كيفية التعامل مع الفرص والمبادرات المتاحة للشباب والاستفادة منها.

المراجع التي جرى الاعتماد عليها:

١- د. عباس حسين جواد الحميري، ارزوقي عباس عبد، صياغة السياسات العامة: اطارمنهجي، مجلة اهل البيت، العدد ١.

٢- د. كريم سيد محمد السيد أبو العزم، التنظيم الدستوري لصنع السياسات العامة (دراسة مقارنة: مصر وفرنسا وأمريكا)، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، المجلد٨، العدد ٢٠٢٠،٥نوفمبر.

٣- https://democraticac.de/?p=66994 تاريخ الاطلاع ٢٠-٦-٢٠٢٢

٤- https://www.moj.gov.iq/uploaded/4213.pdf تاريخ الاطلاع ١-٧-٢٠٢٢

السياسات الوطنية للشباب في العراق: المنطلقات والأهداف

الباحثة: هيام علي عبد الهادي*

نظرة عامة:

شهد العراق خلال التحول السياسي الذي رافق مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ تحولات اجتماعية كبيرة وتنامي أجيال ذات مطالب مختلفة ومتبنيات فكرية جديدة بحكم اختلاف طبيعة النظام السياسي من الدكتاتورية الى الديمقراطية وإن كانت ديمقراطية فيها الكثير من المشكلات التي انعكست على طبيعة السياسات العامة بمختلف مجالاتها.

ومنذ ٢٠٠٣ ولغاية الان مر العراق بالكثير من مراحل العنف وشهد مختلف أشكال النزاعات الداخلية والتنظيمات الارهابية كان آخرها سيطرة تنظيم داعش الارهابي بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧ على ثلث مناطق العراق، مما اضطر حوالي ٥,٨ مليون عراقي إلى النزوح من منازلهم، وبعد وقف أعمال العنف، عادت أعداد كبيرة من النازحين إلى ديارهم. ومع ذلك، وفي نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، بقي أكثر من ١,٥ مليون نازح ممن لم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم وذلك لأسباب عدة منها عدم وجود مسكن وغياب الخدمات الأساسية وموارد الرزق، وقد وكانت للحروب عواقب مدمرة على الشباب حيث تداعت اواصر الثقة بين الشباب والدولة بين الشباب داخل الجماعات المختلفة في المجتمع مما أفقدهم استقرارهم النفسي والاقتصادي والاجتماعي.

---

*) باحثة- مرحلة الماجستير- تخصص نظم سياسية.

تعد الظروف السياسية التي مر بها العراق منذ ٢٠٠٣ ولغاية الان سبباً رئيسياً في ضعف الاهتمام بفئة الشباب واعتبار حاجاتهم كقضية ثانوية وهو ما ولد ردود أفعال كبيرة أتضحت معالمها منذ ٢٠١١ و٢٠١٥ و٢٠١٧ و٢٠١٩ بسلسلة من الاحتجاجات التي يمثل فيها الشباب عمودها الفقري، وفي جانب أخر ازداد انخراط الشباب مع الجماعات الارهابية والعصابات بسبب عدم توفر فرص العمل الأمر الذي أنعكس على الاستقرار الاجتماعي داخل البلد.

منهجية الدراسة:

اعمدنا في هذه الورقة البحثية على منهج التحليل النظمي، فورقتنا تنصب على دراسة السياسة العامة التي تمثل استجابة النظام السياسي ازاء الحاجات والمطالب المطروحة من جانب البيئة المحيطة بالنظام.

السياق الزمني للدراسة:

تركز الدراسة على السياسات العامة تجاه الشباب في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ في سياقها العام ولكنها تركز في مضمونا على مرحلة ما بعد ٢٠١٤ باعتبارها مرحلة مفصلية في تحول الوعي تجاه ضرورة الاهتمام بفئة الشباب وادماجهم في عملية بناء السلام وبناء الدولة.

المؤشرات الدالة على تصاعد أهمية الموضوع:

الشباب هم الثورة الواعدة داخل المجتمعات وهم الفرصة التنموية للبلدان ولكنها قد تنقلب عبئً ثقيلاً ما لم تكن الدولة قادرة على استثمار هذه الطاقات واحتوائها عن طريق توفير متطلباتها الأساسية كالتعليم والصحة وفرص العمل و المنتديات الثقافية

التي من المفترض أن تمثل مساحة آمنة للشباب للتعبير عن أفكارهم تجاه المجتمع والدولة، المشكلة الأساسية التي يواجه ملف الشباب في العراق تكمن في وجود نقص كبير في البيانات والاحصاءات المتعلقة بالشباب ونقص في الدراسات والمؤسسات التي تستقطب الشباب والتي يمكن أن تفهم احتياجاتهم وأفكارهم ومطالبهم لتترجم على شكل استراتيجيات وسياسات واقعية يمكن أن الاعتماد عليها في تحسين واقع الشباب.

يعاني الشباب في العراق من تغييبهم عن المشاركة واتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية، فالشباب مغيبون بشكل كبير عن البرلمان العراقي والمناصب العليا في الدولة وعن التأثير داخل محيطهم الاجتماعي الصغير، مما ولد ضغوطات كبيرة لدى الشباب ضاعفها حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعيشها البلد بشكل متواصل منذ ٢٠٠٣ ولغاية الان.

عندما يكون النظام السياسي بمؤسساته المختلفة قادراً على بناء استراتيجيات وطنية وتنفيذ هذه الاستراتيجيات نستطيع أن نقول أن هناك نظام سياسي حقيقي يمثل تطلعات المجتمع ويعبر عنه، وبما أن النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تبنى ثقافة ذات أسس حضارية مدنية في نظام جمهوري ديمقراطي برلماني وهي محددات يراد لها أن تضمن فكرة الدولة التي تحفظ للبلد وحدته وتجانسه الاجتماعي والثقافي وترسم وظيفة أساسية للنظام، تتمثل في اخراج المجتمع من منطق الهيمنة المركزية الشمولية، إلا أن الواقع يشير الى خلاف ذلك فقد تدارك الفشل أداء النظام السياسي وعدم القدرة على تنظيم العلاقة بين الكلي والجزئي، حتى غابت السياسات عن مجمل مؤسسات الدولة أو أن يكون وجودها وجوداً شكلياً، وبالنتيجة العشوائية التي تدار بها الدولة أنتج مشكلات كبيرة أثرت على وقع الشباب في العراق، إذ يشغل العراق مركزاً

متقدماً في قائمة الدول التي تعاني من الحرمان والبطالة مما يشير الى أهمية الوقوف عند هذه النقطة التي تثير الكثير من التساؤلات حول جسامة التأثيرات النفسية والاجتماعية للبطالة فيه والتي تنعكس على شعور الشباب بالحرمان وتصدع الهوية الوطنية وتوليد الرغبة بالاحتجاج وهذه مؤشرات مهمة لابد أن تأخذ بنظر الاعتبار في الاستراتيجيات الوطنية التي تهم الشباب.

يتفاقم تأثير القضايا المتعلقة بالصدمات النفسية التي رافقت الحروب والنزوح والبطالة مع حقيقة أن نسبة الشباب بين سكان العراق الذي يقدر عددهم عام ٢٠١٨ بحوالي ٣٨,٥ مليون نسمة والتي هي من أعلى النسب السكانية في العالم، حيث ان ما يقارب نصف هؤلاء الشباب هم دون سن ١٩ عاماً وحوالي الثلث بين ١٥ و٢٩ عاماً. وقد ارتفعت البطالة بين الشباب ارتفاعاً ملموساً بسبب الأوضاع الاقتصادية المتأزمة وتداعيات الوضع الأمني.

المبادرات الدولية

تنشط المنظمات الدولية بشكل فاعل في العراق وبالأخص في مرحلة ما بعد الحرب مع داعش، إذ يعد العراق بيئة خصبة للمشاريع التي تشغل المجتمع الدولي، لذلك تعمل المنظمات الدولية بالتنسيق مع المنظمات العراقية المحلية والمؤسسات الحكومية المعنية بالشباب على تنفيذ العديد من المشاريع التي تستهدف ادماج الشباب في عملية بناء السلام، على سبيل المثال إن مشروع تشجيع إدماج الشباب العراقي المتأثر بالنزاع هو مشروع ريادي تم إعداده لإشراك الشباب في التنمية المجتمعية وبناء السلام وريادة الأعمال للمشاريع الصغيرة. ويُموَّل المشروع بمنحة قدرها ٢,٧٥ مليون دولار مقدمة من الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية تحت إدارة البنك الدولي .

تقوم وزارة الشباب والرياضة العراقية بتنفيذ المشروع بدعم من منظمات محلية غير حكومية لتقديم التدريب على المهارات الحياتية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، ودعم الشباب في تصميم وتنفيذ مبادرات التنمية المجتمعية، وتقديم الدعم الفني والمالي لرواد الأعمال من الشباب الطموحين.

ولعل أهم المبادرات الدولية المتعلقة بالشباب هي التي قام بها (صندوق الأمم المتحدة للسكان) الذي عمل على دعم وتمويل وضع رؤية العراق للشباب ٢٠٣٠ التي تبنتها وزارة الشباب والرياضة العراقية، على وضع خطة للتنمية المستدامة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتعمل على اشراك الشباب في عملية التنمية وتمكينهم من الاسهام الفعلي في الحياة العامة وترتكز رؤية العراق ٢٠٣٠ على المنطلقات الاتية:

- النمو: من خلال الجمع بين أبعاد التنمية المستدامة التي تشمل الاندماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية في اطار الحكم الرشيد على المستويين المحلي والوطني.
- التمكين والاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي
- العدالة والانصاف في توزيع الموارد وعوائد التنمية
- الحكم الرشيد وسيادة القانون والشفافية وتقوية المؤسسات
- الشراكة الوطنية والدولية: الحكومة، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، الجامعات، وسائل الاعلام، حكومات ومنظمات دولية بما يعزز تحقيق المكاسب والوصول الى أهداف التنمية.

- بناء السلم المجتمعي وضمان اندماج الجميع في عملية التنمية
- الاستدامة البيئية المعززة للاقتصاد الأخضر.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، أطلقت الحكومة العراقية رسمياً التحالف الوطني للشباب والسلام والأمن، تحت رعاية وزارة الشباب والرياضة، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأكاديمية فولك برنادوت (الوكالة السويدية المعنية بدعم جهود السلام والأمن والتنمية) ، وانطلاقاً من التزام الحكومة بتحقيق رؤية قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٠ بشأن مشاركة الشباب في عملية بناء السلام وحل النزاعات وقراريه اللاحقين رقم ٢٤١٩ ورقم ٢٥٣٥، يسعى التحالف إلى إيجاد أرضية مشتركة تجمع الأطراف الفاعلة على مستوى القواعد الشعبية العراقية، من نشطاء السلام الشباب وزعماء المجتمعات المحلية، بدوائر صنع القرار الرسمية في العراق. ويدعو التحالف إلى تطبيق أجندة الشباب والسلام والأمن عبر السياسات والبرامج، ويعمل على تيسير تبادل الخبرات والمعرفة والمعلومات بين أعضاء التحالف والجهات الفاعلة في أجندة الشباب والسلام والأمن، ويدعم تمكين الشباب من المشاركة في عمليات بناء السلام والاضطلاع بأدوار قيادية خلالها.

وقد ركزت السياسة الوطنية العراقية على محاور مهمة تتعلق بالشباب منها أن تعمل الدولة على تنمية الشباب وبناء قدراتهم من أجل تحقيق السلم والأمن واشاعة ثقافة الحوار والتعايش مع الاخرين ونبذ العنف والكراهية والتطرف.

السياسات الوطنية للشباب في العراق

تعد السياسات الوطنية جزءً من الاستراتيجية العامة للدولة فالاستراتيجية هي خطة شاملة تنطوي على فن استخدام الوسائل لبلوغ الأهداف أو كما ذهب (مولتكة) عند تعريفه للاستراتيجية بأنها فن الموائمة بين الهدف والوسيلة لذلك يجب توفر عدة شروط عند وضع السياسات الوطنية للدولة وهي:

- وضوح الأهداف وتكاملها
- واقعية الأهداف وحقيقتها
- العقلانية
- الاستمرارية
- المرونة

أما السياسات الوطنية للشباب فأنها يجب أن تشتمل على رؤية استراتيجية مبنية وفق مشاركة الشباب في جميع مراحل اعدادها وتعريف دقيق للفئات الشبابية وتصنيفها وبالتالي على السياسة الوطنية للشباب أن تحدد دور الشباب في المجتمع وحاجاتهم وتطلعاتهم وتضع اطاراً واضحاً لتحقيقها.

وأن استهداف الشباب في السياسات الوطنية لا ينبغي أن يتم على وفق اعتبار الشباب كفئة متجانسة فالشباب فئة تضم داخلها فئات متعددة بحسب النوع الاجتماعي والعمر والتوزيع الديموغرافي، كما أن هناك فئات شبابية تواجه تحديات أكبر من

غيرها مثل الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة والشباب في الريف والشباب العاطلين عن العمل والشباب المتسربين من التعليم.

الشباب والواقع الاقتصادي

تقوم رؤية العراق للشباب ٢٠٣٠ فيما يخص الجانب الاقتصادي للشباب على تحسين جودة برامج التعليم الرسمية المهنية وغير المهنية وربط مخرجاتها بسوق العمل، وتقنين العمالة الأجنبية الوافدة ومراقبة التزام الشركات بنسبة استخدام العمالة المحلية ووضع خطة عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال وضمان حصولهم على التعليم وكذلك تطوير سياسة وطنية للتشغيل والبطالة وتحفيز دعم القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم التسهيلات الضريبية وتفعيل تسجيل الشركات الصغيرة وتوزيع الأراضي الزراعية على الشباب الراغبين بإنشاء مشاريع زراعية.

على مستوى الواقع وبالعودة الى البيانات المتعلقة بالشباب سنجد أن العراق يعاني من ارتفاع في نسبة البطالة بين الشباب من خريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا، ويستمر هذا الارتفاع لتطال أثاره السلبية الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٠ عاماً، وتظهر الاحصائيات الرسمية أن معدل البطالة قد بلغ (١٣،٧٤%) من قوى العمل من (١٥ عام فأكثر) عام ٢٠٢٠ ووصل على صعيد فئة الشباب الذكور ١٠% وبينما الاناث وصل متوسط (٣٠,٥٩%)، ولا يمكن تغافل الترابط الوثيق بين بطالة الشباب والاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق.

وعلى الرغم من أن نسبة البطالة في العراق تقارب ال ١٤% ضمن المعدل العام إلا أنها تتجاوز ٤٠% في أوساط الشباب، وتشير الأرقام الى دخول ٦٠٠ ألف شاب

سنوياً الى سوق العمل بينما لم تقدم الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١٩ أكثر من ٥٠ ألف فرصة عمل.

وقد بلغ اجمالي الناشطين اقتصادياً من الشباب ٣٨،٤% من اجمالي الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة، وبلغت هذه النسبة ٦٣% للذكور في حين لم تتجاوز النسبة ١٢% للإناث، ولعل أهم ما يثير الانتباه هو الفجوة الواضحة في معدلات الالتحاق بالنشاط الاقتصادي بين الجنسين.

ولعل الاجراءات التي تبنتها الحكومة من أجل التصدي لمشكلة البطالة يقوم على اعتماد طريقة العقود الوقتية كصيغة من صيغ التشغيل من أجل الحد من صيغ البطالة الظاهرة في صفوف الشباب، وكذلك سياسة التوسع في التوظيف في القطاع الحكومي لا سميا في الاجهزة الأمنية، وقد أشار تقرير التنمية الوطنية الى احتمالية زيادة أعداد الشباب في العراق بحلول عام ٢٠٤٠ الى نسبة ١٠٧% وهذه الزيادة الكبيرة ستمثل تحد لسوق العمل المحدود في العراق.

أن استمرار هيمنة الاقتصاد النفطي وغياب القطاع الخاص وعدم وضوح السياسات الاقتصادية الحكومية ستنعكس نتائجه على واقع الشباب في المستقبل القريب ووفقا للمسح الوطني للفتوة والشباب، أعرب ٣٩% من المشاركين عن قلقهم حول توفر فرص العمل وما سيؤول إليه وضعهم الاقتصادي والمالي مستقبلا، ومع أكثر من ربع السكان ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٠عاما عاطلين عن العمل، يُملك العراق أحد أعلى معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة، وقد أشارت نتائج المسح تظهر أن الشباب لديهم فهم واضح للمواطنة والحياة السياسية والاجتماعية وسبل العيش واستيعاب جيد لما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

الواقع الصحي للشباب وفق رؤية العراق

سياسات العراق الصحية الخاصة بالشباب اشتملت على تخصيص وحدات صحية خاصة بالشباب في المراكز الصحية الحكومية ومجهزة تقنياً ومؤهلة بشرياً، تقدم خدمات العناية الصحية والمشورة للشباب بما يراعي خصوصيتهم، كذلك العمل على التنسيق مع المدارس لدمج برامج وانشطة خاصة بالصحة الانجابية والجنسية في المناهج التعليمية، وتطوير البنى التحتية الصحية والطبية بما يضمن تقديم الخدمات ذات الجودة واتاحتها للشباب، وتتبني وزارة الشباب بالتنسيق مع وزارة الصحة لنشر المفاهيم الصحية وتضمين ذلك في البرامج والأنشطة السنوية.

أشار تقرير التنمية البشرية أن الشباب بصحة جيدة إذ أن ٩٦% منهم لا يعانون من أمراض مزمنة و٩٩% راضون عن صحتهم، لكن ٥٤% غير راضين عن مستوى الخدمات الصحية المقدمة حكومياً، وتشير الاحصاءات الى أن العراقيين ينفقون نسبة كبيرة من دخلهم على الصحة على الرغم من مجانية القطاع الصحي في العراق وهو مؤشر على ردائه الخدمات الصحية الحكومية مما يضطر المواطنين للجوء الى القطاع الصحي الخاص، أما خطة التنمية الوطنية في الفصل المتعلق بالتنمية البشرية تضمنت الخطة المتعلقة بالشباب هدفاً أساسياً واحداً وهو توفير بيئة ممكنة للشباب وهذا الهدف عام جداً ولا يوجد خطة محددة لتحقيقه.

الشباب والترفيه

تتكفل الدولة العراقية وفقاً لسياستها تجاه الشباب بإقامة المنشآت الشبابية والرياضية والمراكز الثقافية والمكتبات العامة وأماكن الترفيه وتأهيل ما هو موجود مما يسهم في

تفعيل مشاركة الشباب في ممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية والمجتمعية وتنمية قدراتهم.

بينما تشير الدراسات الى أن ٣٠% فقط من الشباب يمارسون الأنشطة الرياضية ويوجد تفاوت كبير بين نسب الاناث والذكور، وفيما يتعلق بارتياد الشباب للمنتديات الثقافية والرياضية فنجد أن ١٢,٥ % من الشباب فقط يرتادونها ويرجع ٤٥,٨% من الشباب أسباب عدم مشاركتهم في الأندية الثقافية والرياضية بسبب عدم وجود منتديات قريبة منهم بينما تأتي العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية كأهم العوائق التي تمنع الشباب من الذهاب الى هذه المنتديات وترتفع هذه النسبة في صفوف الاناث.

الشباب والمساواة بين الجنسين

تتكفل الدولة وفقاً لرؤية العراق للشباب ٢٠٣٠ بضمان حقوق الفتيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساواة أمام القانون، وفي التعليم والصحة والعمل بما يتناسب مع وضعهن وتمكينهن رياضياً وثقافياً وعلمياً وفنياً، والعمل على حماية الأسرة والأمومة عن طريق حظر جميع أشكال العنف والاستغلال ضد النساء.

وفي اطار المقارنة بين الشباب والشابات في جوانب التمكين الأساسية نلاحظ أن الفجوة بين الجنسين كبيرة في جانب التعليم إذ تتضاعف نسبة الشباب ٢٨% ممن يحملون مؤهلاً تعليمياً لا يقل عن التحصيل الثانوي مقارنة بالشابات ١٦% وتؤثر العديد من الممارسات والتقاليد مثل زواج النساء في سن مبكرة واضطراب الأوضاع الأمنية والفقر وقلة أعداد مدارس الاناث في الريف مما يحدد من فرص الشابات في الحصول على التعليم.

الشباب والأسرة

تعمل الدولة على ضمان حصول الشباب على الدعم والتوجيه والتوعية حول الحياة الزوجية وعلى وصول الشباب لخدمات صحة الأسرة والصحة الانجابية والجنسية والحصول على المشورة والخدمات الملائمة من جميع النواحي البدنية والنفسية، عن طريق دمج التربية على الصحة الانجابية والجنسية في المناهج التعليمية واستحداث أقسام خاصة بالمشورة الاجتماعية والنفسية للشباب في منتديات الشباب.

يعاني الشباب في العراق من التهميش الاجتماعي الذي يبدأ من الأسرة، فهناك العديد من العوامل التي تعزز من تهميش الشباب داخل الأسرة تبدأ بطرق التربية التي ترسي القواعد وتضع الحدود بمعنى استنبات القيم، فبداية التمييز في الادوار الاجتماعية تبدأ من الأسرة وتخصيص المساحات المنفصلة لكل منهما، وكذلك تحديد الممنوعات والمسموحات في كل ما يتصل بالسلوكيات والأخلاقيات وأطر التعامل مع الأخرين وادخال الشباب في مسارات تحدد مستقبله في الدراسة والعمل والحياة الخاصة به، فمنظومة العلاقات الأسرية تلعب دوراً مهماً ومحورياً في حياة الشباب في العراق التي تحدد وتطبع سلوكهم الثقافي- الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بطابعها الخاص ويواجه الشباب في العراق صعوبات تتعلق باستقلالهم عن العائلة بسبب اعتمادهم الاقتصادي على العائلة كالأب والأم والأخوة، إذ بلغت نسبة الشباب الذين يعتمدون على الأسرة كلياً في تأمين معيشتهم ٦٥,٣%، وقد يستطيع الشباب الاستقلال عن أسرته بعد الحصول على عمل ولكن الأمر أشبه بالمعجزة بالنسبة للشابات إذ يجب أن تبقى بعهدة العائلة لتنتقل الى عهدة عائلة أخرى بعد الزواج فالاستقلال بعيداً عن العائلة أمر مرفوض اجتماعياً.

وهنا يطرح تساؤل حول مدى واقعية وتأثير هذه السياسات على واقع الشباب في العراق؟

على الرغم من وجود سياسات وطنية تختص بالشباب، فقد أثارت احتجاجات تشرين ٢٠١٩ الأخيرة مجموعة من التساؤلات حول مدى جدية وجدوى السياسات الحكومية المتعلقة بالشباب في العراق.

إذ بقيت السياسات الوطنية العراقية الخاصة بالشباب مجرد سياسات على الورق أما على مستوى الاجراءات والسياسات العامة الوطنية نلاحظ اهملاً لتلك السياسيات، على سبيل المثال أن الموازنة العامة السنوية لعام ٢٠١٩ قد اعتمدت في ٩٠% من وارداتها على النفط وذهب حوالي ٧٥% منها الى الرواتب والمصروفات التشغيلية في حين سجلت عجزاً بلغ أكثر من ٢٠%، وشملت الموازنة تخصيص ١١ ترليون دينار لوزارة الداخلية و ٩ ترليون لوزارة الدفاع، إذ تتجاوز المخصصات للأمن والدفاع ٢٢% سنوياً من اجمالي الانفاق العام، مقابل ٩% على التربية والتعليم ونحو ٣% فقط على الصحة' في الوقت الذي يمر فيه المجتمع العراقي بمرحلة الهبة الديموغرافية بمعنى أن الفئة السكانية في سن العمل هي الفئة الأعلى بالمجتمع.

وفي المقياس العالمي لتنمية الشباب(YDI) الذي أعدته أمانة الكومنولث/ شعبة الشباب بمنزلة مجموعة من المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز في تنمية الشباب في ١٨٣ دولة، ويهدف المؤشر الى مساعدة الحكومات على تحديد مجالات معينة للسياسات والبرامج القائمة على الأدلة من أجل تحسين وضع الشباب في التنمية والمشاركة السياسية، ويتم حساب المؤشر باستخدام خمسة مجالات رئيسية هي: مستويات التعليم والصحة والرفاهية والتوظيف والفرص والمشاركة المدنية والسياسية،

وقد احتل العراق المرتبة ١٦٨ من أصل ١٨١ في المؤشر وهو موقع متأخر بالقياس الى موقع الدول العربية .

الاستنتاجات:

_ تبذل المؤسسات العراقية جهوداً جيدة في وضع السياسات العامة إلا أنها تفتقر الى التنسيق فيما بينها لتحقيق هذه السياسات على أرض الواقع، إذ وجدنا أن العراق لديه رؤية متكاملة تجاه قضايا الشباب إلا أن الواقع يشير الى عدم وجود تنسيق واهتمام بتنفيذ هذه السياسات.

_ على المستوى الاقتصادي مازال الشباب في العراق يعاني من البطالة في ظل عدم وجود حلول حقيقة، الأمر الذي يعقد المشهد على كافة المستويات إذ أصبحت احتجاجات الخريجين تملأ الشوارع على مدى سنوات.

_ على المستوى الصحي ما زالت الخدمات الصحية المقدمة للشباب ولكافة شرائح المجتمع ليست بالمستوى اللائق مما يضطرهم للجوء الى المستشفيات الخاصة والتي تتطلب دخلاً اقتصادياً عالياً الأمر الذي ينعكس على صحة الشباب في ظل أزمة البطالة التي يمر بها العراق.

_على المستوى الاجتماعي ما زالت العادات والتقاليد الاجتماعية تفرض نفسها بقوة في المجتمع العراقي وتؤثر في خيارات وقرارات الشباب الأمر الذي دفع الكثير من الشباب للهجرة بحثاً عن الحرية والاستقلال وفرص العمل والأمان.

_ هناك فجوات واسعة بين الجنسين في مختلف المجالات، التعليم، العمل، الترفيه، الخيارات الاجتماعية والعاطفية.

التوصيات:

١. دعم المشاريع الصغيرة للشباب وتمكينهم اقتصادياً

٢. التنسيق مع الجامعات لموائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل

٣. توفير بيئة مناسبة للشباب للتعبير عن آرائهم وأفكارهم، كالمنتديات الثقافية والحلقات النقاشية

٤. اشراك الشباب في صياغة السياسات العامة المتعلقة بهم وتطبيقها على أرض الواقع.

المصادر

١- سليم جوهر: الأسس المتشظية من دولة المنظمة السرية الى دولة العصابات، دار درابين، بغداد، ط١، ٢٠٢١.

٢- فارس كمال نظمي: المحرومون في العراق، جامعة الكوفة، لبنان، ٢٠١٩.

٣- مشروع ادماج الشباب في عملية بناء السلام، البنك الدولي، صندوق الياباني للتنمية الاجتماعية.
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-detail/P161654

٤- رؤية العراق للشباب ٢٠٣٠، وزارة الشباب والرياضة.

٥- الشباب والسلام والأمن في العراق: تنفيذ أولويات بناء السلام التي حددها الشباب على أرض الواقع، تقرير مبادرة الاصلاح العربي، ٢٠٢٢.

٦- عبد القادر محمد فهمي: المدخل الى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ط١، ٢٠٠٦.

٧- تقرير الفتوة والشباب في العراق ٢٠١٩، وزارة التخطيط، المركز الوطني للإحصاء.

٨- تقرير التنمية البشرية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

٩- ملخص خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢.

١٠- علي طاهر وحسن كاظم: الشباب في العراق أرقام ودلالات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠.

١١- الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٩، الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

١٢- Global youth Development index and report 2020, 226-227

المحتويات

مقدمة: ٩

احتياجات وتطلعات الشباب العراقي رؤية في الواقع والطموح ١٣
أ. د فلاح خلف كاظم الزهيري

آليات الدعم والمشاركة الدولية لصناعة سياسة شبابية عامة في العراق ٢٧
أ.د. مثنى فائق مرعي

سياسات تشغيل وتأهيل الشباب العراقي اقتراح سياسة تشغيل وطنية ٤٧
أ. م.د حسين أحمد السرحان

التنسيق الافقي والعمودي لسياسات دعم الشباب في العراق ٦٩
أ.م.د محمود عزو حمدو

نحو بناء وتصميم سياسة تعليمية فاعلة للشباب في العراق ٨١
أ.م. د شفان أحمد محمد

مأسسة مشاركة الشباب العراقي في عمليات صنع القرار: قراءة تحليلية ١٠٩
د. علي عبد الكريم حسين الجابري

آليات التمكين الاجتماعي للشباب العراقي: ريادة الاعمال الاجتماعية نموذجاً ١٣١
م. د. نيران عدنان كاظم

ضمان المساواة وعدم التمييز بين فئات الشباب في العراق ١٤٧
د. طالب جبار حسن

الاطار القانوني والتشريعي للسياسة العامة للشباب في العراق ١٦٥
م. دلين سردار زهدي النوري

السياسات الوطنية للشباب في العراق: المنطلقات والأهداف ١٨٣
الباحثة: هيام علي عبد الهادي